جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
معهد تنمية الأسرة والمجتمع

دور الأسرة في حماية الأطفال والمراهقين من التعرض للتحرش الجنسي في السودان

(دراسة حالة لبعض الأحياء بولاية الخرطوم)

Role of family in protecting children and adolescents from sexual harassment in sudan

A case study of some neighborhoods in) (the state of Khartoum

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع

إعداد الطالبة :
اعتدال صديق شريف

إشراف الدكتوره :
ابتسام محمد احمد محمد خير احمد

1443هـ - 2022م

الآيـة

قال تعالى:

(ثُـمَّ جَعَـلْـنَـاكُـمْ خَلاَئِـفَ فِـي الأَرْضِ مِـــن بَـعْـــدِهِم لِـنَـنظُـــرَ كَـيْـــفَ تَـعْـمَـلُـونَ)

سورة يونس، الآية: (14)

إهـــداء

إلى روح أمي... تلك التي حببت الي العلم والاطلاع

إلى روح أبي... الذي أورثني القدرة على التعلم

إلى روح زوجي ... أسامة الجوخ الذي اكرمنى

أسال الله أن يبدل سيئاتهم حسنات

إلى أبنى محمد.... الذي جعل لحياتي معنى

إلى شقيقتي إقبال .....التي حملت معي همي

إلى محمد وسحر وألاء

الباحثة

الشـــكـــر والتـقـديـــر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله عز وجل أن من علي بإتمام هذا البحث واصلي واسلم على خير خلق الله الحبيب المصطفى معلم البشرية الأول والهادي إلى سواء السبيل سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم القائل من لا شكر الناس لا يشكر الله .

وثانياً : الشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ممثلة فى مدرائها وعمدا الكليات ، وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتورة / **ابتسام محمد احمد محمد خير** ، حفظها الله ، والتي تفضلت بالأشراف على هذا البحث وقامت بمساعدتي ليرتقي هذا البحث نحو الأفضل ولم تبخل على من فيض علمها ، فجزاها الله عنا خير الجزاء .

والشكر للأساتذة والخبراء الذين قدموا العون بتحكيم الاستبانه ، وكان لتوجيهاتهم ونصحهم الفضل في إثراء البحث .

والشكر للمكتبات الجامعية التي قدمت لي كل ما احتجته في هذا البحث من كتب ومراجع ورسائل جامعية ، وهم مكتبة جامعة ام درمان الإسلامية ، مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الشكر أكثره وأجزله لوحدة حماية الأسرة والطفل بام درمان للسماح بمقابلة الأسر التي تعرض أطفالها للتحرش .

وفي الختام أسال الله عز وجل أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه

الباحثة

المستخلص

هدف البحث للتعرف على دور الأسرة فى حماية الأطفال والمراهقين من التعرض للتحرش الجنسي فى السودان ، وقد اجري البحث على عينة من الأسر الذين تعرض أبنائهم لحالات تحرش جنسي بمحلية ام درمان ، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الاستبانه أداةً لجمع المعلومات من العينة المكونة من (300) مفردة تم اختيارهم بطريقة قصديه بتغطية المترددين على مركز حماية الأسرة والطفل بامدرمان ، بعد جمع البيانات تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات ، حيث تم إجراء المعالجات الإحصائية للتحقق من فرضيات البحث ، حيث تم حساب معاملات الثبات الفاكرونباخ ، واختبار كاى^2 ، واختبار (ت) لعينة مستقلة ، بجانب التكرارات والنسب المئوية ، وقد توصلت الباحثة الى النتائج التالية : ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم تتبع الأسر لأبنائها وعدم وجود وسائل لحماية أطفالها من التعرض للتحرش الجنسي ، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وعي الأسرة التي يتعرض أطفالها للتحرش وعدم معرفتهم بالآثار المترتبة عليه نفسياً و واجتماعياً ، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الكشف عن الأسباب التي تؤدى الى تفشي ظاهرة التحرش الجنسي فى المجتمع وبين انتشارها وتحولها الى مشكلة ، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الوصول الى الأساليب التي يمكن أن تتبعها الأسر لوقاية أطفالها من التحرش الجنسي وبين عدم معالجة المشكلة ، في ضوء نتائج البحث خلصت الباحثة إلى عدد من التوصيات أهمها قيام الأسرة بمراقبة الأبناء وعدم إعطاء الفرصة للأبناء لمعرفة أصحاب السوء ، وخلق حاله من حالات الثقة بين الإباء وأبنائهم الأمر الذي يجعلهم يصارحون أهلهم بما يحدث لهم من حالات تحرش ، توعية الأسرة للأطفال بالسلوكيات السليمة وغير السليمة بأسلوب غير مباشر ليمكن الأطفال من تجنب وقوع تحرش جنسي بهم خاصة إن معظم الدراسات تؤكد أن هناك نسبة كبيرة من الأطفال يتعرضون للتحرش الجنسي ، السعي لمواجهة المشكلة وتحجيمها من خلال القيام بأبحاث علمية لمعرفة كل ما يحيط بأسباب ومخاطر التحرش بالأطفال وذلك للعمل على وضع تدابير للحد منها والوقاية منها ومنعها .

Abstract

Research targets to identify the role of family in protecting children and adolescents from sexual harassment in Sudan . This research has been undertaken on sample of families who their children were exposed to sexual harassment in Omdurman locality.The researcher has followed the descriptive approach and used questionnaire as tool to collect data from sample consists of (300) items selected in an intended by covering the Family and Children protection center visitors in Omdurman . After collection data , the statistics packages of Social Sciences (SPSS) had been used to analysis data whereas statistical treatments were performed to verify the research hypothesis, where cronbach alpha stability

coefficients , chi and (T) Tests were calculated for independent sample , beside repetitions and percentages . The researcher have concluded to the following results :, the absence of means to protect their children from harassment , the absence of statistical relationship between family no awareness of families who their children exposed to sexual harassment and they did not know its social and psychological implications , the existence of statistical indication between not to reveal the reasons lead to sexual harassment phenomenon widespread in society and its proliferation and transfer thereof to a problem . The existence of statistical indication relationship between failure to reach the reason which families can be followed to protect their children from sexual harassment and failing to address the problem . The existence of statistical indication relationship between lack of concerned authorities awareness of problem and lack of treatment to avoid thereof . In view of the results of this research , the researcher concluded to many recommendations , the most important of which are supervision provided by family to her children , not giving them opportunity to know wrong people . Creating a status of trust between parents and their children which making them open up to their parents what is turn them into harassment status . The families awareness – raising children sound and unsound behaviors indirectly so children could manage to avoid sexual harassment , especially most studies confirm that there are a large proportions of children being sexually harassment . Seeking to counter and correct problem by doing scientific different types of researches to find out all whatever you can about the reasons and children harassment risks this to work towards developing measures for the control and prevention thereof.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
مستخلص البحث باللغة العربية	د

الموضوع	رقم الصفحة
مستخلص البحث باللغة الإنجليزية (Abstract)	ه
قائمة المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الملاحق	ط
الفصل الأول : الإطار العام للبحث	
المقدمة	1
مشكلة البحث	3
أهمية البحث	4
أهداف البحث	4
فروض البحث	5
أدوات البحث	5
حدود البحث	5
المصطلحات	6
الفصل الثاني	
المبحث الأول: المفاهيم العامة للبحث	9
المبحث الثانى : النظريات المفسرة للبحث	13
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	84
الفصل الثالث	
المبحث الأول : التحرش الجنسي بالأطفال	95
المبحث الثاني : دور الأسرة فى وقاية الأطفال من التحرش الجنسي	103
المبحث الثالث : دور المؤسسات فى وقاية الأطفال من التحرش الجنسي	117
الفصل الرابع	
المبحث الأول :إجراءات البحث الميدانية	123
المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفروض	125
التوصيات	146

الموضوع	رقم الصفحة
المقترحات	146
قائمة المصادر والمراجع	148
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(1)	يوضح معامل الثبات والصدق للاستبيان	125
(2)	توزيع أفراد العينة حسب النوع	126
(3)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	127
(4)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	128
(5)	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	129
(6)	توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن	130
(7)	توزيع أفراد العينة حسب عدد الأطفال	131
(8)	توزيع أفراد العينة حسب الوضع الاقتصادي	132
(9)	توزيع أفراد العينة حسب الأشخاص المعتدين على الأطفال	133
(10)	الإجراءات التي يتبعها الوالدان في حالات الاعتداء على أطفالهم	134
(11)	الآثار النفسية والاجتماعية التي قد تظهر على الطفل	135
(12)	نظرة الأسر للتحرش الجنسي بالأطفال المراهقين	136
(13)	أسباب عدم توعية الأسر لأبنائهم بموضوع التحرش الجنسي	137
(14)	التدابير التي تتبعها الأسر لحماية أطفالها من التعرض للتحرش الجنسي	138
(15)	اختبار (ت) لعينة مستقلة لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة في محور مستوى تتبع الأسرة لأبنائها	140
(16)	اختبار (ت) لعينة مستقلة لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة في محور مستوى وعي الأسرة	141
(17)	اختبار (ت) لعينة مستقلة لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة في محور عدم الكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة التحرش	143
(18)	اختبار (ت) لعينة مستقلة لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة في الأساليب التي يمكن أن تتبعها الأسر لوقاية أطفالها من التحرش الجنسي	144

فهرس الملاحق

الرقم	اسم الملحق
(1)	**الاستبيان في صورته النهائية**
(2)	**أسماء المحكمين**

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

مقدمة:

التحرش الجنسي بالأطفال من اخطر الجرائم التي تفشت في المجتمع السوداني في الآونة الأخيرة وهو نوع من أنواع الاستغلال الجنسي والتحرش بالأطفال أو الاعتداء الجنسي على الطفل باللغة الانجليزية child sexual abuse redophilia وهو استخدام الطفل لإشباع الرغبات الجنسية لبالغ ويشمل التحرش تعريض الطفل لأي نشاط أو سلوك جنسي ويتضمن غالباً التحرش بالطفل من قبيل ملامسته أو حمله على ملامسة المتحرش جنسياً (عبد اللطيف ، عبد الغفور ،2004: 28).

ومن الأشكال الأخرى للاعتداء الجنسي الاستغلال الجنسي للطفل عبر الصور الخليعة ويمكن أن يحدث الاعتداء الجنسي على الأطفال في مجموعة متنوعة من الأماكن وبوسائل مختلفة بما في ذلك المدرسة ومكان العمل والمنزل كما أنه شائع في الأماكن التي بها عمالة أطفال.

حيث يوجد فى الحياة الكثير من المخاطر التى تستحق التفكير ، خاصة اذا كان الأمر يتعلق بالأطفال وتزيد أهميتها اذا كانت هذه المخاطر تحمل فى طياتها قضايا يتحتم فيها عند كثير من الناس الكتمان والصمت والتجاهل وهو ما ينطبق على مشكلة التحرش الجنسي بالأطفال (سرور ،2005: 23)

إن رعاية الأطفال والاهتمام بهم من واجبات الأسرة بتوفير الأمن العاطفي والهدوء النفسي لبناء شخصية سوية ، فالتحرش بالطفل له آثار عاطفية مدمرة بالإضافة إلى سوء المعاملة وهو ينطوي على خذلان البالغ للطفل وخيانة ثقته واستغلال سلطته عليه. ورغم أن التحرش بكل إشكاله يترك اثأراً عميقة مريعة الا أن التحرش باستخدام القوة يخلف صدمة عنيفة في نفس الطفل بسبب عنصر الخوف والعجز مما يسبب أذى يستمر لمدة طويلة من عمر الطفل وتنعكس سلبا على بقية جوانب حياته.

التحرش الجنسي عادة يكون بين شخصين غير متكافئين حيث يتعرض الطفل للاعتداء من شخص بغرض إشباع رغباته الجنسية ويكون الطفل في حالة عدم قدرة على الدفاع عن نفسه مما يصيبه بحالة من الرعب والفزع كما أنه يصاب بالخجل من التعبير والإفصاح لوالديه عما جري خوفا من إلقاء اللوم عليه وتأنيبه مما يزيد المشكلة تعقيداً (عبده ،2009: 109).

على الرغم من أن المسؤولية الأساسية تقع على الجاني إلا أن للأسرة دورها الأساسي والهام، فغالباً ما يخجل الآباء والأمهات من الإفصاح لأبنائهم عن أمور هامة للطفل كيف يحافظ على نفسه ويحميها كما يجب أن يشرح الآباء لأطفالهم أنه

ليس من اللائق أن يكشف هذه المناطق من جسمه بل يجب أن يسترها وأن يمنع أي شخص من لمسه أو الاقتراب منه ومن هم يتعلم الطفل كيف يحافظ على نفسه.

كما يجب الاهتمام بالدور التثقيفي للطفل بأسلوب بسيط وبطريقة تدريجية تناسب مع مستواه وان يمنع أي شخص من لمسه.

التحرش الجنسي بالأطفال وكما تشير العديد من الإحصائيات يشكل ظاهره منتشرة فى جميع المجتمعات وفى جميع الطبقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وفى تقرير المعهد القومي للعدالة فى أمريكا عام 1997 اتضح ان هناك من بين 22.3 مليون طفل بين عمر 12 الى 17 يوجد 1.8 مليون طفل كانوا عرضة للأساة الجنسية (Dominguez,2001,85) .

اما فى الأردن فتشير التقارير ان الحالات التى تمت معاينتها خلال عام 1998 قد بلغ 437 حالة ، ام فى مصر فتشير الدراسات ان الاعتداء الجنسي على الأطفال يمثل 18% من اجمالى الحوادث المتعلقة بالطفل ، وان 35% من الجناة كانوا من أقارب الأطفال الضحايا (نبريص واخرون ،2006: 29)

لقد أصبحت هذه الظاهرة منتشرة في المجتمع السوداني مما يستوجب الوقوف عندها أسبابها، ودور المجتمع والأسرة والسلطات تجاهها، وذلك للبحث عن الأساليب التي يمكن إتباعها للحد منها. وتسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة للتعرف على أهم دور تجاه هذه المشكلة، وهو دور الأسرة.

مشكلة البحث:

يعالج البحث مشكلة التحرش الجنسي بالأطفال والمراهقين وما يرتبط بالتحرش من مشكلات اجتماعية. فهي مشكلة جديرة بالاهتمام فقد لفت انتباه الباحثة المشكلة الأسرية التي تترتب على التحرش بأحد أطفالها وما يتركه ذلك من أثر على أفراد الأسرة من الحرج الاجتماعي والتوتر.

كما أن البحث يعمل على إبراز دور الأسرة في حماية ورعاية الأطفال من التعرض للتحرش والآليات التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك. عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال المحوري التالي:

(أ) ما دور الأسرة السودانية في حماية الأطفال والمراهقين من التعرض للتحرش الجنسي؟

(ب) تتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية::

1. ما الوسائل التي تتبعها الأسرة في حماية أطفالها من التعرض للتحرش الجنسي؟
2. ما مدى وعي الأسرة التي يتعرض ابنها لحالة تحرش جنسي بالآثار المترتبة على هذه الحالة اجتماعياً ونفسياً؟
3. ما هي الأسِباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة التحرش الجنسي في المجتمع السوداني؟

4. ما هي الأساليب التي يمكن أن تتبعها الأسر للوقاية من تعرض أطفالها للتحرش الجنسي؟

أهمية البحث :

الأهمية العملية:

تأتي أهمية هذا البحث من الآثار السالبة النفسية والاجتماعية التي سببها الاغتصاب والتحرش الجنسي بالأطفال على الأسرة والمجتمع.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه ظاهرة اجتماعية خطيرة تحولت إلى مشكلة أصبح يعاني منها المجتمع السوداني كله فهي تحتاج الي تضافر ودرء الأضرار المترتبة عليها وذلك بتضافر جهود الأسرة والمؤسسات التربوية والدينية في المجتمع.

الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية لهذا النوع من البحوث الاجتماعية من إجراء الدراسات والبحوث للظواهر السالبة في المجتمع والتي تحولت إلى مشكلة يعاني منها المجتمع وذلك للتوصل إلى حلول علمية وعملية تسهم في الحد من انتشار الظاهرة. ومد المكتبات بهذا النوع من البحوث الهامة.

أهداف البحث:

يهدف البحث للتعرف على الأتي :

1- مدى متابعة الأسر لأبنائها وعدم وجود وسائل لحماية أطفالها من التعرض للتحرش الجنسي.
2- مدى وعي الأسرة التي يتعرض أطفالها للتحرش وعدم معرفتهم بالآثار المترتبة عليه نفسياً واجتماعياً.
3- على العلاقة بين عدم الكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة التحرش الجنسي في المجتمع وبين انتشارها وتحولها إلى مشكلة.
4- انوع الأساليب التي يمكن أن تتبعها الأسر والمؤسسات لوقاية ألأطفال من التحرش الجنسي وبين معالجة المشكلة.

فروض البحث:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم تتبع الأسر لأبنائها وعدم وجود وسائل لحماية أطفالها من التعرض للتحرش الجنسي
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وعي الأسرة التي يتعرض أطفالها للتحرش وعدم معرفتهم بالآثار المترتبة عليه نفسياً واجتماعياً.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة التحرش الجنسي في المجتمع وبين انتشارها وتحولها إلى مشكلة

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الوصول إلى الأساليب التي يمكن أن تتبعها الأسر لوقاية أطفالها من التحرش الجنسي وبين عدم معالجة المشكلة

منهج البحث:

تستخدم الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث تصف وتحلل ظاهرة التحرش بالأطفال ومدى انتشارها ويسعى البحث لتقديم وصفاً تفصيلياً وتحليلياً لكل تلك الصور والحالات.

أدوات البحث:

تستخدم الباحثة دراسة الحالة والاستبيان بالإضافة إلى الملاحظة.

الحدود الزمانية والمكانية:

الحدود المكانية: ولاية الخرطوم بمحلياتها الثلاث (الخرطوم – أم درمان – بحري) حيث استعانت الباحثة بمراكز حماية الأسرة والطفل بالمحليات الثلاث، حيث تتردد الأسر الذين تعرض أبناءها لحالات تحرش أو اعتداء جنسي.

الحدود الزمانية: 2018 – 2021م.

مصطلحات البحث:

(1) الدور:

لغة واصطلاحاً: هو السلوك المتوقع من الفرد والجماعة أو النمط الثقافي المحدد لسلوك الفرد الذي يشغل مكانة معينة.(محمد بن مكرم بن منظور، 1999م، 244) والدور هو مجموعة من المسئوليات والأنشطة والصلاحيات الممنوحة لشخص أو فريق ويمكن الشخص أو الفريق أن يكون عدة ادوار(بدوي ،1993، 390).

(2) الأسرة:

اصطلاحاً: الأسرة هي جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة (تقوم بينهما رابطة زوجية مقررة) وأبنائهما. (مصطفي سويف، 1975م، ص241)

(3) الطفولة:

الطفل في اللغة هو المولود حتى البلوغ، والطفولة هي مرحلة من الميلاد إلى البلوغ.

ويشير قاموس أكسفورد، إلى الطفل على أنه الإنسان حديث الولادة سواء كان ذكرا أو انثي، كما يشير إلى الطفولة على أنها الوقت الذي يكون فيه الفرد طفلا ويعيش طفولة سعيدة.

الطفل: هو عالم من المجاهيل المعقدة كعالم البحار الواسع الذي كلما خاضه الباحثون، كلما وجدوا فيه كنوزاً وحقائق علمية جديدة. لا زالت مخفية عنهم وذلك لضعف وضيق إدراكهم المحدود من جهة، واتساع نطاق هذا العالم من جهة اخري. (محمد عاطف غيث، 2001، ص157.)

4/ التحرش الجنسي : التحرش لغة في اللغة العربية حرش – حرشاً: خدشة والدابة: حك ظهرها بعصا، والصيد: هيجة ليصيده، حرش بينهم: افسد، والإنسان والحيوان: اغراه، تحرش به: تعرض له ليهيجه.وفي الانجليزية (harass) يرهق وينهك ويضايق باستمرار(سويف،1975).

واصطلاحاً هو اتصال جنسي بين طفل وبالغ من اجل إرضاء رغبات جنسية عند الأخير مستخدما القوة والسيطرة علية ويقصد بهذا النوع من الاستغلال القيام بممارسات مثل كشف الأعضاء التناسلية للطفل ، إزالة الملابس والثياب عن الطفل ، ملامسة او ملاطفة جسدية للطفل ، التلصص على الطفل ، تعريض الطفل لصور وأفلام فاضحه ، إجبار الطفل على القيام بأعمال مشينة غير أخلاقية ، اغتصاب الطفل (عبد اللطيف ، عبد الغفور ،2004: 33)

5/ **الحماية** : مفهوم الحماية من الناحية اللغوية يوازي مفهوم الحماية اصطلاحاً مع اختلاف تخصيص مفهوم الحماية لكل نوع من أنواعها وبحسب ما ورد فى معجم المعاني مصدر للفعل حمى ويعني الوقاية والصيانة والحفظ والحصانة (غيث ،2006)

6/ الوقاية :

لغةً مصدر قولهم: وقي يقي وهو مأخوذ من مادة (و ق ى) لتي تدل على دفع شئ عن شئ بغيره، والوقاية ما يقي الشئ، وقولهم: اتق الله: توقه أي اجعل بينك وبينه كالوقاية، ويقال: وقاه الله وقاية بالكسر أي حفظه، والوقاية (بالفتح) لغة في الوقاية بالكسر، وقيل أيضاً: الوقاية بالضم، والوقاء بالفتح والكسر: ما وقيت به شيئاً، والاواقي جمع واقية.(محمد بن بكر بن عبد القادر الرازي، 1999م، ص542)

الفصل الثاني
الإطار النظري

المبحث الأول : المفاهيم العامة للبحث
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للبحث
المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول
المفاهيم العامة للبحث

يتناول هذا المبحث المفاهيم العامة للبحث.

تعريف مصطلح المراهقة:

لغة: رهق، أي: غشي، أو لحق أو دنا منه، سواء أخذه ام لم يأخذه، والرهق محركا: السفه والخفة، إلى المراهقة وركوب الظلم والشر، وغشيان المحارم، وراهق الغلام: قارب الحلم، وترجع كلمة الذي يعني الاقتراب من الشئ، فراهق الغلام مراهق، أي: قارب راهق الفعل العربي الاحتلام، ورهفت الشئ رهقا، أي: قريت منه، والمعني هنا يشير إلى الاقتراب من النضج والرشد.

اصطلاحاً: أما في علم (المرحلة الفاصلة بين مرحلتي الطفولة والنضج (الرشد تعرف المراهقة على أنها النفس المعاصر، فهي المرحلة التي تلي البلوغ، وهي غالبا من الثانية عشر إلى التاسعة عشرة أو الحادية والعشرين. فعلماء النفس يصنفون من كان في هذه السن مراهقا تحكمه خصائص معينة وطبيعة معينة.

تعريف مصطلح التحرش الجنسي بالأطفال:

هو تقديم مفاتحات جنسية مهينة وغير مرغوبة ومنحطة وملاحظات تمييزية.

هو استخدام الطفل لإشباع الرغبات الجنسية لبالغ أو مراهق، أو يكون بين قاصرين فارق العمر بينهما فوق الخمس سنوات، والسن الفاصل المعتبر لدي غالبية دول العالم هو 18 سنة، فكل شخص تحت سن الثامنة عشر يعد قاصر، وما فوق هذا يعد مراهق، ويشمل التحرش تعريض الطفل لاي نشاط أو سلوك جنسي. ويتضمن غالبا التحرش الجنسي بالطفل من قبيل ملامسته أو حمله على ملامسة المتحرش جنسيا(دلال ملحسن ،2008: 21).

تعريف مصطلح الأسرة :

تعددت تعريفات الأسرة تعدد اثري الأسرة في كل جوانبها، وعلي الرغم من اختلاف وجهات النظر حول تعريفها تبعا لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث الا أن الاتفاق قائم حول أهمية الأسرة كنظام اجتماعي يؤدي وظائف ضرورية وحيوية للمجتمعات الإنسانية بوجه عام "يختلف مفهوم الأسرة باختلاف ما تعطيه لها الديانات والمجتمعات من وظائف ومسؤوليات، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق الأمم المتحدة مفهومها الخاص، وإذا ظل مفهوم لأسرة على مدي ألاف السنين في غني عن تحديد الماهية، فانه ألان اكتنفه الغموض بحيث لا يستقر المتتبع على تعريف موحد. أن مفهومها مثله في ذلك مثل وظائفها وأشكالها وأسس بنائها، يتنوع بتنوع النظم والتشريعات العالمية وتنوع القيم والأعراف والتقاليد، إذ لها في الشرائع الدينية مدلول وفي النظم الوضعية مدلول آخر وفي المواثيق الدولية مدلول مغاير(محمد عاطف غيت ،2006: 50)

1- أي شددنا خلقهم. قال ابن فارس: (الهمزة والسين والراء أصل واحد، وقياس مطرد، وهو الحبس والإمساك وأسرة الرجل رهطه لانه يتقوي بهم).
2- فالأسرة: لون من ألوان الأسر أو القيد، الا أنه اسر اختياري يسعي إليه الإنسان، لأنه يجد فيه (الدرع الحصينة)، ويتحقق له من خلاله (الصالح المشترك) الذي لا يتحقق للإنسان بمفرده دون أن يضع نفسه. اختيارياً في هذا الأسر أو القيد والأسرة في عرف الناس لا تخرج عن هذا المعني اللغوي، فهي تطلق على (كل جماعة بينها رباط من نوع معين، فيقال مثلا: أسرة التعليم، أسرة الفنانين، أسرة الأدباء...).

3- اما الكلمة المرادفة لكلمة أسرة، فهي (العائلة)، والتي تقوم على أصل لغوي آخر. فعيال المرء هم الذين يتدبر أمرهم ويكفل عيشتهم. جاء في لسان العرب (اعال واعول إذا كثر عياله، وعلته شهرا كفيته معاشه.

الأسرة اصطلاحاً:

من بين التعاريف الاصطلاحية للأسرة نجد: هي تلك الوحدة الاجتماعية التي تتكون من الزوج والزوجة، والتي تحكمها مجموعة من الحقوق والواجبات، وهي الشكل الاجتماعي الشرعي المعترف به لإنجاب الأبناء ويلاحظ على هذا التعريف أنه وضع الأسرة في الإطار الشرعي الذي تحكمه مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة، كما أنه ركز على الوظيفة الأساسية للأسرة وهي (إنجاب الأبناء (والأسرة هي: جماعة اجتماعية أساسية دائمة، ونظام اجتماعي رئيس.

وفي معاجم اللغة يتضح أن الأسرة مشتقة من أصلها من الأسر والأسر لغة يعني القيد يقال أسره باسره اسراً وأسرة اخذه اسيراً فالأسرة لون من الوان الأسرة أو القيد الا أنه قيد اختياري يسعي إليه الإنسان. (محمد عاطف غيث، 2006م)

الطفل: هو عالم من المجاهيل المعقدة كعالم البحار الواسع الذي كلما خاضه الباحثون، كلما وجدوا فيه كنوزاً وحقائق علمية جديدة. لا زالت مخفية عنهم وذلك لضعف وضيق إدراكهم المحدود من جهة، واتساع نطاق هذا العالم من جهة اخري. (محمد عاطف غيث، 2006م، 157)

تعريف مصطلح التحرش الجنسي بالأطفال:

التحرش الجنسي لغة:

هو تقديم مفاتحات جنسية مهينة وغير مرغوبة ومنحطة وملاحظات تمييزية.

هو استخدام الطفل لإشباع الرغبات الجنسية لبالغ أو مراهق، أو يكون بين قاصرين فارق العمر بينهما فوق الخمس سنوات، والسن الفاصل المعتبر لدي غالبية دول العالم هو 18 سنة، فكل شخص تحت سن الثامنة عشر يعد قاصر، وما فوق هذا يعد مراهق، ويشمل التحرش تعريض الطفل لاي نشاط أو سلوك جنسي. ويتضمن غالبا التحرش الجنسي بالطفل من قبيل ملامسته أو حمله على ملامسة المتحرش جنسيا. (دلال ملحسن استيتية، 2008م، ص121)

في اللغة العربية حرش – حرشاً: خدشة والدابة: حك ظهرها بعصا، والصيد: هيجة ليصيده، حرش بينهم: افسد، والإنسان والحيوان: اغراه، تحرش به: تعرض له ليهيجه.

وفي الانجليزية (harass) يرهق وينهك ويضايق باستمرار.

ويقصد به أي مضايقة أو فعل غير مرحب به من النوع الجنسي يتضمن مجموعة من الأفعال من الانتهاكات البسيطة إلى المضايقات الحادة.

وهو سلوك جنسي متعمد من قبل المتحرش غير مرغوب به من قبل الضحية ويسبب ايذاء جنسي ونفسي أو بدني أو حتي اخلاقي ومن الممكن أنه يتعرض له الطفل في أي مكان ومن الممكن أنه يقوم بالتحرش فرداً أو مجموعة من الأفراد.
ويقصد بالتحرش الجنسي في هذه الدراسة هو أي مضايقة توجه من بالغ على طفل مرتبطة بالجنس وتتضمن ألفاظ أو أفعال أو نظرات غير مرغوب بها.

تتصدر مشكلة الاعتداءات الجنسية عامة وعلي الأطفال بشكل خاص اهتمام كافة المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم، ويتفق الجميع على ضرورة التصدي لهذه الانتهاكات ومحاربة جميع أشكال الاعتداءات على الأطفال.

نبذة تعريفية عن أدارة حماية الأسرة والطفل :

جا تأسيس أدارة حماية الأسرة والطفل كإدارة شرطية متخصصة في التعامل مع حالات العنف ، الإهمال والاعتداءات الجنسية والنفسية ضد الأطفال ضمن منظومة عمل أساسها السرية والخصوصية في يناير (2007) ، ظهرت الحاجة لضرورة توسيع نطاق عمل الاختصاص الجغرافي لفرع حماية الأسرة والطفل لتشمل افتتاح أقسام في مدينتي بحري وامدرمان في يناير (2009) ، وبعد النجاح تم تعميم التجربة لتشمل كل ولايات السودان.

المبحث الثاني
النظريات المفسرة للبحث

تمهيد:

هنالك العديد من النظريات الاجتماعية والنفسية والقانونية التي تناولت موضوع الانحرافات وسوف نتناول بعض النظريات الاجتماعية التي تحدثت عن موضوع الانحراف بالتفصيل

(1) نظريات الثقافة الخاصة Subculture Theories

قبل استعراض تراث الثقافة الخاصة في ميدان الجريمة، سوف نتناول مفهوم الثقافة الخاصة في علم الاجتماع بصفة عامة. بالرغم من استخدام مفهوم الثقافة الخاصة على نطاق واسع في علم الاجتماع، الا أنه يحظ حتي الان بتفسير يلقي قبول جميع المشتغلين في العلم. ولقد واجه هذا المفهوم صعوبات عدة تتمثل فيما يلي:

1/ التداخل والخلط بين مفهومي الثقافة الخاصة Subculture، والمجتمع الخاص Subsociety: حيث استخدم البعض الثقافة الخاصة كمرادف للمجتمع الخاص دون ادني تفرقة بينهما، ويرجع ذلك الخلط إلى عدم التفرقة بين الانضمام لجماعة ما، وبين المشاركة في قيم ثقافة ما، لذلك فهناك فرق بين مجرد العضوية في مجتمع خاص، وبين تبني قيم وسلوك ثقافة خاصة.

2/ قصور الإطار المرجعي للثقافة الخاصة: فشلت دراسة الحالة والمسح في تقديم مفهوم متكامل وشامل للثقافة الخاصة. فدراسة الحالة تحاول من خلال دراسة بعض الجماعات رسم صورة متكاملة لكل ثقافات الجماعات داخل المجتمع. ولكن إذا كانت دراسة الحالة تصلح منهجيا لتقديم صورة متكاملة لنسق ثقافة جماعات معينة، فانه من الخطأ النظر إلى ثقافات تلك الجماعات على أنها صورة متكاملة لثقافة قطاع كبير من أفراد المجتمع. فدراسة الحالة تذهب إلى أن محددات ثقافة المجتمع الخاص – وبالتالي الثقافة الخاصة – دليل على ثقافة جماعات المجتمع الاخري، وبالتالي تفترض أن ثقافة الجماعة مشتقة من الثقافة الخاصة.

اما بالنسبة للمسح فقد استخدم في تحليل الثقافة الخاصة للعنف، وفي وصف الثقافة الخاصة للشباب، وهو يفترض أمرين أساسيين هما:

- تظهر قيم واتجاهات أعضاء الثقافة الخاصة في أنماط سلوكهم، أو في إجاباتهم عن الأسئلة المتعلقة بالقيم والاتجاهات.
- وجود عدد كبير من حملة الثقافة الخاصة داخل القطاع الديموجرافي الخاص بعينة الدراسة.
- النظر إلى مفهوم الثقافة الخاصة نظرة استاتيكية: من الصعب النظر إلى الثقافة الخاصة على أنها ذات سمة استاتيكية، فان النظر اليها على أنها نسق استاتيكي ومتماثل ومغلق يغفل حقيقة هامة وهي أن التغير أمر أساسي في الثقافة الخاصة، بل هو احد خصائصها الأساسية، فحملة قيم الثقافة الخاصة لا يعيشون منعزلين عن باقي أفراد المجتمع، فهم يتفاعلون بدرجات مختلفة مع الاخرين، وهذا التفاعل يؤدي بالضرورة إلى أحداث قدر – ولو ضئيل – من التغيير في الثقافة الخاصة.
- ارتباط الثقافة الخاصة – وبصورة قوية – بمفهوم القيم: عادة ما يعتمد علماء الاجتماع في تعريفهم للثقافة الخاصة على مجموعة من القيم والاتجاهات العامة التي تبدو واضحة ومجسمة في انماط السلوك. وبالتالي تتكون الثقافة الخاصة من لب القيم الأساسية التي تنتظم في نسق موحد للقيم، ويميز المجموع الكلي لهذه القيم الثقافة الخاصة عن نسق القيم للمجتمع الأكبر. وتوجد هذه القيم والمعتقدات والمعايير خارج الأفراد، وتؤثر في سلوك الأفراد وتتحكم في تصرفاتهم.

تنقسم وجهات النظر المفسرة لنشأة الثقافة الخاصة إلى قسمين:

القسم الأول يذهب إلى أن الثقافة الخاصة تنبع من ثقافة المجتمع الاكبر، وهذا يتفق مع النظرية الانتشارية للعناصر الثقافية.

ويذهب القسم الثاني إلى أن الثقافة الخاصة يظهر نتيجة للتفاعل داخل الجماعة. وبصرف النظر عن وجهتي النظر هاتين، فانه لا يمكن انكار حقيقة هامة وأساسية،

وهي أن عضوية الأفراد في أكثر من جماعة في وقت واحد يؤدي إلى اكتسابهم عناصر ثقافية جديدة، بالإضافة إلى إدخال عنصر ثقافية جديدة إلى الجماعات التي ينضمون اليها. فالأفراد ينقلون المعلومات الثقافية بين الجماعات المختلفة.

وعادة ما يثور تساؤل أساسي هو: متي تعد الثقافة خاصة، ومتي لا تعد كذلك؟ أن الاجابة عن هذا التساؤل تتضمن أربعة أبعاد هي(نبيل السمالوطي، 2001، ص227).

- حجم الثقافة الخاصة: يقصد بحجم الثقافة عدد الأفراد المنتمين اليها، فكلما زاد العدد كلما زاد انتشارها. وعند تناول مفهوم الثقافة الخاصة من زاوية الحجم يجب الا يكون مفهوماً مطاطاً، فبالرغم من أن الثقافة الخاصة للشباب تعد ثقافة خاصة عالمية، الا أن ذلك لا ينفي وجود ثقافة خاصة للشباب على مستوي ادني.
- تحديد نوعية حدود الثقافة الخاصة: تؤدي مقولة حجم الثقافة الخاصة إلى مشكلة أخرى اكثر حدة، وهي تحديد نوعية حدود الثقافة الخاصة بصورة واضحة. فعلي سبيل المثال في حالة الثقافة الخاصة للشباب، فان حدود تلك الثقافة لا تبدو واضحة ومحددة، بينما هناك بعض الثقافات الخاصة – ذات الاهتمامات المحددة- لها حدود واضحة وصريحة، مثل الثقافة الخاصة لجماعات تعاطي المخدرات. ومن اهم وسائل تحديد نوعية حدود الثقافة الخاصة هي معرفة الظروف التي تتبلور في ظلها بعض أشكال الارتباطات والتفاعلات المؤدية إلى وجود ثقافة خاصة.
- هوية الثقافة الخاصة: أن عضوية الثقافة الخاصة مرادفة للهوية الاجتماعية. ويرتبط ذلك باي مدى تتضمن عضوية الثقافة الخاصة جميع جوانب حياة الأفراد المنضمين اليها. وهنا لابد من تحديد الدرجة والطريقة التي يستمد من خلالها الأفراد هويتهم من الثقافة الخاصة.
- مدى دينامية حدود الثقافة الخاصة: تضعف شدة حدود الثقافة الخاصة بمرور الوقت، ويرجع ذلك اما اختفاء الثقافة ذاتها، أو إلى ظهور ثقافة خاصة جديدة اكثر قوة واوسع انتشاراً. ويرتبط مدى دينامية حدود الثقافة الخاصة بالمتغيرات الآتية:
- مدى تقبل الآخرين للثقافة الخاصة واستيعابهم اياها.
- دور وسائل الاتصال في انتشار الثقافة الخاصة وتهيئة الآخرين لتقبلها، فوسائل الاتصال تلعب دوراً هاماً في تهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي بين الأفراد، الأمر الذي يجعل من تقبلهم لتلك الثقافة الخاصة امرا ميسورا إلى حد كبير.
- تتطلب بعض الثقافات الخاصة قدرا كبيراً من وعي أعضائها بهويتها، فكلما زاد وعي الأفراد بقيم ومعايير الثقافة الخاصة، كلما اكتسبت حدود تلك الثقافة الخاصة

صلابة وشدة ذاتية نابعة من ذلك الوعي. ومن أوضح أمثلة ذلك الثقافة الخاصة لبعض الجماعات المنحرفة جنسياً، وجماعات تعاطي المخدرات.

– تتاثر قوة الثقافة الخاصة تاثراً طرديا بقدرتها على الاستمرار، فكلمات كانت حدود الثقافة الخاصة قوية، كلما زاد ذلك من قدرتها على الاستمرار والبقاء لفترة طويلة، واستطاعت مواجهة أي تهديدات خارجية.

كانت دراسة جناح الأحداث محور اهتمام نظريات الجريمة – مع استثناءات قليلة – في فترة الخمسينيات وأوائل الستينيات. فقد شرع العديد من علماء النظرية في دراسة – ما يعتبرونه اكثر انماط الجناح شيوعاً – وهي العصابات أو الجماعات الجانحة. حيث اهتمت الدراسات والبحوث والنظريات في تلك الفترة بتفسير اصول هذه العصابات أو الجماعات الجانحة، والسياق الذي تظهر فيه انماط الجماعات الجانحة المختلفة. وفي نفس الوقت فان ما قامت به مدرسة شيكاغو من دراسة للثقافات، قد اصبح يشار من خلال مصطلح سوسيولجي جديد، وهو الثقافات الخاصة (الفرعية) Subcltures. (أحمد زيدان واعتماد اعلام، 2001، ص161)

وفي ضوء الملاحظتين السابقتين، ومن خلال المزاوجة بينهما بدأ علماء الجريمة في دراسة الجماعات الجانحة، وصياغة نظريات عن الثقافات الخاصة الجانحة في اعمال منفصلة. ومن ابرز هذه الصياغات النظرية، نظرية البرت كوهن Albert K Cohen 1955، ونظرية ريتشارد كلوارد ولويد اوهلن Richard A. Cloward & Lloyd E. Ohlin (1960) التي زاوجت بين اسهام مدرسة شيكاغو (وسذرلاند) ونظرية "ميرتون" عن الانومي، حيث اهتم كلاهما بدراسة ذكور الطبقة الدنيا الحضرية، والجماعات الجانحة، كما كانت هناك صياغات نظرية أخرى تتضمنت نظرية ميللر Miller عن الانحراف في الطبقة الدنيا، ونظرية "وليفجانج وفراكتي Wolfgang and Ferracuti عن الثقافة الخاصة للعنف.

ونظراً لوجود تباينات بين هذه النظريات، فانه من الصعب النظر اليهم معا على انهم أصل أو أساس نظرية الثقافة الخاصة. ولهذا فان هذا الفصل بعد مناقشته للسياق الاجتماعي والفكري، سوف ينقسم إلى ثلاث اجزاء، يتناول الجزء الأول نظرية كوهن عن الثقافة الخاصة الجانحة، ويتناول الجزء الثاني نظرية كلوارد واوهلن عن بناء الفرصة. اما الجزء الثالث فيتناول نظريتي ميللر، وليفجانج وفراكتي.

تميزت فترة الخمسينات بالرخاء الاقتصادي، وارتفاع معدلات الاستهلاك بصورة هائلة. ودانت السيادة لقيم الطبقة الوسطي على المجتمع، وأصبحت صاحبة اليد العليا فيما تفرضه من أهداف وطموحات بل وأحلام تحكم مقدرات جميع أفراد المجتمع. وبالتالي أصبح من الصعب على الكثيرين تخيل أي شئ سوى أن طريقة حياة الطبقة الوسطي هي الطريقة المثلي التي ينبغي تمثلها وأتباعها. وربما كان نفس

الأمر في تلك الفترة بالنسبة لطريقة حياة الطبقة الأمريكية، التي ساعدت على خلق مناخ يطارد الشيوعية والشيوعيين خلال فترة المكارثية. (أحمد زيدان واعتماد اعلام، 2001، ص162)

وفي ظل هذا المناخ أصبح "حق التعليم" ولأول مرة موضع إجماع كل الأمريكيين. ولقد كان ما حققه تعليم الجنود العسكريين من فوائد ونتائج ايجابية، تاثير قوي تمثل في ارتفاع قيمة الجامعة والتعليم الجامعي، وبدأت الطبقة الوسطي تتوقع أن يتلقي جميع أبنائها تعليما جامعيا. وبالتالي حظيت المدارس الحكومية باهتمام الدولة، وبنهاية فترة الخمسينيات ادي نجاح السوفيت في وضع اول قمر صناعي في مدار حول الارض إلى ظهور صوت داخل الولايات المتحدة يطالب بمستوي تعليمي أفضل في مجال العلوم. ادت هذه الأمور إلى حدوث تغييرات في النظام التعليمي في الولايات المتحدة.

وفي نفس الوقت، فقد نتج عن وصول المدينة الأمريكية إلى قمة مرحلة التحضر فساد متزايد في المناطق المركزية في المدن، ونمت مناطق سكني الطبقة الوسطي في الضواحي، وعلي الرغم من أن المحكمة العليا كانت تحرم وجود فواصل اقتصادية أو إقليمية، الا أن علامات التمايز أصبحت واضحة بالفعل. لد كانت مشاكل المدن – في واقع الأمر – هي مشاكل الأفراد الذين يعيشون فيها، وبصفة خاصة، الطبقة الدنيا. حيث أصبح من الواضح مدى ارتباط مشكلة الجناح بالطبقة الدنيا، وكانت العصابات والجماعات الجانحة هي ابرز أشكال الجناح. ومن خلال التفرقة الواضحة بين لفظي نحن – هم نظرت الطبقة الوسطي إلى نفسها على أنها طبقة تحتل منزلة ارقي واعلي من تلك التي تحتلها الطبقة الدنيا.

تأثرت نظريات الجريمة التي ظهرت في فترة الخمسينيات – بصفة عامة – بالاتجاهات النظرية التي طرحتها مدرسة شيكاغو، ونظرية ميرتون عن الانومي. فقد استمر طلاب مدرسة شيكاغو في دراسة معدلات الجريمة والانحراف، وبحثوا عن العلاقة بين المجتمع المحلي والانحراف. كما انتشرت اعمال وافكار مدرسة شيكاغو على يد العديد من الطلاب الذين تخرجوا منها، وتتلمذوا على يد "سذرلاند" فيث جامعة انديانا خلال فترة الأربعينيات، وأصبح هؤلاء الطلاب فيما بعد من رواد علم الجريمة البارزين.

وبالمثل مارست نظرية "ميرتون" عن الانومي تاثيرا قويا. فلقد وجهت كتابات "ميرتون" وتالكوت بارسونز الانتباه إلى البناء الاجتماعي وأهمية الدور الذي تلعبه الفروق الطبقية فيت فسير السلوك الانحرافي. ففي مجال علم الجريمة اسر مدخل البنائية الوظيفية خيال علماء النظرية، الذين حاولوا البحث عن طريقة للتوفيق بين الاتجاه البنائي عند "ميرتون" وبين اتجاه مدرسة شيكاغو نحو العملية. (أحمد زيدان واعتماد اعلام، 2001، ص163)

اما العامل الثالث والأخير الذي اثر على منظري الثقافة الخاصة في فترة الخمسينيات فقد كانت كتابات باحث يعمل في مشروع منطقة شيكاغو وهو سولومون كوبرين Solomon Kobrin فقد درس – مع اخرين – عصابات الشوارع، كما درس العلاقات بين أجيال الذكور في مجتمعات الطبقة الدنيا. وقد كشفت هذه الدراسات وجود روابط على درجة عالية من القوة داخل هذه المجتمعات، واشار اليها "كوبرين" على أنها الجماعات الوحيدة المسيطرة كما ادخل أيضاً مفهوم المجتمع المتكامل Integrated Community.(فوزي محمد جبل، 2001م، ص312)

وذهب كوبرين إلى أن درجة الضبط الاجتماعي الموجودة في المجتمع تتوقف على قدرة العناصر الإجرامية على تنظيم نفسها بصورة جيدة، وعلاقاتها مع قيادات المجتمع الشرعية. فعندما تتميز المجتمعات بالتنظيم والتكامل يتوافر فيها قدر عال من الضبط الاجتماعي يسيطر على الجانحين بصورة أفضل مما في حالة الافتقار إلى التكامل. لقد كانت هذه الآراء بمثابة المفاتيح لإقامة اتحاد فيما بعد بين المنظور التحليلي عند كل من "ميرتون" ومدرسة شيكاغو.

منذ أن استخدم "كوهن" مفهوم الثقافة الخاصة في تحليله لأنماط معينة من السلوك المنحرف، حتي أصبح مفهوما أساسيا من مفهومات الجريمة. فقد استخدم "كوهن" هذا المفهوم في كتابه الاولاد الجانحون Delinquent Boys، ليوضح أن هناك طريقة معينة في الحياة قد أضحت نمطا تقليديا بين جماعات الأحداث الجانحين، وينتشر هذا النمط بصفة خاصة في المناطق المفككة والمنهارة في المدن الكبيرة. وينظر كوهن إلى الثقافة الخاصة باعتبارها بناء يتضمن مجموعة من المعتقدات والقيم والرموز، وعلي أنها نمط معين من المعرفة تتميز به عن غيرها من الثقافات الأخرى الخاصة.

لقد حاول "كوهن" من خلال نظريته عن الثقافة الخاصة الجانحة أن يحقق التكامل بين مداخل نظرية متعددة تتضمن أعمال كل من شو وماكاي وسذرلاند وميرتون وعلي الرغم من الانتقادات التي تعرض لها. إلا أن عمله كان مؤثرا بين علماء الجريمة.

يحاول كوهن من خلال نظريته عن الثقافة الخاصة الجانحة الإجابة عن تساؤلين هامين هما صلب النظرية:

1. ما هي الأسباب والدوافع التي تدفع حدثا جانحا إلى للجو للثقافة الخاصة الجانحة كحل لما يواجهه من مشاكل، بينما لا يفعل ذلك حدث آخر؟
2. لماذا تحتل ثقافة خاصة مميزة، ذات مضمون ومحتوى معين مكاناً اساسيا في قطاع ما من البناء الاجتماعي؟.

وقد اتجه كوهن اتجاها نفسيا عند محاولته تفسير الثقافة الخاصة الجانحة فقد ذهب إلى أن كل فعل انساني – وليس السلوك المنحرف فقط – هو سلسلة مستمرة ومتصلة من الجهود التي يبذلها الفرد لحل مشاكله – ويقصد كوهن هنا بالمشاكل كل ما يصادف الفرد من مواقف في الحياة تتطلب حلولاً- وعادة ما يتردد الفرد بين أن يفعل أو لا يفعل، فكل اختيار هو فعل، وكل فعل هو اختيار، ولكن ليس كل فعل يعد حلا ناجحا. وبالتالي فان سوء اختيار الحل يتولد عنه توترات جديدة تتطلب بدورها البحث عن حلول جديدة أيضاً.

ويرجع كوهن أسباب المشاكل إلى مصدرين أساسيين هما (فوزي محمد جبل، 2001، ص313):

1. الموقف
2. الإطار المرجعي

يشير الموقف إلى المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وما يتضمنه من أشياء مادية يتعامل معها ويستخدمها بغية تحقيق أهدافه، كما يتضمن أيضاً العادات والتقاليد والتنظيم الاجتماعي الموجود، وما يمارسه المجتمع من ضبط على سلوك أفراده.

وتظهر المشاكل حينما تعوق الظروف الفرد عن تحقيق ما يهدف اليه. فالموقف عادة يطرح مجموعة من البدائل لحل المشاكل، وعلي الفرد أن يختار من بينها ما يناسبه لتحقيق أهدافه. على أن الموقف – في نفس الوقت – لا يتيح للفرد استخدام بديلين في وقت واحد، كما أن هناك تفاوتاً في إتاحة الفرص بصورة متساوية وعادلة بين جميع أفراد المجتمع، مما يدفع البعض إلى انتهاج وسائل منحرفة لتحقيق أهدافهم، طالما أن الوسائل المشروعة غير متاحة لهم.

لا تبدو الأشياء والمواقف بصورة واحدة لجميع الأفراد، فعادة ما تتلون بنظارة الفرد، تلك النظارة التي تمثل مصالح وأهداف كل فرد. وتعد تلك النظارة بمثابة الإطار المرجعي للفرد. ويشير ذلك إلى عامل أساسي هو مدى الالتزام الأخلاقي إزاء ما يواجه الفرد من مواقف، فالالتزام الأخلاقي هو الذي يدفع الفرد إلى اتيان سلوك معين أو الامتناع عنه.

وترجع المشكلة هنا إلى أن بعض حلول المشاكل ينتج عنها شعور بالتوتر والاحباط، نظراً لأن عدم ايجاد حل مقبول للمشكلة يولد الشعور بالاحباط، الذي يعد بدوره نتيجة مباشرة للاطار المرجعي للفرد. وقد يدفع الفشل في الوصول إلى حل ناجح الفرد إلى البحث عن حل اخر قد يصل به إلى التخلي عن اطاره المرجعي نفسه. فالفرد ربما يقلع عن محاولة تحقيق الأهداف، الا أن ذلك لا يعد حلا ناجحا إذا لم يستطيع الفرد اقناع نفسه أولاً، بانه لم يعد مهتما بتحقيق تلك الاهداف، أو بمعني اخر إذا لم يستطع أن يغير من قيمه.

ويذهب كوهن إلى أن الإطار المرجعي لا ينشأ من فراغ، فهو يتاثر بالجماعة المرجعية التي ينشأ فيها الفرد، وهي التي تحدد له انماط السلوك الواجب عليه إتباعها عند تحقيقه للأهداف، نظرا لأن أي نمط من السلوك يخالف قيم ومعايير المجتمع الأكبر يواجه بعدم الرضا والعقاب، الأمر الذي يسبب الما قد يفوق الم المشكلة نفسها. وهنا يذهب كوهن إلى أن أي حل يتجه اليه الفرد لحل مشاكله يجب الا يتولد عنه مشاكل جديدة، ولا يتحقق ذلك الا إذا حاز – هذا الحل- التقبل الاجتماعي، وبالتالي كان متوافقا مع قيم المجتمع ومعاييره. (فوزي محمد جبل، 2001، ص314)

عند تفسير الثقافة الخاصة الجانحة كعميلة ثقافية تبرز نقطة هامة وهي أن مشكلة المكانة تتعلق بمدي تحقيق الاحترام والمكانة من خلال وجهة نظر الآخرين. فقدرة الفرد على تحقيق المكانة ترتكز على مقياس المكانة الذي يستخدمه الآخرون، والمستويات التي يتم في ضوئها تقييم الأفراد، وعادة ما تكون تلك المقاييس مستمدة من الاطار العام للثقافة السائدة. وعندما يفشل الفرد في تحقيق أو امتلاك رموز المكانة فانه يصاب بالقلق والتوتر، ويتجه إلى الانضمام لجماعات يعاني أفرادها من نفس المشاعر، ويرتبط بهم لإقامة نسق جديد للقيم وبالتالي مقياس اخر للمكانة داخل الثقافة الخاصة التي تتميز بوجود قدر كبير من التماسك بين أعضائها، حيث يسود التفاعل بين مجموعة من الأفراد تعتنق قيما واحدة، كما أن سلوك الفرد ومعتقداته داخل الثقافة الخاصة يعد امرا مشروعا لا يلقي استنكار أو سخرية أعضاء تلك الثقافة الخاصة.

يذهب كوهن في تحليله لظهور الثقافة الخاصة الجانحة بين أحداث الطبقة العاملة إلى أن حدث الطبقة العاملة ينشا في مجتمع تسوده وتحكمه قيم الطبقة الوسطي – تلك القيم التي تعد الطريقة المثلي والمرغوبة للحياة داخل المجتمع – ولكنه عندما يحاول تحقيق تلك الأهداف أو القيم فانه يفشل، ولا يستطيع بالتالي تحقيق المكانة في المجتمع ويصاب بما يطلق عليه كوهن ابحاط المكانة.

ويعد الفشل في تحقيق المكانة – من وجهة نظر كوهن – هو المشكلة الأساسية للتكيف. فالفرد لا يمنح المكانة لنفسه، ولكنها تتحدد من خلال رؤية الآخرين له. فالمكانة ليست سمة لصيقة بالفرد، ولكنها تكمن في وجهة نظر الآخرين، ومن ثم فان مدى احترام الاخرين لما يعتقده أو يفعله الفرد من الصعب إغفاله.

وتعد الثقافة الخاصة الجانحة احدى صور الاستجابة التي تنشأ في ظل مجتمع تسوده وتحكمه قيم ومعايير الطبقة الوسطي، وأحداث جانحون – ينتمون للطبقة العاملة – يرفضون تلك القيم والمعايير. ولذلك فان الثقافة الخاصة الجانحة لها وظيفتان أساسيتان هما(فوزي محمد جبل، 2001، ص315):

- اقامة نسق للمكانة يحقق النجاح لحدث الطبقة العاملة.
- الانتقام من مجتمع الطبقة الوسطي.

ويستخدم كوهن مقولة رد الفعل عند تفسيره للثقافة الخاصة الجانحة، حيث يذهب إلى أن حدث الطبقة العاملة بينما يعيش في جماعة مرجعية شخصية تسودها ثقافة طبقته، فانه مضطر – في نفس الوقت – لكي يحقق المكانة الاجتماعية أن يتمثل ثقافة المجتمع الأكبر التي هي في أساسها ثقافة الطبقة الوسطي. وعندما تفشل الطبقة العاملة في تحقيق قيم الطبقة الوسطي فان الثقافة الخاصة الجانحة تقدم له المكانة البديلة، مما يدفعه إلى رفض قيم ومعايير الطبقة الوسطي برمتها. وهنا يبرز تساؤل هام عما إذا كان انكار ورفض الحدث لقيم ومعايير الطبقة الوسطي، يؤدي في نهاية الأمر إلى انقراض تلك القيم والمعايير؟ وهنا يقف كوهن موقفا وسطا حيث يذهب إلى أنه لو ظهر نسق جديد من القيم قادر على طرح حلول لمشاكل الفرد، فان نسق القيم القديم يمارس دوره في التأثير والضغط، واذا فشل النسق الجديد في تحقيق الاعتراف به، فانه سرعان ما يختفي، والعكس صحيح.

وتقدم الثقافة الخاصة الجانحة للحدث الجانح مكانة بديلة عن تلك التي فشل في تحقيقها في ضوء قيم ومعايير الطبقة الوسطي، ولكنها تمنحه تلك المكانة باعتراف رفاق الثقافة الجانحة فقط، وتصبح الثقافة الخاصة الجانحة حلا كاملاً عندما يرفض الحدث – بدوره – مصادر مكانة من رفضوه، ويعتمد بقوة على جماعته الجانحة في تحقيق المكانة. فالثقافة الخاصة الجانحة في أساسها استقطاب سلبي Negative Polarity لقيم المجتمع ومعاييره، فقيم الثقافة الخاصة الجانحة لا تنشأ من فراغ، ولكنها مستمدة من تمثل نقيض قيم المجتمع السائدة، فاذا كانت قيم الطبقة الوسطي تمجد العمل الشريف والسلام، فقيم الثقافة الخاصة الجانحة تقول بالسرقة والعنف. وهنا يجب أن يكون واضحا أن كوهن لم يذهب إلى أن تلك المضامين السلبية للثقافة الخاصة الجانحة تسم بصورة كلية وشاملة ظاهرة جناح أحداث الطبقة العاملة، ولكنه قصرها فقط على أعضاء الثقافة الخاصة الجانحة. (فوزي محمد جبل، 2001، ص316)

يتضح مما سبق أن الثقافة الخاصة الجانحة تدين بوجودها إلى حقيقة أنها تعد حلا لمشكلة التكيف، تلك المشكلة التي تعاني منها جماعة من الأحداث، لديهم دوافعهم المشتركة للمشاركة في ذلك الحل الخاص لمشاكلهم. على أنه يجب ملاحة أن وجود مشاكل التكيف في حد ذاته لا يعد سببا كافيا لظهور الثقافة الخاصة الجانحة كحل لتلك المشاكل، ولذلك فان وجود وتوافر الظروف الضرورية للتفاعل الاجتماعي الفعال يعد مطلبا أساسياً لظهور الثقافة الخاصة الجانحة، فربما يرتبط شخص يعاني من مشاكل التكيف بأخر يعاني مثله من نفس المشاكل، ولكن الظروف ربما لا تسمح بالتفاعل الكامل بينهما، ولذلك فان انعزال أصحاب المشاكل المتماثلة عن بعضهم البعض لا يؤدي إلى وجود ثقافة خاصة لانعدام وجود فرص التفاعل بينهم.

يفرق كوهن بين ادوار الذكور وادوار الإناث في مدي قدرتها على صنع الثقافة الخاصة الجانحة، ويذهب إلى أن هوة التباين بين الدورين أكثر اتساعا داخل الطبقة الواحدة، منها بين دورين متماثلين في طبقتين مختلفتين. فبالرغم من اختلاف نمط ثقافة الطبقة الوسطي عن الثقافة الخاصة الجانحة، الا أن هناك شيئا مشتركا بينهما، وهو تركزهما في ادوار الذكور فقط دون الإناث. فتعبيرات السيادة والاستقلال والفعالية والعدوانية والجرأة والعنف هي من سمات الرجولة لا الأنوثة، واذا كان للاستجابة الجانحة فائدة واحدة على الأقل، فهي تأكيدها – بما لا يقبل المجادلة – على محاولة الحدث الجانح أثبات رجولته في عيون رفاقه. فعلي الرغم من أنه ينظر إلى سلوك الحدث على أنه سلوك سلبي يهدف إلى الانتقاص من قيم وثقافة الطبقة الوسطي، فان نفس السلوك يعد ايجابيا – من وجهة نظر الثقافة الخاصة الجانحة – لأنه يعد احد الرموز المتعلقة بالرجولة داخل أطار الثقافة الخاصة الجانحة. (نبيل السمالوطي، 2001، ص235)

ويمكن القول بصفة عامة أن مشكلة التكيف – وحلها المتمثل في الثقافة الخاصة الجانحة – هي مشكلة متعلقة بالدرجة الأولي بدور الرجل، وبالتالي فان استجابة الثقافة الخاصة الجانحة غير ملائمة لتفسير جناح الإناث، ولا عني ذلك أنه لا يوجد جناح بينهن. أو حتي أن جناح الإناث لا يعد ثقافة خاصة، ذلك أن الدافع وراء جناح الإناث له مشاكل تختلف تماما عن المشاكل التي تكمن خلف جناح الذكور الذي عادة ما يتخذ صوراً واشكالاً متعددة، بينما جناح الإناث يكاد ينحصر بصفة غالبة في الجناح الجنسي.

يتضح مما سبق أن الثقافة الخاصة الجانحة تدين بوجودها إلى حقيقة أنها تعد حلا لمشكلة التكيف، تلك المشكلة التي تعاني منها جماعة من الأحداث لديهم دوافعهم المشتركة للمشاركة في ذلك الحل الخاص لمشاكلهم. على أنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن الثقافة الخاصة الجانحة لا تعد حلا كاملا وناجحا لمشكلة التكيف إذا لم تف باحتياجات ومستلزمات أعضائها وإشباع رغباتهم، فالثقافة الخاصة الجانحة هي ثقافة ذات قيم ومعتقدات وأنماط سلوكية، وجماعة ذات تنظيم مميز. واذا كانت الثقافة الخاصة الجانحة تعد حلا ناجحا لمشكلة التكيف، فلا يعني ذلك أنه يمكن تفسير كل مشكلات التكيف في ضوئها، فمشكلات التكيف تظهر في النسق الاجتماعي كله، وكذلك الثقافة الخاصة، فهما يظهران في كل المستويات الاجتماعية، وبين الذكور والاناث، ولكن بصفة خاصة في قطاع الطبقة العاملة في الذكور دون الاناث، حيث تعد استجابة الثقافة الخاصة الجانحة في افضل الوسائل للتغلب على مشكلة التكيف الاساسية وهي مشكلة احباط المكانة، فتلك المشكلة تدفع احداث الطبقة العاملة إلى الانتماء لجماعات جانحة، بينما المشكلات الأخرى – ذات الدوافع المتباينة – قد لا

تدفع اصحابها إلى الارتباط ببعضهم البعض، الأمر الذي يحول دون ظهور الثقافة الخاصة الجانحة. (نبيل السمالوطي، 2001، ص236)

علي أنه يجب ملاحظة أن وجود مشاكل التكيف في حد ذاته لا يعد سببا كافيا لظهور الثقافة الخاصة الجانحة كحل لتلك المشاكل، ولذلك فان وجود وتوافر الظروف الضرورية للتفاعل الاجتماعي الفعال يعد مطلبا اساسياً لظهور الثقافة الخاصة فربما يرتبط من يعاني من مشاكل التكيف بأخر يعاني مثله من نفس المشاكل ولكن الظروف ربما لا تسمح بالتفاعل الكامل بينهما، ولذلك فان انعزال أصحاب المشاكل المتماثلة عن بعضهم البعض لا يؤدي إلى وجود ثقافة خاصة لانعدام وجود فرص التفاعل بينهم.

وقد ارجع كوهن تمثل الحدث للثقافة الخاصة الجانحة بصفة خاصة والسلوك المنحرف بصفة عامة إلى نمط العلاقات السائد داخل أسرة الحدث، ومدى ما تمارسه الأسر من سلطة رقابية باعتبارها احد عوامل الضبط الاجتماعي في المجتمع وكذلك إلى مدي انهيار وتفكك البيئة التي يوجد فيها الحدث، والاطار المرجعي للحدث وجماعته المرجعية للحدث وجماعته المرجعية المعيارية الشخصية.

ويؤدي ذلك التفسير من جانب كوهن إلى تساؤل هام وهو لماذا لا يتمثل كل الاحداث الواقعين تحت نفس الظروف الثقافية الخاصة الجانحة كحل لمشكلاتهم؟ وبمعني اخر ما هي الأسباب التي تدفع حدثا لأن يتخذ من الثقافة الخاصة الجانحة حلا لمشكلة التكيف التي يعاني منها، بينما لا يفعل ذلك حدث اخر يعاني من نفس المشكلة ويعيش في ظل نفس الظروف؟

وهنا يجب القول – ردا على هذا التساؤل- أنه بالرغم من اعتراف كوهن بأهمية العوامل والاسباب النفسية والاجتماعية والثقافية عند تفسيره لاسباب السلوك المنحرف، الا أنه عند تفسيره للثقافة الخاصة الجانحة اعتمد بالدرجة الاولي على مدى وجود واستقرار القيم المنحرفة في البيئة، ودرجة التكامل بين القيم التقليدية وبين البناءات الموجودة.

كما اشار كوهن إلى حقيقة هامة وهي أن الجناح لا يعد نتاجا للاختلاف في القيم والمعايير، ولكنه يعد أيضاً نتاجا للاختلاف في الاستعدادات والميول الشخصية نحو الجناح، فالبيئة هنا هي الموقف والميول الشخصية هي الاطار المرجعي.

ويذهب كوهن هنا إلى أن السلوك الجانح لا يحدث الا إذا كانت الميول والاستعدادات الشخصية لدي الفرد تدفعه بقوة نحو ارتكاب الجناح، وكانت البيئة أيضاً تسمح بظهور ذلك النمط من السلوك الجانح بل وتشجعه وتدعمه، فهناك علاقة بين المتغيرين المتحكمين في وقوع السلوك الجانح. (نبيل السمالوطي، 2001، ص237)

- تتحدد المواقف السلوكية باخلط أ، ب، ج، د

- من خلال دراسة كوهن فان المنطقة (1) تمثل قلب المنطقة التي تضم انماط السلوك شبه المنحرف وهي تلك الانماط التي غالبا ما تحدث داخل الثقافة الخاصة الجانحة. ويلقي ذلك النمط من السلوك تدعيم وتعزيز البيئة نحو ارتكاب السلوك المنحرف بدرجة مرتفعة (8: 10)، بينما يكون الميل والاستعداد الشخصي نحو ارتكاب السلوك المنحرف ذا قدر متوسط (5:3).

(2) نظريات التسمية Labeling Theories:

مع بداية حقبة الستينيات من القرن العشرين ظهر اتجاه جديد في نظرية علم الجريمة، وهو ما اطلق عليه نظرية التسمية. وعلي الرغم من أن هذه النظرية هي في حقيقة امرها تعد احد فروع النظريات القديمة، الا أنها تستمد حداثتها من المنظور الجديد الذي تناولت به دراسة الجريمة والمجرمين. وهو الأمر الذي جعلها مختلفة عن التعريفات السابقة للجريمة والانحراف.

يذهب أنصار نظرية التسمية إلى أن النظريات السابقة قد اهتمت – في المقام الأول – بدراسة أنماط السلوك ألانحرافي، واهملت تنوع الطرق التي تتشكل من خلالها ردود افعال الناس تجاه الانحراف. لقد كان هذا النقد هاما لدرجة أنه أصبح هناك ما يعرف بمدرسة رد الفعل المجتمعي في تفسير السلوك ألانحرافي.

لقد ادي عدم اهتمام نظرية التسمية بالمجرم، أن أصبحت قريبة من مدرسة شيكاغو القديمة فيما يتعلق بتركيز اهتمامها على اداء المؤسسات الرسمية، وصياغة وتطبيق القوانين. كما لفتت النظرية الانتباه- أيضاً – إلى الطريقة التي تتعاون بها هذه المؤسسات، وبالتالي ظل علم الجريمة يهتم – لفترة من الزمن – بدراسة عملية العدالة الجنائية. ربما كان مساويا في الأهمية – أيضاً – حساسية نظرية التسمية تجاه علم الجريمة، حتي بالنسبة للموضوعات، وقيم الطبقة الوسطي التي استخدمتها في دراسة المجرمين.

يذهب بعض علماء الجريمة إلى أن مضمون ومحتوي نظرية التسمية لا يرقي بها إلى مستوي النظرية، ولكنها مجرد منظور. وهذه نقطة تستحق التامل ووضعها في الاعتبار، خاصة أن معظم الذين ساهما في تطوير هذه النظرية لم يشيروا إلى انفسهم على انهم من علماء نظرية التسمية. وفي الحقيقة، يبدو أن لا يوجد من العلماء من يمكن أن نصنفه باعتباره من منظري نظرية التسمية. بل اكثر من ذلك، فنظراً لأن نظرية التسمية تعد نتاجاً مباشراً للتفاعلية الرمزية، فانها ربما لا تعد – في واقع الأمر – بمثابة نظرية جديدة تماما. وعلي آية حال فان نظرية التسمية مارست تاثيراً قوياً على علم الجريمة، وفي دراسة الانحراف بصفة عامة.

بنهاية حقبه الخمسينيات أصبح المجتمع اكثر وعيا وادراكا لما يسوده من اضطهاد سلالي وتفرقة عنصرية وانتهاك الحقوق المدنية. وأصبحت مسالة وجود أفراد محرومين في المجتمع حقيقة واقعة ملموسة. وأصبح من الأمور المألوفة

المطالبة بالحقوق المدنية، ورفض السيطرة والخضوع. فثار الزنوج على ما يلاقونه من معاملة عنصرية في المطاعم المسارح ووسائل النقل وقاعات التعليم، وعلي الرغم من أن هذه المطالبات بالمساواة لم تثمر بصورة سريعة، إلا أن المجتمع الأبيض أصبح اكثر وعياً بنوعية المعاملة التي تلقاها جماعات الاقليات.

لقد اثرت التغيرات الاجتماعية ومثل هذه الأمور الكبيرة على المفكرين الاجتماعيين. فبدأ رجال التعليم في الدراسة والبحث عن طرق جديدة لإيجاد مدارس بلا فصول. وأصدرت المحكمة العليا قرارات تتعلق باحترام الحقوق المدنية، وظهرت برامج جديدة في النظام القضائي المتعلق بالإحداث، يضع في اعتباره الهدف العلاجي عند التعامل مع الإحداث المنحرفين بالدرجة الأولي، وقبل أن يدمغهم بالانحراف.

باختصار كان الوقت ملائماً ومهيئاً لعلماء الاجتماع وعلماء الجريمة لكي يتسع نطاق نظرياتهم ليتضمن تأثيرات الطبقة الاجتماعية، ومكانة الاقليات على هؤلاء المتعاملين مع النظام القضائي.

يعكس الاطار الفكري لنظرية التسمية مدى تاثرها بنظرية التفاعلية الرمزية التي تنتمي إلى مدرسة شيكاغو. فقد كان المحاضرات وكتابات "ميد" و"توماس" تاثير قوي على العديد من المفكرين اللاحقين. فقد استمر العديد من طلابهم – الذين تخرجوا وعاد بعضهم للتدريس في شيكاغو – في نشر نظرية التفاعلية الرمزية، وتطبيقها – في خلال الفترة من اواخر الأربعينيات واوائل الخمسينيات – في دراسة مجالات عديدة من السلوك الانحرافي. ويعد هواردبيكر Howard S. Becker من ابرز هؤلاء الطلاب تميزاً فيما بعد، حتي أن نظرية التسمية في صورتها النهائية تنسب اليه.

وبالإضافة إلى ما اسهمت به مدرسة شيكاغو في انتشار التفاعلية الرمزية من خلال طلابها وكتاباتها علمائها، اسهم ادوين ليمرت Edwin Lemert في تقوية دعائم نظرية التفاعلية الرمزية. فقد طبق مدخل التفاعلية الرمزية في دراسته للباثولوجيا الاجتماعية وتتلمذ على يديه العديد من الطلاب، اصبح بعضاً منهم من ابرز المدافعين عن مدرسة "رد الفعل المجتمعي" الجديدة.

ويذهب ليمرت إلى أنه من الناحية النظرية يمكننا القول بأن القيم التي يكتسبها اعضاء المجتمع خلال مرحلة الطفولة، والتي تدعمها اساليب الضبط تتيح لنا القدرة على التنبؤ بالسلوك اليومي لأعضاء المجتمع وعلي تفسير الامتثال لقواعده ومعاييره واعرافه. ويري ليمرت أنه من الصعب أن نجد اتفاقاً كاملاً بين اعضاء المجتمع وجماعاته المتعددة حول ما يعده انحرافاً وما لا يعده كذلك.

وبالتالي بدلاً من القول بسيادة مجموعة متكاملة من القيم والمعايير على مستوى المجتمع بأكمله، فانه من الأفضل ومن الاكثر واقعية أن نقرر سيادة عدة قيم ومعايير

احياناً، تختلف من طبقة إلى اخري، ومن جماعة لاخري. وفي اطار مثل هذا السياق الاجتماعي غير المتجانس تختلف معايير الحق والباطل أو الصواب والخطأ من طبقة إلى اخري، ومن جماعة إلى جماعة. وبهذا المعني لا يمكن الحديث عن انحراف مطلق، وانما يكون الانحراف دائماً نسبياً إلى مجموعة من المعايير السائدة داخل الطبقة والجماعة التي ينتمي اليها الفرد.

وفي نهاية الخمسينيات ظهر اتجاه منهجي جديد في تقدير حجم الانحراف بظهور دراسات تعتمد منهجياً على اسلوب التقرير الذاتي Self-report (حيث يذكر الاحداث بأنفسهم ما ارتكبوه من سلوك جانح من خلال استخدام الاستبيان أو الاستبار).

وقد أكدت أهمية استخدام هذا الاسلوب في دراسة الجناح في الوصول إلى نتائج واقعية، ما كشفت عنه دراسة شورت وناي Short & Nye (1958) التي قارنت بين ما يذكره الاحداث من سلوك جانح، وبين الإحصاءات الرسمية للجناح- أن الاحصاءات الرسمية لا تعطي صورة حقيقية عن حجم الجناح بالمجتمع.

يكشف التباين في حجم الجناح بين الدراسات التي اعتمدت اسلوب التقرير الذاتي، وبين تقديرات الإحصاءات الرسمية، عن أن صورة الجناح الرسمي تعكس نوعية معينة من الأحداث الجانحين يصبحون محل اهتمام السلطات الرسمية. وبالتالي فان رد فعل السلطات – اكثر من الانحراف الفعلي- ربما يفسر الرقم المتفاوت في عدد شباب الطبقة الدنيا في إحصاءات الجناح المختلفة.

يعزو الكثير من علماء الجريمة نظرية التسمية إلى فرانك تانينبايم Tannenbum في كتابه الجريمة والمجتمع (Crime and Community، 1938) دراما الشر كما يسميها تانينبايم. فهو يذهب إلى أن السلوك المنحرف لا يعود إلى حد كبير إلى عدم توافق الشخص المنحرف مع المجتمع، ولكن واقع الأمر أن الشخص المنحرف متوافق – بصورة ما – مع جماعة معينة، وبالتالي فان السلوك الاجرامي يعد في حقيقته نتيجة للصراع بين الجماعة والمجتمع (1938: 8). حيث يوجد تعريفين متعارضين يحدد كلاهما ما هو السلوك التوافقي الملائم من وجهة نظره.

كتب تانينبايم أن البطاقة التي تلصق على الطفل عند ضبطه مرتكبا سلوكا منحرفا، هذه البطاقة تحدد هوية الطفل على أنه جانح، وقد يؤدي ذلك إلى أن يغير الطفل – أيضاً – تصوره عن ذاته، ومن خلال تلك البطاقة أيضاً تتشكل ردود افعال أفراد المجتمع نحو البطاقة وليس نحو الطفل. وهكذا فان عملية تسمية المجرمين أو الاحداث الجانحين تساعد في الواقع على خلق الجريمة والجناح.

تتجه نظرية التسمية في تعريفها للجريمة اتجاها مختلفا عن النظريات السابقة. ذلك أن معظم هذه النظريات قد اعتمدت – في تعريفها للجريمة – على الاحصاءات

الرسمية للجريمة، والنظر إلى الجريمة على أنها حالة مرضية، وانها تتميز بالنسبية. ويذهب بيكر إلى أن التعريفات السابقة للجريمة لم تتناولها بصورة عادلة تعرض لواقع الانحراف. فالانحراف يعد كذلك من وجهة نظر المشاهد، حيث أن أفراد الجماعات المختلفة لهم تصورات مختلفة عما هو صواب وما هو خطأ.

ويذهب بيكر أن تسمية سلوك ما على أنه منحرف، يعتمد عليرد فعل أفراد المجتمع ازاء هذا السلوك. فيرجع بيكر عند دراسته للسلوك الانحرافي إلى رد فعل المجتمع تجاه السلوك. فهو يهتم بدراسة السلوك الانحرافي من خلال الاجابة على التساؤلين الاتيين:

ما هو مفهوم أعضاء المجتمع عن الانحراف وكيف يحددونه؟

ما هي طبيعة الأنماط السلوكية والخصائص الشخصية التي ينظر اليها أفراد المجتمع على أنها أنماط وخصائص منحرفة؟

ويذهب بيكر إلى أن المجتمعات هي التي تحدد الانحراف، وذلك من خلال تحديد بعض القواعد التي يعد انتهاكها انحرافاً من وجهة نظر أفراد المجتمع، وبهذا فان الانحراف – هنا – لا يكمن في ذاتية الفعل الذي يرتكبه الفرد، وانما يرتبط برؤية المجتمع نحو هذا السلوك وبالتالي فان الشخص يعد منحرفاً عندما ينظر اليه المجتمع على أنه كذلك. ويقول اخر فان الانحراف هنا ليس صفة يوصف به السلوك في ذاته، ولكنه خاصية يخلعها المجتمع على سلوك معين لاحد أفراده في ضوء القيم والمعايير السائدة. ففي ضوء القانون الذي يعكس قيم المجتمع، يوصف السلوك بانه جريمة، وان مرتكبه مجرم.

وفي ضوء ذلك تعد عملية التسمية امراً هاماً في الدفاع عن نظرية التسمية، لأن هذه التفرقة أو التمييز بين السلوك في حد ذاته وبين تسمية هذا السلوك توضح أن من ينخرطون في سلوك اجرامي ليسوا – في واقع الأمر – مرادفين أو مساويين لهؤلاء الذين تمت تسميتهم على انهم مجرمون. وبالتالي يتحول التساؤل من لماذا يصبح الناس مجرمين؟ إلى ما هو رد فعل الناس إزاء كونهم مجرمين؟.

دراسة القائمين برد الفعل:

لعب اهتمام بيكر بدراسة التنظيمات وتواريخ الحياة أو السيرات الذاتية دوراً كبيراً في تشكيل تعريفة عن الانحراف، باعتباره يقع خارج نطاق الفاعل، حيث أن مصدره هو ردود أفعال الآخرين ازاء ما يرتكبه الفاعل من سلوك. والنقطة الهامة التي أثارها بيكر أنه بينما من الشائع أن يبدأ علماء الاجتماع في دراستهم للمهن المختلفة من خلال التاكيد على أنه يجب دراسة التنظيم الداخلي، كانت دراسة الجريمة تركز فقط وتهتم بالشخص المجرم، وبالتالي اهملت دراسة باقي منظومة الجريمة (المشاهدون الاجتماعيون، ونظام العدالة الجنائي)، ودرست المجرم باعتباره كياناً منفصلاً قائما بذاته. فقد ذكر بيكر أنه كان يستخدم إلى حد كبير علم

الاجتماع المهني فيقول: لقد كان مدخلي في دراسة الانحراف يماثل المدخل المستخدم في دراسة الأفراد العاملين في مهنة ما. (نبيل السمالوطي، 2001، ص239)

لقد آثار الاهتمام المتزايد بنظرية التسمية الانتباه، ويبدو ذلك واضحاً في عمل Kitsuse and Cicourel (1963) الذي انتقدا فيه اعتماد واستخدام علماء الجريمة للاحصاءات – خاصة تقارير الجريمة الرسمية – وفي تحديد مقدار وحجم الجريمة في المجتمع. فقد ذهبا إلى أن احصاءات الجريمة الرسمية ربما لا تمثل مستويات الجريمة، كما أن هذه الاحصاءات قد تعكس سلوك واتجاهات الذين يتلقون تقارير الجريمة، ويجمعون الاحصاءات.

ينقسم مدخل نظرية التسمية في دراسة الانحراف إلى قسمين:

الأول: ويتعلق بمشكلة تفسير كيف ولماذا يتم تسمية أفراد معينين.

والثاني: يتناول تاثير التسمية على السلوك المنحرف المترتب على ذلك (Orcutt، 1975،1973; Gove) أن القسم الأول من التسمية هو في الحقيقة تساؤل عن اسباب التسمية، وبالتالي فان التسمية هي المتغير التابع الذي يجب دراسة اسباب حدوثه. وفي ذلك يقول بيكر (9: 1963):

تخلق الجماعات الاجتماعية الانحراف من خلال وضع مجموعة من القواعد بعد انتهاكاً انحرافاً، ومن خلال تطبيق هذه القواعد على أفراد معينين، وتسميتهم بالامنتميين. ومن وجهة النظر هذه فان الانحراف لا يعد هو نوعية السلوك الذي ارتكبه الشخص، ولكنه نتاج لتطبيق الاخرين القواعد والعقوبات على الجاني أو المتهم. وبالتالي فان المنحرف هو الشخص الذي امكن تسميته بجانح، والسلوك المنحرف هو ما يسميه الناي كذلك.

وبقصد بيكر يخلق الانحراف، أن القواعد والظروف وخصائص الفرد، ورد فعل الاخرين الذين يشاهدون السلوك هي العناصر الفاصلة في اعتبار السلوك سلوكاً منحرفاً أو سوياً. بل أنه ليس من الضروري أن يوجد السلوك، ولكن المهم هو أن يعتقد القائمون برد الفعل بوجوده، وهكذا فان رد الفعل المرتب على السلوك هو الذي يخلق الانحراف. أن المشكلة هي تفسير كيف أن اللامنتمين – ويقصد بهم بيكر المنحرفين – يتم اختيارهم وتسميتهم.

ان هذا المدخل في دراسة الانحراف يعني أن هناك عدة حقائق عن المجرمين تحتاج إلى تفسير بطريقة جديدة تماما. فهؤلاء الذين تم القبض عليهم كانوا – بالطبع – من ذكور شباب الطبقة الدنيا الحضرية في الغالب. أن مدرسة رد الفعل المجتمعي الجديدة ارادت أن تعرف لماذا غالبا ما يكون رد فعل المؤسسات الرسمية موجهاً إلى هؤلاء الناس – بصفة خاصة – اكثر من غيرهم.

ويذهب جارفينكل Garfinkel أن سلوك الأفراد وتصرفاتهم هي نتائج للمواقف الاجتماعية التي يصنعونها، أو هي دلائل أو مؤشرات على الظروف التي

تنشأ فيها احداث الحياة اليومية، ويستخدم جارفينكل مصطلح العضوية حيث يتحدث باستمرار عن الاعضاء بدلا من الفاعلين. ويرتبط هذا المصطلح بموقفه العام من السلوك الاجتماعي. فكلمة العضوية تفترض أن الأفراد يشاركون في عالم اجتماعي هو حقيقة واقعية عامة ومالوفة للجميع. فنحن لدينا خبرة مشتركة بالعالم الذي نعيشه، ومن ثم نتبادل الفهم والادراك. وبالتالي نبرهن على عضويتنا باستمرار في حياتنا اليومية من خلال انماط سلوكية تكشف للاخرين عن مشاركتنا لهم في ادراك نفس الوقائع والاحداث والمناسبات.

ويصبح التساؤل الاساسي في ضوء ذلك هو: ما هي الميكانيزمات التي يتبعها الناس في المواقف الملموسة لتطبيق المعايير السلوكية على تصرفاتهم وافعالهم، وكيف يستخدمون هذه المعايير في فهمهم لتصرفات الاخرين من اجل دعم النظام الاجتماعي؟

يري جارفينكل Garfinkel أن هناك عوامل عامة تفسر ذلك، فان رد الفعل غالباً ما يكون اقوي ومؤكدا إذا كان الفرد ذا قوة اجتماعية متدنية (مثل السن – الطبقة الاجتماعية) أو كان ينتمي إلى جماعة تختلف قيمها عن قيم الجماعة المسيطرة، أو من فئة أو شريحة معزولة نسبياً (جماعة اقلية). وبتعبير اخر كلما تدني المستوي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للفرد كلما كان رد فعل المجتمع ازاء سلوكه قويا وواضحا. لقد ركزت نظرية التسمية على العملية التي من خلالها يتم تفسير كيف ولماذا يصبح مثل هؤلاء الناس محور اهتمام الاخرين.

التسمية كسبب للانحراف:

اهم المناصرون لنظرية التسمية بتاثيرها على الشخص الذي يتم تسميته، حيث يتناول هذا الجانب من النظرية الشخص الذي يتم تسميته باعتباره متغيراً مستقلا- أي كسبب وليس نتيجة – يؤدي بدوره إلى خلق السلوك المنحرف. وهنا طريقان يؤديان لذلك (أحمد زيدان واعتماد اعلام، 2006م، ص170):

1- قد تجذب التسمية انتباه مشاهدي التسمية، مما يجعلهم في حالة دائمة من مراقبة سلوك الأفراد وتسميتهم.
2- قد يتمثل الشخص ما يطلق عليه من تسمية، مما يدفعه إلى تقبل تصوره لذاته على أنه منحرف.

ان ايا من الطريقين يؤدي إلى التضخم الانحراف، ويخلق مستقبلا انحرافياً.

من بين مشاكل الشخص الذي تمت تسميته رد الفعل المترتب على ذلك فالأفراد الذين تمت تسميتهم يصبح سلوكهم – كسلوك منحرف – اكثر وضوحا وجلاء امام الاخرين، مما يجعلهم تحت ملاحظة الاخرين بصورة قوية. وبالتالي فان أفراد المجتمع سرعان ما يكتشفون ما يرتكبه الاشخاص الذي تمت تسميتهم من انماط سلوك منحرف في المرة الثانية والثالثة... إلخ، بصورة اسهل وايسر من اكتشافهم

للسلوك المنحرف عند وقوعه اول مرة. وبصفة عامة فان هؤلاء الذين يعملون في مهن ترتبط أو تتعامل مع الانحراف (مثل هيئات العدالة الجنائية) يراقبون الأفراد المنحرفين لحظة أن يصبحوا محل اهتمام هيئاتهم. وبتعبير اخر فان الاشخاص الذين تمت تسميتهم يصبحون عملاء (زبائن) نظام العدالة الجنائية، وكما في أي عمل تجاري اخر، فان النظام يتميز بمراقبة شديدة لعملائه. وهكذا بمجرد أن يتم تسمية الشخص، فانه يصبح من الصعب عليه أن يهرب من اهتمام الجمهور به، ويصبح سلوكه بالتالي محل توصيف وإعادة تسمية.

وبصفة عامة فان الطبقة الدنيا هي موضع عملية التسمية، الأمر الذي يعزز تصور أفراد هذه الطبقة لأنفسهم على انهم منحرفون. فالناس الذين يتم تصنيفهم على انهم منحرفون تتضاءل أمامهم فرص القيام بعمل جيد، وهذا يعني ببساطة أن تصبح الوسائل المشروعة لتحقيق النجاح نادرة، وتصبح الوسائل غير المشروعة – في ذات الوقت – هي الطريق الوحيد المتاح لهم.

وهكذا يذهب أنصار نظرية التسمية إلى أن الطبقة الدنيا هي المستهدفة أساس من عملية التسمية في المجتمع دون طبقات المجتمع الاخري. كما أنها سوف تظل – من وجهة نظر باقي طبقات المجتمع – منحرفة من خلال عملية اعادة التسمية.

اما العامل المؤثر الثاني في نظرية التسمية، بعكسه مفهوم ليمرت (1951) عن الانحراف الثانوي Secondary Deviance حيث يذهب ليمرت أنه بالاضافة إلى رد فعل المشاهدين (أفراد المجتمع)، فان هناك احتمال أن ينتج عن ذلك – في المقابل – رد فعل من الفرد – الذي تم تسميته – إزاء التسمية. وفي هذه الحالة، يذهب ليمرت إلى أن الفرد لا يعتبر الفعل الاولي (الانحراف الاولي)) عنصرا هاما في تشكيل صورته عن نفسه، فالأفراد تختلف درجة حساسيتهم عن تعرضهم للهجوم عليهم من قبل الاخرين، وبالتالي تختلف ردود الافعال. فعندما يكون تصور الشخص عن نفسه ليس قوياً بدرجة كافية، فانه عندما تتم تسميته ربما يغير تصوره عن نفسه، ويتقبل التصور الذي يقدمه الآخرون، وكلما زادت شدة تعرض الفرد للتسمية كلما كان احتمال أن يغير الفرد تصوره عن نفسه أكثر قوة.

تلعب التغذية المرجعية دورا هاما في العملية التي يتم من خلالها تقبل التصور الجديد عن الذات. ويصف ليمرت الطريق إلى الانحراف الثانوي على النحو التالي (Lemert،1951:77).

(1) انحراف اولي، (2) جزاءات مجتمعية (3) انحراف اولي آخر (4) جزاءات اقوي، (5) انحراف اخر ربما يصاحبه عداء وحقد على هؤلاء الذين يوقعون الجزاءات، (6) ازمة يتم فيها تخاذ سلوك رسمي من قبل المجتمع يوصم فيها السلوك بالانحراف، (7) يزداد السلوك المنحرف قوة كرد فعل لعملية الوصم

والجزاءات، (8) يتم في النهاية تقبل مكانة المنحرف مع بذل جهد من اجل تحقيق التوافق مع الدور المتصل بهذه المكانة.

تتضمن نظرية التسمية مفهومين اخرين هما المكانة السيادية، والتفسير التاملي. (أحمد زيدان واعتماد اعلام: 2001، ص171)

المكانة السيادية Master Status:

تتضمن فكرة المكانة السيادية كما طورها Becker، Hugles أن هناك سمة اساسية تحدد شخصية الأفراد بدرجة قوية حتي أنها تحجب رؤيتنا للسمات الأخرى الموجودة فيهم. ويطلق على السمة الاساسية الاولية المكانة السيادية، وعلي السمات الاضافية الأخرى المكانة الثنوية. ومن ابرز امثلة المكانات السيادية جنس الفرد (ذكر، انثي)، ومهنة (رجل دين، طبيب) وأيضاً نمط سلوكه المنحرف (تعاطي المخدرات) وبالتالي فان التعامل مع الفرد يكون – على سبيل المثال – باعتباره ذكراً وطبيباً، على اساس أن هذه السمات تعكس سمات اساسية، أي مكانات سيادية. وبالمثل حينما يكون السلوك الانحرافي – باعتباره احد السمات الاساسية شخصية الفرد كمكانة سيادية – هو موضع الاهتمام، فانه عند وصم الفرد كمجرم يصبح من الصعب أن ينظر اليه الاخرون على أنه شخص جدير بالثقة، بالرغم من أن الفعل الاجرامي منفصل عن حياة هذا الشخص.

التفسير التأملي Retrospective Interpretation:

يطرح التفسير التأملي أنه يمكن أعادة بناء السمات الشخصية للفرد من جديد حتي تتوافق مع التسمية الجديدة. وحيث أن مفهوم مجرم أصبح يمثل المكانة السيادية في شخصية المجرم، فانه يصبح من الصعب على الناس أن يفهموا كيف أن مثل هذه الحقيقة الأساسية عن شخصية الفرد لم تكن موجودة قبل ارتكابه السلوك الاجرامي وبالتالي قبل تسميته. وحتي يمكن حل هذا التناقض يتم أعادة عملية الدراسة للحوادث والوقائع السابقة وكذلك السلوك بهدف أعادة تفسيرها لتتلاءم مع الهوية الجديدة (الشخصية الجديدة). وهكذا نفكر في ماضي هذا الشخص من خلال سلوكه الاجرامي الحالي، أي اننا نفسر سلوكه في الماضي، على أنه سلوك اجرامي أيضاً، رغماً عن اننا لم نكن نفسره كذلك قبل ارتكابه للسلوك المنحرف وقبل تسميته.

نظراً لأنه لا يمكن النظر إلى نظرية التسمية على أنها نتيجة وسبب (رد الفعل المجتمعي، والانحراف الثانوي) فان هناك نمطين (شكلين) من التسمية.

تعد نظرية التسمية بصورة أساسية نظرية عملية، بسبب اهتمامها بالطريقة أو الكيفية التي تتم من خلالها عملية التسمية. وعلي آية حال، فهي تتضمن بعض العناصر البنائية، ويتضح ذلك من خلال مناقشتها لأنماط الأفراد المعرضين للتسمية. وبالمثل فان نظرية التسمية تعد إلى حد كبير نظرية كلاسيكية (تقليدية) نظراً لتأكيدها على الجريمة والقانون والعمليات بصورة تفوق اهتمامها بالسلوك الإجرامي ذاته.

وذلك على الرغم من أن ليمرت في مقولته عن الانحراف الثانوي، يعد بمثابة عودة إلى استخدام المفهومات والتصورات الوضعية، وذلك من خلال تفسيره عن كيف أن عملية التسمية تسبب سلوك منحرف تال.

ان مسلمات نظرية التسمية تجعلها اكثر قربا من منظور الصراع من الاجماع. فنظرا لأن النظرية ترفض التعامل مع التعريفات التقليدية للجريمة على أنها ذات سمات عامة وشائعة، وحيث أن مدخلها يهتم بتفسير كيفية حدوث رد الفعل وتوزيعه في المجتمع، فان النظرية تتضمن مقولة التعددية الثقافية وقيمة الصراع. واخيراً فان نظرية التسمية تعد نظرية ضيقة النطاق، فهي تركز على تاثير رد فعل المجتمع على سلوك الأفراد. بل أنها عندما ناقشت الطريقة التي يتشكل من خلالها رد فعل الهيئات الرسمية والمسئولين تجاه الانحراف، اهتمت بالتأكيد على أهمية عملية التسمية بدلا من تفسير كيف أن البناء الاجتماعي يخلق التسميات.

تعد نظرية التسمية محاولة لغزل نسيج من خيوط نظرية متعددة. فجذورها المتمثلة في التفاعلية الرمزية، وتنويعات نظرية متعددة، جعل من الصعب تلمس جوهر نظرية التسمية. الا أنه يمكن تحديد عنصرين أساسيين في النظرية هما: الأول: مفهوم رد الفعل المجتمعي، ويتعامل هذا العنصر مع المشكلة من خلال ردود الأفعال المختلفة تجاه الانحراف، ويركز على معني الانحراف بالنسبة للمشاهدين (أفراد المجتمع). الثاني: هو مقولة الانحراف الثانوي، والمشكلة هنا تدور حول ما تعنيه التسمية، وماذا تعني بالنسبة للشخص الموصوم. وعلي الرغم من أن العنصرين يبدوان متسقان، الا انهما يطرحان في واقع الأمر مدخلين نظريين مختلفين تماماً.

لقد كان تاثير نظرية التسمية على ميدان علم الجريمة قوياً. ومن ابرز ملامح هذا التاثير أنها جعلت علماء الجريمة يتساءلون ويعيدون تفكيرهم بشان مسلمة سيطرة قيم الطبقة الوسطي على قيم المجتمع التي كانوا يستخدمونها في دراستهم لتفسير الجريمة والانحراف. كما بدأ الباحثون ينتقدون هيئات ومؤسسات مع الأفراد. وظهرت الدعوة إلى الحاجة لدراسة موضوعات الانحراف باعتبارها جزءاً من مكونات الشخصية الإنسانية اكثر من كونها مجرد أشياء.

لقد كانت نظرية التسمية هي الممهدة لظهور نظريات الصراع، وهكذا شغلت اهتمام علم الجريمة لاكثر من عقد من الزمان.

النقاط الأساسية في النظرية (أحمد زيدان واعتماد اعلام: 2001، ص173):

1. يتسم المجتمع بقيم متعددة على درجات مختلفة من التداخل.
2. تتحدد نوعية سلوك أي فرد من خلال تطبيق القيم عليه.
3. يتمثل الانحراف في نوعية رد الفعل، ولا يرجع إلى جوهر السلوك ذاته، فاذا لم يكن هناك رد فعل فليس هناك انحراف.

4. عندما يدرك المشاهدون الاجتماعيون سلوكاً ما، ويصمونه بالانحراف، فان مرتكب هذا السلوك يوصم أيضاً بالانحراف.
5. تكون عملية رد الفعل والوصم اكثر احتمالاً عندما يكون الموصوم من فئات المجتمع التي لا تمتلك قوة اجتماعية مؤثرة، وبالتالي فان الانحراف يصبح اكثر شيوعاً بين الأفراد الاقل قوة في المجتمع.
6. عادة ما يراقب من صدر عنهم رد الفعل (الأفراد، والجماعات الاجتماعية، والهيئات القانونية) بصورة قوية هؤلاء الذي وصموا على انهم منحرفين، وبالطبع تكشف هذه المراقبة عن وجود معدلات انحراف اعلي بين هؤلاء الاشخاص الموصومين.
7. ينظر المشاهدون إلى الفرد – بمجرد وصمة – باعتباره يتصرف في ضوء ما وصم به فالشخص الموصوم على أنه مجرم ينظر اليه بالدرجة الاولي على أنه مجرم، مع تجاهل السمات الأخرى التي يتسم بها.
8. بالإضافة إلى أن الفرد يعد منحرفاً من وجهة نظر الجمهور، فانه يبدأ في تقبل الوصم كهوية ذاتية. ويعتمد تقبل الوصم على مدى قوة تصور الفرد الأساسي عن ذاته وقوة عملية الوصم.
9. ينتج عن تغير تصور الذات تمثل الشخصية المنحرفة بكل ما بها من توجهات.
10. يترتب على ذلك سلوك منحرف (انحراف ثانوي) يعد نتاجا لممارسة الفرد لحياته وسلوكياته من خلال تقبله لعملية التسمية، وغالباً كجزء من الثقافة الخاصة المنحرفة.

- تمثل المنطقة رقم (2) الثقافة الخاصة التي يطلق عليها كوهن ثقافة Parnet-male ويشير السهم لأسفل إلى النمط شبه المنحرف، ويشير السهم الاعلي إلى نمط السلوك المنحرف الصراعي السائد بين من يتسمون بالميل والاستعداد القوي نحو ارتكاب السلوك المنحرف.
- تمثل المنطقة رقم (3) جماعات العنف.
- تمثل المنطقة رقم (4) ذلك النمط من الجناح الذي يتميز بميل شخصي قوي نحو ارتكاب السلوك المنحرف يصاحبه في نفس الوقت تدعيم اعلي من المتوسط من جانب البيئة تجاه انتهاج السلوك المنحرف.

وينطوي ذلك النمط ن السلوك على صورتين للاستجابة (أحمد زيدان واعتماد اعلام: 2001، ص172)**:**

أ. الاستجابة الانسحابيه.

ب. الاستجابة الصراعية.

- تمثل المنطقة رقم (5) منطقة انحراف الطبقة الوسطي، وكذلك الطبقة الدنيا العليا.

- تمثل المنطقة رقم (6) المواقف التي تتميز بدافع قوي تجه ممارسة السلوك المنحرف، وهي منطقة هامشية للمناطق التي تتميز بقدر كبير من الاستقرار.
- تضم المنطقة رقم (7) الأفراد ذوي الميل القوي والاستعداد الشخصي القوي نحو ارتكاب السلوك المنحرف، ولكن البيئة لا تسمح بوجود أو ظهور ذلك السلوك المنحرف، وهنا يتخذ الانحراف من المرض العقلي والحركات الدينية اشكالا له.
- تمثل المنطقة رقم (8) النمط العكسي للمنطقة السابقة، ففي تلك المنطقة تتميز البيئة بوجود تدعيم قوي نحو ارتكاب وممارسة السلوك المنحرف. في حين أن الميل والاستعداد الشخصي لارتكاب ذلك السلوك يكون ضعيفاً.
- يمثل الربع الواقع في الجهة اليسري السفلي الممتد من صفر: 5 المواقف التي تتميز بانماط السلوك التوافقية.
- يتضمن المربع الواقع في الجهة اليمني أسفل المواقف الابتكارية، والتي احياناً ما يقع جزء منها في داخل المنطقة المنحرفة.
- يتضمن المربع الواقع في الجهة اليسرى العليا نمط الاستجابة الشعائرية.

واستخلاصاً من ذلك يمكن القول أن السلوك المنحرف يحدث عندما تكون لدي الفرد ميول واستعدادات قوية ورغبة في ارتكاب السلوك المنحرف مع وجود بيئة منحرفة تعزز وتدعم وتشجع ارتكاب مثل هذا السلوك. فقد يكون هناك شخص لديه ميل ونزعة اجرامية قوية ولكنه رغما من لك لا يرتكب السلوك المنحرف، ويرجع ذلك إلى أن الظروف أو المواقف المؤدي للجريمة غير متاح، كما قد يرجع أيضاً إلى طبيعة الضحية المحتملة كأحد العوامل المرتبطة بالموقف (يتضح ذلك بصفة خاصة في الجرائم الجنسية)، فالموقف المدعم للجريمة يحتاج إلى فرد لديه دوافع قوية لارتكاب السلوك المنحرف.

لم يكتف كوهن بمحاولة تفسير جناح احداث الطبقة العاملة من خلال استخدام مفهوم الثقافة الخاصة الجانحة، بل أنه حاول استخدام ذات المفهوم في تفسير جناح أحداث الطبقة الوسطي ، فاذا كان كوهن قد فسر جناح أحداث الطبقة العاملة من خلال مفهومه عن الثقافة الخاصة الجانحة، فان ذلك يطرح قضية هامة وهي أنه إذا كان التفسير النظري يفترض أن الثقافة الخاصة الجانحة تعد نتاجا لظروف معينة، تعد في جوهرها ظروفا لصيقة الصلة بالطبقة العاملة، فهل يمكن إذا توفرت تلك الظروف أن تظهر الثقافة الخاصة الجانحة بصرف النظر عن الطبقة التي تنشأ في ظلها هذه الظروف. بمعني أنه إذا توافرت الظروف المؤدية للثقافة الخاصة الجانحة فانها توجد في أي طبقة من طبقات المجتمع.(حسن الجبالي، 2003، ص197)

يذهب كوهن إلى أنه بالرغم من تباين أسباب وعوامل الثقافة الخاصة الجانحة، الا أنها متكافئة من الناحية الوظيفية كمسببات للثقافة الخاصة الجانحة. وليس معني

ذلك أن نمط مشاكل التكيف في الطبقة الوسطي يماثل نظيره في الطبقة العاملة، ولكن الارجح أنه بالرغم من التباين في نمط مشاكل التكيف، فالثقافة الخاصة الجانحة تعد حلا ناجحا ومناسبا لمشاكل التكيف في الطبقتين العاملة والوسطي.

ولقد طرح تالكوت بارسونز تفسيراً اجتماعياً لجناح احداث الطبقة الوسطي، حيث ذهب إلى أن دور المرأة في عملية التنشئة الاجتماعية في العصر الحديث اصبح دوراً اساسيا وهاماً، حيث اتسمت الأسرة الحضرية الحديثة بصغر حجمها، واختفت ظاهرة الأسرة الممتدة، ونظراً لتطور وتقسيم العمل في المتجمع الحضري، فقد اصبح الاب مشغولا طوال اليوم في عمله، وبالتالي اصبح على الام الاضطلاع بدور رئيسي في عملية التنشئة الاجتماعية، ذلك الدور الذي يعد نموذجاً اساسياً يستمد الطفل منه قيمه. ويعد ذلك النموذج واحداً بالنسبة للأطفال الصغار من كلا الجنسين، الا أن النتائج تختلف بالنسبة لكلاهما. فالبنات يتقبلن فكرة انهن سوف يصبحن مثل أمهاتهن، فميل البنات يتوافق مع التوقعات بالنسبة للمطلوب منهن، فالانوثة بالنسبة للبنت تعد امراً طبيعياً، كما أن مفهومها عن نفسها كفتاة لا يتهدده أي خطر. أما بالنسبة للأولاد فأنهم يتوقعون – لأنفسهم – أن يصبحوا رجالا مثل ابائهم، ولكنهم اثناء عملية التنشئة الاجتماعية نظرا لغياب الاب، الأمر الذي يدفعهم إلى الثورة والتمر، وفي خلال ثورتهم وتمردهم يميلون إلى تمثل كل السمات المناقضة للاتجاه الانثوي. ويشير بارسونز بصفة عامة إلى أن محاولة حدث الطبقة الوسطي اكتساب وتحقيق دور الرجولة، تعد في جوهرها رد فعل معاكس لسيطرة العنصر الانثوي في عملية التنشئة الاجتماعية، وتتميز تلك المحاولة بالانحراف بصفة عامة.

ومن الملاحظ أن الظروف والعوامل التي حددها بارسونز كمسببات لظهور الثقافة الخاصة الجانحة في الطبقة الوسطي ليست قاصرة فقط عليها، بل من الممكن أن توجد في الطبقة العاملة أيضاً. فير كوهن أن الفرص المتاحة لحركة حدث الطبقة العاملة في داخل وخارج نطاق الأسرة تتيح له رؤية الأنشطة المميزة للرجال والنساء، وبالتالي فان مفهومه عن الرجولة ذو سمات محددة وواضحة، وليس مجرد إنكار لمفهوم الانوثة، ولذلك فانه من المحتمل بالنسبة لحدث الطبقة العاملة الا يلجأ إلى السلوك المنحرف لمجرد أن يثبت لنفسه ولمن حوله رجولته.

واذا كان جناح احداث الطبقة الوسطي يعد بالدرجة الاولي محاولة لمواجهة التوترات الناتجة من مشكلة الدور الجنسي، حيث تصبح وظيفة الجناح هنا اثبات الرجولة ازاء الدور الانثوي، فان مشكلة جناح الأحداث في الطبقة العاملة هي مشكلة احباط المكانة. وبالتالي فان حدث الطبقة العاملة له مشكلته الخاصة بالتكيف التي يتولد عنها شعوره بعدم القدرة على تحقيق المكانة، وله دوافعه نحو الاتجاه للثقافة الخاصة الجانحة، حتي وان لم يكن هناك خطر انثوي يهدد رجولته، في حين أن

حدث الطبقة الوسطي يتخذ من الثقافة الخاصة الجانحة وسيلة للتغلب على المشاكل التي تتعلق بإثبات رجولته.

وقد تعرض تفسير بارسونز السابق لعدة انتقادات من أهمها ما يلي (حسن الجبالي، 2001، ص199):

1. ادي تركيز بارسونز على السلوك العدواني – كسمة أساسية عند حدث الطبقة الوسطي لاثبات رجولته – إلى إغفال سمة تحمل المسئولية.
2. ان القول بأن حدث الطبقة الوسطي – الذي يعيش في البيئات الحضرية الصناعية – يصعب عليه تمثل الدور المهني لابيه يعد قولا صحيحا إلى حد ما، ولكن ذلك القول يصبح خاطئاً في المدن الصغيرة، حيث يستطيع الحدث زيارة والده في مكان عمله، ويصبح من السهل عليه ادراك وتصور الدور المهني لوالده.
3. ان تفسير بارسونز لم يفسر مشاركة الإناث في الثقافة الخاصة للشباب.
4. هل قول بارسونز بقيام الام بكافة الادوار في المنزل يعني أن الاب لم يعد له أي دور للقيام به في المنزل؟
5. في ضوء تفسير بارسونز هل يمكن ببساطة ارجاع تزايد معدلات جناح احداث الطبقة الوسطي إلى تزايد صعوبة التعرف على الادوار المهنية للاباء؟

لقد استفاد كوهن من دراسة وليام فوت وايت وتصنيفه الخاص بشباب الجامعة وشباب النواصي. فبالرغم من أن النمطين ينتميان إلى الطبقة العاملة الا انهما مختلفان إلى حد كبير. فشباب الجامعة قد ترك حياته الأصلية وتوافق مع قيم الطبقة الوسطي، بينما انخرط شباب النواصي في الجماعات المنحرفة وارتكاب السلوك الإجرامي.

ولقد ذهب كوهن إلى أن شباب النواصي – مثل ابائهم – يتمثلون قيم ومعايير الطبقة الوسطي، مما يؤدي إلى خلق تناقض جوهري في سلوكهم كشباب نواصي، ولذلك فان البعض منهم قد يتمثل قيم ومعايير شباب الجامعة دون التخلي عن ارتباطاتهم كشباب نواصي، ولكن عملية الاحتفاظ بالتوازن بين الموقفين تعد امرا صعباً، لذلك فقد تخلي الفرد عن تمثل نمط سلوك شباب الجامعة، وينتهج سلوك رفاقه شباب النواصي، أو العكس. ومما سبق يتبين أن كوهن قد حدد ثلاث استجابات لمشكلة التكيف هي (حسن الجبالي، 2001، ص199):

1. استجابة شباب النواصي وشباب الجامعة.
2. الاستجابة التوافقية، وتعني تقبل حدث الطبقة العاملة لوضعه، وعدم محاولته التغيير، وتمثل قيم الطبقة الوسطي، وهو بذلك يحاول تحقيق افضل النتائج مهما كانت ندرة الفرص المشروعة المتاحة له. ويبدو هنا واضحا تاثر كوهن في تفسيره بمقولة ميرتون عن نمط الاستجابة التوافقية كسلوك سوى يسعي إلى

تحقيق الاهداف من خلال الوسائل المتاحة، محاولا بذلك تجنب الفشل والشعور بالاحباط.

3. الاستجابة الثورية أو التمردية، المتمثلة في الثقافة الخاصة الجانحة، نظرا لأن الثقافة الخاصة للجانحة لا تكتفي برفض قيم وأهداف ومعايير المجتمع السائدة، بل تصنع لنفسها- في نفس الوقت – معايير وقيما جديدة، وتستخدم لتحقيقها وسائل جديدة، ينظر اليها المجتمع على أنها وسائل منحرفة. وهنا أيضاً يظهر جليا مدى الانطباق بين ما ذكره ميرتون عن الاستجابة التمردية، وبين ما قال به كوهن عن الثقافة الخاصة الجانحة هي احد اشكال الاستجابة التمردية.

علي أن يجب ملاحظة أن ميرتون قد ذهب إلى أن الاستجابة التمردية تعني مجرد تبن لقيم جديدة، في حين اكد كوهن على أن القيم الجديدة التي يتبناها الحدث المنحرف هي في اساسها قيم مناقضة للقيم السائدة في المجتمع. فالأمر بالنسبة لعضو الثقافة الخاصة الجانحة ليس مجرد تبن قيم جديدة- حقيقة قد تكون هذه القيم المنحرفة ولكنه يسعي أساسا الي تحدي المجتمع ورفضه بقيمه ومعاييره، وبالتالي فهو لا يرفض فقط قيم من رفضوه، ولكنه – انطلاقا من تحديه لهم – يتبني عكس تلك القيم.

وقد يبدو من الوهلة الاولي وجود تشابه بين ما اطلق عليه وليم فوت وايت ثقافة شباب النواصي، وبين ما يطلق عليه كوهن الثقافة الخاصة الجانحة، الا أن ذلك التشابه ليس له محل على الاطلاق. فبينما تتبني الثقافة الخاصة الجانحة قيما مناقضة لقيم المجتمع، فان ثقافة شباب النواصي تتجنب التحدي الصريح والمعلن لقيم الطبقة الوسطي حتي لا تجلب على نفسها العداء. فثقافة شباب النواصي ليست ثقافة خاصة على الاطلاق، لانها لا تعني انفصالا كاملا عن حملة ثقافة الطبقة الوسطي، كما أنها لا تدعو إلى عدم الحراك الاعلي، بينما تعني استجابة الثقافة الخاصة الجانحة تحقيق المكانة المفقودة في مجتمع الطبقة الوسطي، لذا فهي تتغلب على مشكلة احباط المكانة باعادة تحديد وتعريف وخلق مقياس جديد للمكانة. بل أن الثقافة الخاصة الجانحة وهي في سبيلها لتحقيق مكانتها داخل المجتمع تجعل من العدوان والعنف امرا مشروعا وهو ما لا يوجد في ثاقة شباب النواصي. وبينما تتسم الثقافة الخاصة الجانحة برفضها الصريح والواضح لمعايير وقيم الطبقة الوسطي وتبني ما يخالفها تماماً، فان ثقافة شباب النواصي لا تتجه إلى رفض قيم ومعايير الطبقة الوسطي رفضا كاملا، بل أنها تؤكد على بعض من هذه القيم. وباختصار فانه يمكن القول أن ثقافة شباب النواصي تدور في فلك قيم الطبقة الوسطي، بينما الثقافة الجانحة لم تفعل ذلك.

اما بالنسبة لنظرية سذرلاند عن المخالطة الفاصلة، فقد مارست هي الأخرى تاثيرا مباشراً على كوهن ويتضح ذلك بجلاء في ادراكه لأهمية المخالطة، حيث ذهب إلى أن مجرد الشعور بمشكلة التكيف الاساسية – وهي احباط المكانة – لا

يؤدي إلى خلق الثقافة الخاصة الجانحة، لأن ذلك يتطلب توافر شرطين اساسيين هما (حسن الجبالي، 2001، ص200-201):

1. وجود مجموعة من الاحداث يعانون من نفس مشكلة التكيف.
2. حدوث تفاعل مباشر بين هؤلاء الاحداث.

ومجال التفاعل هنا يكون بين الاحداث وبعضهم البعض، وبينهم وبين حملة القيم الانحرافية، لاكتساب المهارات والاساليب الاجرامية.

(3) نظرية الضبط الاجتماعي Social Control Theory:

بينما بدأت شعبية نظرية التسمية تتضاءل، وتحولت نظرية الصراع نحو منظورات اكثر راديكالية، بدات نظرية الضبط تستهوي علماء الجريمة المحافظين. وعلي الرغم من أن نظرية الضبط لا تعد نظرية جديدة تماما، فان مفهوم نظرية الضبط يشير إلى أي منظور يتناول ضبط السلوك الانساني.

وبصفة عامة فان نظريات الضبط تتضمن تفسيرات للسلوك الانساني تعتمد على الجينات الحاملة للصفات الوراثية، والكيمياء العصبية، وعلم الاجتماع، والشخصية، والنمط البيئي. وتعزو نظريات الضبط الاجتماعي الجريمة والجناح إلى متغيرات اجتماعية شائعة (مثل بناء الأسرة، التعليم، جماعات الأصدقاء). وهكذا يختلف مدخل علم الاجتماع عن مداخل نظريات الضبط الاخري.

وعلي الرغم من الاختلافات في الطريقة التي يفسر من خلالها علماء نظريات الضبط الاجتماعي السلوك الإجرامي، فانهم يشتركون في قاعدة اساسية في التفكير. وهي استبدال السؤال التقليدي في دراسة الجريمة وهو ما الذي يجعل الناس ترتكب الجريمة؟ بسؤال اخر اكثر أهمية – باعتبار أن السلوك المنحرف أم متوقع – وهو لماذا يطيع الناس القانون؟. (عادل مختار الهواري، 2001، ص39)

وعلي الرغم من أهمية الإجابة على هذا السؤال في تاريخ النظرية الاجتماعية في مجال السلوك المنحرف، فان القليل من علماء الاجتماع وافقوا على الاجابة التي طرحها هوبز عن هذا السؤال، تلك الاجابة التي تذهب إلى أن الخوف هو من اقوي الاسباب أو الدوافع التي تمنع الكثير من الأفراد من مخالفة القانون.

وفي الجانب الاخر يذهب العديد من علماء الاجتماع إلى مخالفة هذا الراي، حيث يقولون بوجود قدر من الامتثال- اكثر من الخوف – هو الذي يجعل الناس تطيع القانون، فاحترام الفرد للقانون ليس نتاجا للخوف منه بقدر ما هو تمثل واستدماج للقواعد القانونية داخلة بحيث تصبح تلك القواعد جزء من ذاته الداخلية، وبالتالي تشكل سلوكه الخارجي بصورة تتفق مع تلك القواعد، وبالتالي فان الامتثال للقانون ولاالتزام بقواعده سوف يميز سلوك الفرد سواء اكان ذلك يحقق مصالحه أم لا.

وثمة دليل اخر يذكره علماء الاجتماع لاثبات خطأ مقولة هوبز عن الخوف، وهو أن الفرد يتولد لديه شعور قوي بالنسبة لتوقعه لما يتوقعه الاخرون منه، وحيث

أن الاخرين يتوقعون منه الامتثال للقواعد القانونية، فان الشخص لا يخاطر بمخالفة هذا التوقع.

وهنا يبرز تساؤل اساسي، وهو أنه إذا كان الأمر كذلك – أي أن الإنسان بطبيعته يمتثل للقواعد القانونية – فما هي اسباب انحرافه؟ ويذهب علماء الاجتماع أن الفرد وان كانت طبيعته تميل إلى الامتثال للقواعد القانونية الا أنه يتعرض لضغط شديد قبل أن يفكر في الانحراف. وهنا تذهب نظريات الضغط الكلاسيكية إلى أن رغبات الفرد تمثل المصدر الرئيسي لهذا الضغط. فعلي سبيل المثال فان الفرد – طبقا لقوله الامتثال – يسعي إلى تحقيق النجاح كما يتوقعه الاخرون منه. ولكنه حينما يفشل في تحقيق هذا النجاح من خلال امتثاله للقواعد القانونية – وفي ظل الحاح رغبته في تحقيق توقعات الاخرين تجاهه بالنجاح – فانه يتجه إلى ارتكاب السلوك المنحرف لتحقيق هذا النجاح. وهكذا يبدوا واضحا أن الإنسان من المفترض نظريا أنه ذو طبيعة اخلاقية، بينما هو من الناحية الفعلية أو الواقعية يخرق القوانين التي يؤمن بها.

هناك منظور اخر في تناول نظريات الضبط الاجتماعي باعتبارها نظرية في التنشئة الاجتماعية. فعلي سبيل المثال إذا لم يتم تنشئة الأطفال، فانه سوف يتصرفون تبعا لرغباتهم. وبالتالي فان اهم طريقة يمكن من خلالها ممارسة الضبط هي عملية التنشئة الاجتماعية. فنحن نتعلم الطريقة الصحيحة لأداء الأشياء (القواعد والمعايير) سواء من خلال تنظيم غير رسمي (كما في الأسرة) أو تنظيم رسمي (كما في المدرسة). (عادل مختار الهواري، 2001، ص39)

إذا كانت نظريات الضغط حاولت الإجابة على سؤال هوبز فان نظريات الضبط تناقش نفس السؤال. تذهب نظريات الضغط أن سؤال هوبز تمت الاجابة عليه. وان السؤال الهام هنا هو لماذا لا يطيع الناس قوانين المجتمع؟

اما من وجهة نظر نظريات الضبط فان سؤال هوبز لم تتم الاجابة على بصورة جيدة، فان السؤال المطروح هنا هو لماذا يطيع الناس قوانين المجتمع؟ هنا تسعي النظرية إلى تفسير الامتثال للقانون.

تنظر نظرية الضغط إلى الإنسان على أنه حيوان الاخلاقي، وبالتالي تفسر ما تتعرض له اخلاقياته من ضغوط، فاذا استبعدنا الاخلاق ونظرنا للانسان على أنه حيوان لا اخلاقي، يصبح الضغط الهائل الذي يدفع الفرد للانحراف امر غير ضرورياً.

ان ما تتميز به نظرية الضبط هو عدم تركيزها على الدوافع، وذلك لاستبعادها للعنصر الاخلاقي. تذهب نظرية الضبط أنه يجب عند وصف السلوك العام للفرد بانه جانح أو اجرامي الا يكون هذا الوصف وصفا قاطعا، حيث أن ممارسة هذا السلوك

– الجانح أو الاجرامي – يترتب عليه تحقيق اهداف الفرد بطريقة اسهل واسرع من السلوك الاخلاقي.

انه لمن المبالغة في التبسيط القول بانه نظرية الضغط تفترض انسانا اخلاقيا، على حيث تفترض نظرية الضبط انساناً لا اخلاقيا، لانها تذهب إلى وجود تباين في الأخلاقيات، فقد تكون الاعتبارات الاخلاقية هامة عن بعض الناس، بينما ليست كذلك عند البعض الاخر.

ونظراً لأن نظرية الضبط تري عدم تميز كل الناس بالحساسية الاخلاقية، فمن المحتمل أن يوجد نمط جديد من الضبط الاجتماعي، قد يتمثل في الجانب العقلاني والفكري لكل من الامتثال والعقاب. (عادل مختار الهواري، 2001، ص40)

نظراً لأن نظرية الضبط ذات منظور واسع النطاق، فضلا عن أنها نظرية ليست حديثة تماما، فان مناقشة تراث هذه النظرية يحتاج إلى الكثير لتفسير شعبيتها الحالية، اكثر من الحديث عن اصولها. وبالتالي فان المناقشة هنا سوف تركز على تفسير الموقف المعاصر للنظرية.

بينما حملت فترة الستينيات تساؤلات وانتقادات حول القيم الاجتماعية، والمؤسسات التقليدية، كان هناك – أيضاً – هؤلاء الذين دافعوا عن الوضع القائم. فان هذا العقد لا يجب النظر اليه على أنه كله – أو اغلب فتراته – كان معارضة ودعوة إلى التغيير. ففي أي فترة، فان الجماعة المسيطرة هي جماعة محافة نسبياً، وبالتالي فان حياة معظم الناس تستمر، ولكن بقدر ضئيل من التغير نسبياً.

وعلي آية حال فان أي قدر يحدث من التغيرات سوف يؤثر في اكثر الناس ميلا إلى المحافظة. فالدين يصبح اكثر أهمية للكثيرين، وتنمو حركة الميلاد مرة ثانية خلال فترة السبعينيات. لقد كانت السخرية والاستهزاء بالحكومة الأمريكية نتيجة فضيحة ووترجيت من العوامل الاساسية التي حررت الناس من هم أن الولايات المتحدة ستصبح مجتمع عظيم فضلا عن أن ارتفاع اسعار البترول في منتصف السبعينيات قد ضاعف من الاهتمامات الاقتصادية. واخيرا فان الحديث عن الرهائن الأمريكيين في ايران كان بمثابة طوفان للحركة اذت الاتجاه السياسي المحافظ، اكتسح امامه المناخ الليبرالي الحر، وبصفة عامة من منتصف فترة الستينيات حتي نهايتها، تميز عقد السبعينيات –بصورة محددة – بنمو وتزايد نشاط الاتجاه المحافظ.

من الصعب – إلى حد ما – التحقق من التراث الفكري لنظريات الضبط الاجتماعي. وعلي آية حال، قد يكون من الدقة والصواب أن نقول أن الصور أو الاشكال الحديثة قد تطورت اساسا كبدائل لنظريات الضغط. وبوضوح لقد كانت تلك هي الحالة لنظريات فترة الخمسينيات المتمثلة في اعمال كل من: Walter Reckless (1955); Albert Reiss (1951); Gesham Sykes and David Matza (1957)، and F. Ivan Nye (1958) ثم النظريات اللاحقة David

Matza (1964) and Travis Hirschi (1969) ونفس الشئ يمكن استنتاجه من خلال المناقشات النقدية لنظريات الانومي، والثقافة الخاصة. وحتي وجهة النظر المعتادة لدوركايم باعتباره مؤسس نظرية الضبط الاجتماعي، تذهب إلى وجود علاقة ما بينه وبين نظريات الضغط. لم تحظ نظرية الضبط بشهرة واسعة حتي منتصف السبعينيات، ويرجع ذلك إلى أن نمو وازدهار النظرية نتج عن ثلاث اتجاهات متميزة داخل ميدان علم الجريمة. (عادل مختار الهواري، 2001، ص41)

الاتجاه الأول: كان يتمثل في رد الفعل نحو نظريتي التسمية، والصراع، والعودة إلى دراسة السلوك الاجرامي. فقد كان اهتمام علماء الجريمة المحافظين بعلم الجريمة الجديد اهتماماً ضئيلاً، ومن ثم ارادا العودة مرة ثانية إلى مجال الاهتمام التقليدي وهو المجرم.

الاتجاه الثاني: ساعد ظهور دراسة العدالة الجنائية كنظام على تحول علم الجريمة إلى علم اكثر براجماتية. فقد عزز تزايد اهتمام الحكومات، وزيادة ميزانيات مشروعات العدالة الجنائية، ومكافحة الجريمة من الطبيعة البراجماتية. ونتيجة لذلك، فقد تحرر علم الجريمة – نسبياً – من الاعمال التنظرية، وبالتالي ظل على اخر توجهات نظرية منذ فترة الستينيات. أن النظرية التي استطاعت تقريباً تفسير السلوك الاجرامي عند كل فرد كانت نظرية Hirschi عن الضبط الاجتماعي.

الاتجاه الثالث: ارتبطت نظرية الضبط الاجتماعي باسلوب جديد في الدراسة والبحث من اجل تحديد السلوك المنحرف، وهو المسح باستخدام التقرير الذاتي.

تركزت كل نظريات الضبط الاجتماعي على العوامل الاجتماعية لتفسير كيف أن الأفراد مقيدون عن التصرف باي طريقة تسبب الضرر للاخرين. ومن التفسيرات المبكرة لهذا المدخل كان تفسير دوركايم (1895). (دلال ملحسن استيتية، 2001، ص124)

ويذهب دوركايم إلى أن الجريمة لا تلاحظ في اغلب المجتمعات التي تنتمي إلى نوع معين فحسب، ولكنها تلاحظ أيضاً في كل المجتمعات، مهما اختلفت نماذجها، فكل مجتمع من المجتمعات لا خلو من الاجرام. حقا أن الاجرام يتشكل بصور شتي، وليست الافعال التي توصف بالاجرام واحدة في جميع المجتمعات. ولكن توجد دائماً طائفة من الناس الذين يسلكون مسلكاً يجر عليهم العقاب. ولو ثبت على اقل تقدير أن نسبة الاجرام أخذة في النقصان كلما انتقل المجتمع من نموذج إلى نموذج اخر ارقي منه لا مكن الاعتقاد أن الجريمة – مع بقائها ظاهرة سوية، سوف تفقد على الرغم من ذلك – طابع الصحة لكي تنقلب في اخر الأمر إلى ظاهرة معتلة. ولكن ليس ثمة ما يدعو إلى اعتقاد وجود نقصان حقيقي في نسبة الاجرام، بل الأمر على خلاف ذلك. فان عددا كبيرا من الظواهر يكاد يشهد بالاحري أن نسبة الاجرام اخذة في الزيادة.

ومن ثم تكاد تكون الجريمة الظاهرة الوحيدة التي تنطوي بصفة لا تقبل الشك على جميع اعارض الظاهرة السوية. وذلك لانها تبدو لنا مرتبطة اشد الارتباط بشروط كل حياة اجتماعية. فالقول بأن الجريمة مرض اجتماعي معناه التسليم بأن المرض ليس شيئا عرضيا، بل ينجم على العكس من ذلك، في بعض الحالات عن طبيعة البنية الاساسية للكائن الحي، ومعني ذلك اننا نمحو جميع الفروق التي تفضل بين الظاهرة السوية والظاهرة المعتلة.

حقاً أنه من الممكن أن تشكل الجريمة ببعض الصور الشاذة. وهذا هو ما يحدث حينما ترتفع نسبة الاجرام ارتفاعا مفرطا. مما لاشك فيه حقيقة أن هذه الزيادة المفرطة ظاهرة شاذة. ولكن المجتمع يحتوي في حالته الطبيعية على الاجرام بشرط أن يبلغ في كل نموذج اجتماعي حدا معينا لا يتجاوزه، وليس بالمستحيل أن نعين هذا الحد بناء على القواعد السابقة.

ان ادخال الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية السوية ليس معناه فحسب القول بانها ظاهرة لا يمكن تلافيها – على الرغم من أن وجودها يدعوا إلى الاسف، وبانها نتيجة ضرورية لطبيعة انسانية شريرة لا سبيل إلى تقويمها – ولكن معني ذلك أيضاً اننا نؤكد من جهة أخرى أن الجريمة عامل لابد منه لسلامة المجتمع، وانها جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم. لقد كانت الجريمة – وقبل كل شئ – ظاهرة سوية لهذا السبب، وهو أنه من المستحيل أن يوجد مجتمع خال منها تماما.

لقد ذهب دوركايم إلى أن المجتمع سوف يكون فيه دائما عدد معين من المنحرفين، وهذا الانحراف هو في الواقع ظاهرة سوية، بل اكثر من ذلك فان الانحراف يساعد في الحفاظ واستمرارية النظام الاجتماعي، لأن هناك حدود اخلاقية غامضة تحدد ما هي الافعال المسموح بها، وتلك غير المسموح بها. هذه الحدود تحدد الدرجات المختلفة غير المسموح بها لمختلف الافعال، والتي تتراوح ما بين عدم السرور أو الاستياء إلى العقوبات القانونية والسجن. وعندما تكون خطوط الحدود الواقعية غير واضحة. فان رد الفعل الاجتماعي ازاء شخص ارتكب سلوكاً منحرفاً، يساعد الناس على التعرف على أم لا يجب أن يمارسونه من سلوك. وهكذا فان دوركايم يذهب إلى أن السلوك يتم التحكم فيه وضبطه من خلال رد الفعل الاجتماعي.

ففي فترة الخمسينيات طرح علماء النظريات تفسيرات متعددة للنجاح من خلال مقولة الضبط الاجتماعي. وتمثل هذه النظريات بداية المداخل المعاصرة لتفسير الجريمة والجناح. فمنذ عصر دوركايم فان مقولة الضبط الاجتماعي تبناها الكثيرون. لقد اصبحت مفهومات الشخصية والتنشئة الاجتماعية شائعة ومنتشرة، وتستخدم في معظم الدراسات الاجتماعية عن الانحراف، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك العديد من البحوث والدراسات التي ابرزت أهمية الأسرة، والدين، والمؤسسات، والمدارس، والأصدقاء، والرفاق، وتنظيمات المجتمع المحلي في ضبط الجناح.

زاوج ريس (Reiss،1951) بين مصطلحي الشخصية والتنشئة الاجتماعية، وبين عمل مدرسة شيكاغو، ووضع نظرية في الضبط الاجتماعي فاقت معظم الاعمال التالية عليها. على الرغم من أن ريس استخدم نظرية التحليل النفسي، وكتب بالتفصيل عن أهمية الشخصية، فانه في نظريته يذهب إلى وجود ثلاث عناصر تتعلق بالضبط وتفسير الجناح (196: 1951) حيث يذهب إلى أن الجناح نتاج لاي أو لكل من العناصر التالية (دلال ملحسن استيتية، 2001، ص125):

- نقص في الضوابط الداخلية السوية التي تنمو اثناء فترة الطفولة.
- انهيار هذه الضوابط الداخلية.
- غياب أو تصارع القواعد الاجتماعية التي تزودنا بها الجماعات الاجتماعية الهامة (مثل الأسرة، المدرسة، جماعات الرفاق).

ومن الملاحظ أن علماء نظريات الضبط الاجتماعي – منذ ذلك الحين – استخدموا في كتاباتهم بعضا من هذه العوامل أو كلها معا. والواقع أن مقولة ريس الأخيرة ربما تمثل افضل تلخيص لنظرية الضبط الاجتماعي.

اما المدخل الثاني في نظرية الضبط فقد قدمه والترريكلس Reckless في عمله الذي شاركه فيه Simon Dinitz، وعادة ما يطلق على عمل ريكلس نظرية الكبح Containment Theory ويذهب ريكلس إلى أن الجناح يعد نتاجا للتفاعل بين شكلين من الضبط، ضبط داخلي، وضبط خارجي.

ويري ريكلس أن تصور الذات (مفهوم الذات) يوجد داخل الناس، ويتشكل في السنوات الاولي المبكرة من حياة الإنسان. هذا التصور عن الذات يطرح تصوراً جيداً أو سيئاً عن الذات، ويمارس دورة كمخفف للصدمات ازاء المؤثرات الخارجية. ويركز ريكلس على أن الأفراد يتعرضون لعوالم طرح وجذب تجاه السلوك المنحرف، ويتوقف تاثير العوامل الدافعة إلى ارتكاب السلوك المنحرف على قوة الضوابط الداخلية والخارجية عند الفرد. وبالتالي إذا كان تصوره عن ذاته سيئاً، فان الضوابط الاجتماعية الخارجية سوف تمارس تاثيرا ضعيفا على الفرد، ويصبح احتمال ارتكابه السلوك المنحرف اكثر قوة. وفي المقابل، لو كان تصور الفرد عن ذاته جيدا، فانه سوف يقاوم الضبط الاجتماعي الخارجي الضعيف، ويرفض ارتكاب الافعال الجانحة. وعلي الرغم من أن ريكلس ناقش كل من اشكال الضبط الخارجية والداخلية، الا أنه – وبوضوح تام – اعتبر الضبط الداخلي اكثر أهمية من الضبط الخارجي.

النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي:

(1) النظرية الحتمية:

يقصد بالنظرية الحتمية تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغير الإجتماعي على عامل واحد فقط، وتفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملا واحدا كالاقتصاد أو النماخ أو غيرها.هو العامل الوحيد الذي يحرك كل العوامل الأخرى، لذلك فإن هذه النظرية توصف بأنها نظرية اختزالية أي أنها تختزل كل العوامل غي عامل واحد وتعتبر أن هذا العامل هو العامل الكافي وحده لحدوث التغير ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتمية وهذا المفهوم يشتق من الكلمة اللاتينية Déterminant ومعناها "يحدد" ولذلك فإن الحتمية تفترض أن الأمور محددة سلفا، وأن المهمة الملقاة على عاتق الباحث هي اكتشاف جملة شروط المسبقة التي تعين حدوث ظاهرة من الظواهر . وعندما تستخدم الكلمة في الفكر الإجتماعي فإنها أصبحت تفي البحث عن السبب الوحيد. الأصل الكامن خلف حدوث كل الظواهر أو الذي ترتبط به كل المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة. (أحمد زيدان واعتماد اعلام، 2001، ص 21)

و قد انتشرت الحتميات في كل فروع العلم السياسي واجتماعي، وجاءت في معظمها متأثرة بعلوم أخرى فأنصار الحتمية الجغرافية ناشدوا بالجغرافيا بل كانوا جغرافيين والذين ناصروا الحتمية البيولوجية ناشدوا بعلم البيولوجيا وبنظرية التطور البيولوجي.

1- الحتمية الجغرافية : هناك اعتقاد بأن ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان باردا كان أم حارا أو معتدلا وبين طابعة الإجتماعي (حدة الخراج، الأريحية، الإنبساط، الإنطواء...إلخ).

ولقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الإعتقاد ومن أشهر هؤلاء الجغرافيين الأمريكي "هنتجون" الذي استخدم الحتمية الجغرافية لا في تفسير الإختلاف بين البشر فحسب . ولكن في تفسير تغير المجتمعات، فقد ذهب إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم فإن هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية، وفي ضوء هذه الفرضية فسر "هنتجون" ظهور الحضارات وسقوطها، فقد ازدهرت كما قال حضارة واد النيل نظرا لتوفر ظروف جغرافية خاصة بملائمة الطقس والتربة ونوعية جيل وانقرضت هذه الحضارة بفعل تغيرات جغرافية أيضا بعد ارتفاع درجة الحرارة في واد النيل وما ترتب عليها من جفاف التربة الأمر الذي خلق ظروفا لا يمكن أن تحافظ على ثمار الحضارة وهكذا يفسر هنتجون أسباب التغير.

2- الحتمية البيولوجية

تتأسس الحتمية البيولوجية على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس وجماعات متميزة بيولوجيا، وأن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها، وأن نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر

على قدرتها البيولوجية، وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق الفردية بين الشعوب، كما تفسر التغيرات الاجتماعية التي تظهر لدى هذه الشعوب سواء الإيجابية المتعلقة بالتقدم والتفوق أو السلبية المترتبة عن التخلف والتقهقر الحضاري، وتقوم الحتمية على فرضيات سادت المجتمعات القديمة وهي خاصية تفوق الطبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى كنتاج للتفوق في الخصائص البيولوجية كما ظهر ذلك في الحضارة اليونانية التي ظهر فيها الاعتقاد أن هناك أناسا ولدو ليحكموا وآخرين ولدو كرعية، وهكذا تطورت لتعمم على الفوارق والمجتمعات.(دلال ملحسن استيتية، 2008م، ص121)

ولقد لعب "دي جوبيون" دورا في ترويج هذه الفكرة من خلال حجته عن تفاوت السلالات البشرية الذي ربط فيه بين تفوق شعب ما وانحطاطه وبين خصائصه العرقية ومن المتغيرات البيولوجية التي يتم التركيز عليها في هذا الصدد.

- أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي: التفاوت في الذكاء والإمكانيات الجسمية والنفسية.
- أثر البيئة الصحية لشعب ما على تطوره ونموه الاقتصادي والاجتماعي وأثر الإنجاب على الأشكال المختلفة للهرم السكاني.

(2) النظريات التطورية

انتشرت النظريات التطورية في القرن التاسع عشر، وكانت متوازنة إلى ما مع النظريات الحتمية وإن كانت تستمد جذورها من الفلسفات القديمة، ولقد ظهرت النظرية التطورية من خلال الاعتقاد فإن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها وتثقيف أصحاب هذا الاتجاه على هذه القضية، ولكنهم يختلفون حول قضاياه:

- عدد المراحل التي يمر بها مسلك التطور الاجتماعي (مراحل التطور).
- هل يظهر التطور نتيجة لتغير في الأفكار والمعتقدات أم يظهر نتيجة لتغيير في التكنولوجيا والعناصر المادية؟ (العامل الرئيسي المحرك للتطور).
- هل التطور يسير في مسلك خطي تقدمي أم في مسلك دائري يعود من حيث بدأ ومنه تنقسم نظربات التطور المفسرة للتغير الاجتماعي إلى نوعين:

1-النظريات الخطية

توصف نظرة التطور الخطي بأنها نظريات تهتم بالتحولات التقدمية المستمرة أو المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد، ويمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة ولقد سار الفكر التطوري المبكر في

خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور (دلال محسن استيتة: 2001، ص121):

التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقا لهذا العنصر، وهكذا مال التطوريين إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية كالقول أن المجتمعات مرت بمرحلة الصيد ثم مرحلة الرعي ثم مرحلة الزراعة.

مال بعض التطوريين إلى النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه، وتندرج تحت هذا الموقف معظم الإسهامات التطورية الشهيرة في القرن 19، ومن الأمثلة عليها أوغست كونت عن تطور المجتمعات بداية بالمرحلة الميتافيزيقية مرورا باللاهوتية وصولا إلى الوصفية أو العقلية. (خالد حامد، 2008م، ص70)

ونظرية "لوجيس مورغان" في التحول من المجتمع البدائي إلى البربري فالمرحلة البدائية تنقسم إلى:

- **المرحلة البدائية الدنيا**: وهي منذ نشأة الجذور الأولى للإنسان.
- **المرحلة البدائية الوسطى:** وتبدأ منذ بداية صيد الأسماك للحصول على الغذاء.
- **المرحلة البدائية العليا:** وتبدأ منذ اختراع اسهم والقوس. ثم تأتي فيما بعد المرحلة الدنيا من البربرية وتبدأ منذ ابتكار صناعة الفخار تليها المرحلة الوسطى البربرية وهي تبدأ منذ استئناس الحيوان في نصف الكرة الشرقي وزراعة الذرى والنباتات بواسطة الري في الجهة الغربية، تليها بعد ذلك المرحلة العليا البربرية وتنطلق منذ بداية صهر الحديد الخام واستخدام آلات جديدة، ومنه تأتي المرحلة الثالثة في التصنيف وهي المرحلة المدنية وتنطلق منذ اختراع الحروف الأبجدية المنطوقة واستخدام الكتابة إلى وقتنا الحاضر وسواء ركزت النظرية على متغير واحد أو ركزت على المجتمع ككل فإن النظرية الخطية تتميز بتحديد مراحل تقدمه تسير نحو هدف محدد، كما يؤكد "مورغان" أن كل مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي ترتبط بعلاقة متبادلة مع تطورات مميزة في الأسرة والدين والنظام السياسي. (دلال ملحسن استيتة، 2003، ص 126،127)

2-النظرية الدائرية:

يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن التغير يتجه صعودا وهبوطا في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة، وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين: بعضها يفسر جانبا محدودا من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاما اجتماعيا واحدا، وبعضها الآخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ، متناولا جميع الظواهر والنظم

والأنساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته، ومن أصحاب النظريات الدائرية نجد "ابن خلدون" و"فيكو" و"سنسر" و"تونيبي"، حيث يرى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته، وأن للدولة أعمار كالأشخاص سواء بسواء وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال والجيل يقدر بأربعين سنة فعمر الدولة إذا مئة وعشرون سنة وفي هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاثة هي:

أ- **مرحلة النشأة والتكوين**: وهي مرحلة البداية ويقتصر الأفراد فيها على الضروري من أحوالهم المعيشية وتتميز هذه المرحلة بالخشونة في العيش وتوحش الأفراد.

ب- **مرحلة النضج والاكتمال**: وهي مرحلة الملك يتحول فيها المجتمع من البداوة إلى الحضارة وإلى الثورة وفيها تتحدد السلطة في فئة واحدة بعد أن كانت عامة.

ت- **مرحلة الهرم والشيخوخة**: وهي مرحلة الترف والنعيم وفيها ينهي الفرد مرحلة البداوة والخشونة وتسقط العصبية ويبلغ الترف ذروته وينسون الحماية والمدافعة والعمل والجد وهذا ما يؤدي بالدولة إلى الضعف والإنقراض والزوال وينتهي بالمجتمع إلى الهرم. (عبد الرحمن ابن محمد ابن خلدون، 2003، ص 160،160)

ويعتبر المفكر "فيكو" من أبرز مفكري القرن السابع والثامن عشر وقد وضع دائرية في تطور المجتمع مؤداها أن المجتمع الإنساني يمر بثلاث مراحل (أحمد زياد: نفس 2003، ص45):

1- **المرحلة الدينية أوالإلهية**: وفيها يرجع الناس كل شيء إلى الآلهة.

2- **المرحلة البطولية**: وفيها يرجع الناس كل شيء إلى العظماء والأبطال.

3- **المرحلة الإنسانية:** وفيها أصبحت الجماهير أوالشعوب هي المحرك الحقيقي لكل شيء.

ويؤدي منطق نظؤته إلى أن الإنسانية لا تستقر ولكنها تسير سيرا دائريا، فعندما تستقر فترة معينة في المرحلة الأخيرة فإنها سرعان ما تعود إلى المرحلة الأولى، ولكن بشكل مغاير وبصورة أكثر رقيا، وكذلك بالنسبة إلى كل من أوزفالد تشينجلر في في كتبه سقوط الغرب وتنبه الحضارات بالكائن الحي بمراحله الثلاثة (الشباب، الرشد، الشيخوخة)، كما درس سبع حضارات كانت قائمة ووجد أن هذه المراحل تنطبق عليها تماما، وكذا بالنسبة إلى الفيلسوف "تونيه" إذ حصر نطاق التغير في ثلاث أحوال أساسية: الأولى هي حالة التوازن، الثانية: الإنتقال إلى اللاتوازن والثالثة الإنتقال إلى حالة جديدة. (دلال ملحسن استيتة، 2003، ص 129،128)

(3) النظريات البنائية الوظيفية

1-الوظيفة الكلاسيكية: يستخدم مفهوم "الوظيفة الكلاسيكية" للإشارة إلى إسهامات الوظيفة المبكرة كما تمثلت في أعمال سنبسر واميل دوركايم، وماكس فيبر وغيرهم والمحقق أن هذه الإسهامات على ما بينها من اختلاف تميل إلى النظر للتغير الاجتماعي باعتباره تغيرا توازنيا تدريجيا لا يؤدي إلى هدم البناء الاجتماعي أو تبديله، وإنما يؤدي إلى استمراره في حالة متكاملة ومتوازنة، فالتغير الاجتماعي في شكل إضافات في الحجم وتباين في المكونات يصاحبه دائما عمليات التكامل والتوازن حيث يعبر سبنسر أن المجتمع كائن كلي يتكون من وحدات متميزة تنتظم وفقا لترتيبات معينةفي مكان ويشبه بذلك الكائن العضوي فالمجتمع ينمو في جهة وهو عندما ينمو في الحجم تتباين مكوناته وتصبح غير متشابهة وهنا يضهر ضرب التباين البنائي ولكن هذا التباين لا يفقد المجتمع تكامله، أم دوركايم يظهر التغير الاجتماعي عنده من خلال العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي في زيادة السكان، وهذه التباينات هي التي تجعل العمل ضرورة، وهو في جوهره تعبير عن هذا التباين يؤدي إلى زيادة الكثافة الأخلاقية وهذه بدورها تؤدي إلى تقسيم العمل. غير أن المجتمعات لا تتحول دون ضوابط فتحولها منضبط بقواعد ومعايير قانونية، وهنا يأتي مفهوم التضامن وبالتالي فالوظيفة هنا تشير إلى تكامل الأجزاء في الكل وتساند فيما بينها، حيث كل جزء من الأجزاء يؤدي وظيفة خاصة به، لا يكون غيره قادرا على القيام بها. ومنه يكون الساند الكلي الوظيفي من أجل استمرار الحياة. (محمد الدقس، 1996م، ص171)

التوازن الدينامي:

تطورت الوظيفية في القرن العشرين لتركز على فكرة التوازن الدينامي في عملية التغير الاجتماعي ويعد عالم الاجتماعي الأمريكي "تالكوت بارسونز" أشهر طور الأفكار الوظيفية في هذا الاتجاه ولذلك فإننا عندما نتحدث عن هذه النظرية كإحدى النظريات الوظيفية في دراسة التغير الاجتماعي فإننا نتحدث عن الرؤية البرسنوزية للتغير فالمجتمع عند "بارسنوز" هو أحد الأنساق الأساسية للفعل والتي حددها بارسنوز في أربع أنساق هي النسق العضوي ونسق الشخصية والمجتمع والثقافة والمجتمع بدوره ينقسم إلى أربعة انساق فرعية تتمثل في الاقتصاد والسياسة والروابط المجتمعية ونظم التنشئة الاجتماعية. والمجتمع كنسق في حالة توازن، وعندما يتعرض المجتمع إلى حالة تغير فإنه يفقد خاصية توازنه، فهذا التوازن دينامي ومستمر فإنه يمكن للمجتمع دائما من أن يتكيف مع التغيرات الجديدة وبدمجه داخل بنائه ويمكن أن نميز بين نوعين من التغير الاجتماعي عند بارسونز:

1. **التغيرات قصيرة المدى:** وتطرأ نتاج لعوامل داخلية كالاختراعات والأفكار الجديدة.

2. **التغيرات طويلة المدى:** وهي واسعة النطاق وتحدث على فترات متباعدة. (دلال ملحسن أستيتة، 2003، ص 143)

3- نظرية التحديث الوظيفية:

عندما تحول علم الاجتماع إلى دراسة مجتمعات العالم الثالث ورصد حركة التغير في المجتمعات وهو اهتمام تبلور بوضوح بانتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ علماء الاجتماع بتطبيق نفس المقولات الوظيفية في التغير الاجتماعي على تحول المجتمعات التقليدية والتي أخذت تتحول وتتغير على نفس نمط التحول والتغير في المجتمعات الغربية الصناعية وأن هذه المجتمعات تشهد أبنية اجتماعية وثقافية تقليدية، والتقليدية هنا تقاس بدرجة سكون المجتمع التقليدي وتجانسه وانخفاض مستوى التكنولوجيا، وجمود العناصر الثقافية وتحجرها، ويحدث التغير الاجتماعي في هذه الأبنية نتيجة لعوامل خارجية ناتجة عن عملية اتصالها بمصدر الثقافة الحديثة الغربية. فالإتصال الثقافي بالحضارة الغربية يؤدي إلى نشر الثقافة الحديثة التفي شكل دوائر تتسع باستمرار إلى أن تشمل قطاعات المجتمع بأسره، فعندما يحدث هذا الاتصال تبدأ الثقافة التقليدية في الخروج من جمودها، وتشهد عمليات تباين واسعة النطاق تؤدي إلى تغيرها لكي تقترب من النموذج المثالي القائم في المجتمعات الغربية ويطلق على هذه العملية عملية التنمية أو التحديث. (دلال ملحسن أستيتية، 2003، ص143)

(4) النظريات المادية التاريخية

1-النظرية الماركسية:

تنظر الماركسية إلى الحياة الاجتماعية على أنها دائبة الحركة، وتمثل حركتها شكلا خاصا من أشكال حركة المادة، أي أنها تحمل في داخلها حركة التغير، حيث يتأسس المجتمع فيها على أساس اقتصادي ينحصر في علاقات وأنماط الانتاج السائدة في المرحلة التاريخية، أي أن الاقتصاد هو الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المجتمع ولذلك فإنه يشكل كل عناصر البناء الاجتماعي الأخرى والتي أطلق عليها ماركس عناصر البناء الفوقي كالقانون والدولة والأسرة والثقافة، كما يرى بأن التغير الاجتماعي في المجتمع يحدث كانعكاس للتغير الذي يطرأ على أسس المجتمع الاقتصادي أو بنيته التحتية ففي مرحلة من مراحل تطورها تدخل القوى الإنتاجية للمجتمع في تناقض مع علاقات الإنتاج السائدة تصبح غير ملائمة للتطورات التي تحدث في قوى الإنتاج، ولذلك فلابد أن تتغير علاقات الإنتاج وأن تتغير معها كل عناصر البناء الفوقي لتدعيم هذا التغير، وهنا تحدث الثورة التي تنتقل من مرحلة إلى أخرى، ولقد ميز ماركس في تاريخ المجتمعات بين خمس مراحل تبدأ بالمرحلة البدائية مرحلة الإنتاج الآسيوي، والمرحلة الإقطاعية والمرحلة الرأسمالية، ثم المرحلة الشيوعية، وتتميز كل مرحلة بوجود نمط إنتاجي معين.

وبالتالي فإن ماركس يرى أن مصدر التغير يكمن في تغير القاعدة الاقتصادية للمجتمع وأن أي تغير يؤدي بالضرورة إلى تغيرات في المستوى الفوقي الذي يشمل التنظيمات السياسية والتشريعية، كما يرى بأن الوجود هو الذي يشكل الوعي. (ابراهيم عثمان،قبس النوري، 2001، ص22)

والصراع عند ماركس كعملية اجتماعية يجري حتما بين قوى مختلفة متساوية أو متبادلة في حجمها وقدرتها بل أن الموضوعات الاجتماعية التي يناضل من أجلها الناس كالثورة والمال والجاه هي أساس مصدر للقوة وصراع القوة يعتبر جوهر الديمنامية في الحياة الاجتماعية. (محمد عبد الكريم الحوارجي، 2008،1، ص88)

2-نظرية التنمية التابعة:

ترتبط هذه النظرية بتوصيف التغير الاجتماعي في دول العالم الثالث، وهي تختلف عن النظرية الوظيفية، فإذا كانت نظرية التحديث الوظيفية ترى أن التحول في دول العالم الثالث يسير بشكل منظم نحو تحقيق النموذج المثالي للمجتمعات الغربية، فإن أنصار نظرية النسق الرأسمالي العالمي يرون خلافا لذلك أي أن مرحلة التغير في مجتمعات العالم الثالث تسير مزيد من التخلف وأنه إذا تحقت فيها جوانب التنمية فإنها تظل تنمية تابعة غير مستقلة، فالبناء عمل دولي وقد اكتسب هذا البناء المتخلف خصائص من خلال العلاقات التاريخية التقليدية في الدول الفقيرة إلى أبنية حديثة، وإنما أخضعتها لخدمة مصالحها، وحولتها إلى أبنية تابعة متخلفة، وفي ضوء هذه الرؤية فإن تحليل علميات التغير الاجتماعي في دول العالم الثالث لابد أن يتم في ضوء تحليل النظام الرأسمالي وتطوره عبر الزمن، وتحليل القوانين التي عمل في ضوئها هذا النظام والتي أفرزت في داخله أشكالا من التباين بين الدول المختلفة التابعة ودول المركز التي حققت درجة عالية من النمو. (دلال ملحسن أستيتية: نفس 2003، ص 147)

مصادر التغيير:

المصدر الداخلي

أي يكون نتيجة تفاعلات تتم ضمن الواقع الاجتماعي أو النسق الاجتماعي فتعمل على بلورة نوع من الوعي الداعي بل القابل للتغير، مثل القرارات الإدارية والتعليم والمشروعات الكبرى، وكذلك بعض الحركات الداعية للتجديد أو الإصلاح.

المصدر الخارجي

الذي يأتي من خارج النسق الاجتماعي نتيجة انفتاح المجتمع واتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى، وما ينتج عن ذلك من الإستيراد والإعلام أو تداخل المنظمات

الدولية، وسواء أكان المصدر داخلي أو خارجي فإن ذلك يقوم على آليات محددة هي:

أ- **الإختراع والاكتشاف:** يبدو في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل اكتشاف البترول والمخترعات كوسائل المواصلات والاتصالات ومختلف أنواع التكنولوجيا.

ب- **الذكاء والبيئة الثقافية :** حيث أن الاختراع والاكتشاف يتطلب مستوى مرتفعا من الذكاء والإبداع والمبادرات الواعية من الأشخاص والجماعات.

ت- **الانتشار:** ويعني قبول الاكتشافات والتفاعل مع المخترعات والتجديدات الوافدة من قبل أفراد المجتمع إلا أن الاختراعات لن يكتب لها النجاح في أن تؤدي عملية التغير حتى تعم وتنتشر لدى أشخاص كثيرين أي على نطاق واسع في المجتمع مثل انتشار الفضائيات والانترنت وتوظيفها في خدمة إحداث التغير وتوجيهه. (خليل عمر معن، 2000، ص75)

ويرى "هربرت ليونبرغر" أن هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد قبل أن يأخذ بالنمط الجديد للتغير وهي:

1- **مرحلة الإحساس:** وهي تتمثل بأول سماع أو معرفة بالموضوع الجديد.

2- **مرحلة الإهتمام**: وهي مرحلة تجميع المعلومات حول الموضوع الجديد بغرض تحديد درجة فائدته.

3- **مرحلة التقييم:** وهي مرحلة اختيار المعلومات المستقاة من الموضوع الجديد وتفسيرها وفق الظروف السائدة ودراسة مدى ملامتها من أجل الأخذ بها.

4- **مرحلة المحاولة**: وهي مرحلة اختبار الفكرة ودراسة كيفية تطبيقها.

5- **مرحلة التبني**: وهي مرحلة التسليم بالموضوع الجديد واعتماده ليأخذ مكانة في النمط السائد للتغير. (Peat Diana , 2005، P32.)

وهذه المراحل الخمسة لا تأتي دائما مرتبة إنما قد يطرأ عليها تغيير بإضافة عناصر جديدة أو حذف بعضها، وقد تتداخل بعض المراحل مع الأخرى.

عوامل التغير الاجتماعي :

العامل الإيكولوجي :

يسمى هذا العامل بالبيئي أو الجغرافي، ويقصد به مكونات البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان وتشمل الموقع والتضاريس والتربة والمناخ والمواد الأولية وبالتالي مستوى المعيشة والرخاء في المجتمع بما تضمنه الأرض من ثروات، فاقتصاديات الدولة التي تغلب عليها الطبيعة الصحراوية والأراضي البور أو المحلية تختلف عن تلك الزاخرة بالبترول أو مناجم الفحم أو الذهب أو الحديد ..... إلخ.

إن المجتمع جزء من العالم المادي، وهو في تطوره إنما يتبادل التأثير والتأثر مع الطبيعة التي تعتبر شرطا ضروريا لحياة الناس ولوجود المجتمع وتطوره. ويقول "بولدينغ" يتألف النظام الاجتماعي من جميع الكائنات البشرية ويلتصق هذا النظام الاجتماعي بسطح الأرض، بحيث تصح تسميته بالمحيط الاجتماعي وهكذا فإن المحيط الاجتماعي يحتل مكانة جنبا إلى جنب مع محيط اليابسة والمحيطات المائية والجوية والحياتية التي تصف الكرة الأرضية، وهو ذو علاقة متينة تتشابك بقوة مع المحيطات الأخرى التي يمتزج بها، والتي لا يمكن أن تكتب لها الحياة بدونها، ولكنه مع ذلك يتمتع بديناميكية خاصة به وباستقلال ذاتي. (محمد أحمد الزغبي، ص97)

أي الظروف المناخية والبيئية التي يعيش بها المجتمع ما تتطلب إقامة أشكال اجتماعية تختلف حسب بيئتهم، وهذا يوجد تفاوتا بين سرعة التغير من مجتمع لآخر، فمثلا نرى اختلاف التغير الاجتماعي لسكان إقليم حوض البحر المتوسط عن شكان الخليج العربي من حيث عاداتهم وقيمهم وتطور أساليب معيشتهم.

إن هذا الأمر المهم لدور العامل البيئي في عملية التغير الاجتماعي يجب ألا يدفع بنا إلى السقوط في "الحتمية الجغرافية".

العامل الديمغرافي:

ويقصد به الآثار المترتبة عن الوضع السكاني في اختلاف حجمه، أي عدد السكان لمنطقة ما وكثافته ومعدلات المواليد والوفيات بالزيادة أو النقصان، وهجراته الداخلية والخارجية، فقد تسبب هذه العوامل تفككا في الحياة الاجتماعية، وقد تسبب حراكا اجتماعيا في مجتمعات أخرى.

ولقد أعطى عالم الاقتصاد الانجليزي "توماس روبرت مالتوس" للعامل الديمغرافي دورا مخيفا في عملية التطور الاجتماعي، حيث تصور أن نمو السكان إنما يتم على شكل متواليات هندسية، في حين يتم تزايد وسائل الغذاء وكميته على شكل متواليات حسابية فقط، أي أننا لو اعتبرنا سكان الكرة الأرضية "واحدا" لتضاعف هذا العدد خلال 25 عاما إذا لم يعرقل تكاثره شيء.

وخلص من وراء هذه الدارونية الاجتماعية إلى عدد من الاستنتاجات غير الانسانية، وهذا أن كل ما يساعد على تقليل عدد السكان هو خيرته ول كان البوع أو المرض أو الحروب أو أي وسيلة أخرى غير إنسانية.

إن مثل هذه النظريات الميتافيزيقية تسقط عن اعتبارها واقع الحال أن نمو السكان نفسه إنما يتجدد بتطور الانتاج ويتعلق بالشروط الاجتماعية لحياة الناس بنفس القدر الذي يؤثر فيه بتطور الانتاج وبحياة الناس الاجتماعية، ويؤكد ذلك أن نسبة النمو السكاني تختلف في مرحلتنا الراهنة من مجتمع إلى آخر بل تختلف بصورة أساسية

بين المجتمعات الصناعية المتقدمة والمجتمعات الزراعية المختلفة. (محمد أحمد الزغبي، 2001، ص74)

العامل البيولوجي:

يسمى الحتمية البيولوجية، لأنه يرجع التغير إلى أسباب بعيدة عن تأثير الثقافة وتدخل الإنسان ويعتبر أصحاب هذه المدرسة أن الوراثة هي سبب التغير إلى أسباب بعيدة عن تأثير الثقافة وتدخل الإنسان ويعتبر أصحاب هذه المدرسة أن الوراثة هي سبب التغير والتقدم، كما يشير إلى توالي الأجيال واختلاف بعض خصائصها جيلا بعد جيل.

إن أصحاب هذه النظرية يذهبون في ربطهم للعامل البيولوجي بأشكال التغير المختلفة إلى الحد الذي يؤكدون فيه أنها تؤثر في سير التاريخ، ولقد تنقلت النازية إلى هؤلاء وحاولت أن تقيم نظرية "الجنس السيد" الذي يتصف بمواهب وراثية عالية تستطيع أن تغير وجه التاريخ.

ويعطي علماء البيولوجي اهتمام كبيرا بربط التطور بالجانبين الوراثي والبيئي، وتبعا لـ"داروين" فإنه إذا ما تغيرت الظروف والأحوال في بعض الأماكن التي يوجد الكائن الحي في بيئتها، فإن هذا التعديل يجلب معه تغيرا في الحاجات وبالتالي في العادات والأفعال، مما يترتب عليه أن يكثر ويستمر في استعمال بعض الأعضاء عن الحد اللازم فتقوى وتنمو على الأخص عند الكائن الحي الصغير الذي لا يزال في طريقه للنمو ومن جهة أخرى، يؤدي النقص المستمر في استعمال أي عضو إلى إضعافه بدرجة غير محسوسة ثم ينتهي الأمر إلى الضمور والإنتهاء، ولهذا فإن تأثير البيئة أو الوسط يعدل ببطئ أشكال الأحياء عن طريق الظروف التي تعرضها. (محمد طلعت عيسى: فلسفة التغيير المخطط)

وفي الواقع يوجد اتجاهان في تفسير مسألة الاختلاف بين أفراد النوع الإنساني، ومنعكساتها هي التغير الإجتماعي أو المكسب الأول: يفترض أن هذا التباين بين أفراد النوع البشري إنما يرجع إلى تباين في الوراثة، والثاني: يفترض أن هذا التباين بين أفراد النوع البشري إنما يرجع إلى التباين في البيئات المختلفة، وخاصة البيئة الاجتماعية. وقد وجد على مدى التاريخ صراع حاد بين هذين الاتجاهين في دقيقته انعكاسا إيديولوجيا للواقع الإجتماعي والإقتصادي في الحقب التاريخية المختلفة.

العامل الاقتصادي:

ان طبيعة النشاط الاقتصادي للسكان يؤثر في العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، لأن العامل الاقتصادي هو المحور الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، كما أن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية في حياة الأفراد، وتختلف الصناعة الحديثة بصورة جوهرية عن آفاق

الإنتاج السابقة التي كان فيها مستوى الإنتاج ساكنا إلى حد بعيد لأنه يهدف إلى تلبية الحاجات الاستهلاكية المعتادة، على عكس النسق الحديث نجد الرأسمالية تشجع إعادة النظر في ثقافة الإنتاج التي يجري فيها تطبيق كل الاكتشافات العلمية ومن الأمثلة على التغير في المجتمعات الصناعية دخول المرأة بقوة إلى سوق العمل، حيث لعبت أدوارا مهمة في العمل والوظائف الحكومية المهنية الأخرى. (عادل مختار الهواري، 1981، ص 59،60)

وتعتبر العوامل الاقتصادية ذات تأثير بليغ في إحداث التغير الاجتماعي، حيث يرى ماركس أن عملية الإنتاج الاجتماعي تجعل الأفراد يدخلون في علاقات محددة معينة، تلك العلاقات توجد بغض النظر عن إرادتهم، وهي تطابق مرحلة معينة من مراحل تطور القوى المادية للإنتاج، وهي التي تحتوي الكيان الاقتصادي للمجتمع، وهي الأساس للبناء القانوني والسياسي الذي يعرف بالبناء الفوقي، أي بعبارة أخرى يعتبر ماركس الكيان الاقتصادي كقاعدة أساسية يقوم عليها القانون والسياسة وغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، لذلك فشكل الانتاج في الحياة المادية هو الذي يقرر الطبيعة العامة للعمليات الروحية والاجتماعية السياسية في المجتمع، كما نؤكد نظريته أن أي تغيير في الأساس الاقتصادي يؤدي إلى تغير في الظواهر الاجتماعية الأخرى، أي أن تغير وسائل الإنتاج يؤدي إلى التغير في الكيان الاجتماعي. (عادل مختار الهواري، 2001، ص 60)

من هنا نجد أن العامل الاقتصادي يلعب دورا رئيسيا في تطلعات المجتمع وإمكاناته ومشكلاته النوعية، فبعض البلاد تمثل الزراعة نسبا هامة من نشاطها الاقتصادي، وبلاد أخرى تمثل الصناعة اللون الغالب في نشاطها الاقتصادي في حين أن بلادا أخرى تمثل الثروة المعدنية من بترول وفوسفات وفحم وحديد وغيرها من مصادر الطاقة مكانا رئيسيا في اقتصادها.

العامل التكنولوجي:

يرى كثير من العلماء أن التكنولوجيا هي السبب الأساسي وراء التغير الاجتماعي وترتبط التكنولوجيا بالإنسان منذ وجود على الأرض، حيث نجد أن للإبتكارات العلمية تأثيرا مباشرا على الحياة الاجتماعية وعلى سلوك الأفراد، وعلاقاتهم الاجتماعية، فقد أدى استخدام التكنولوجيا في الصناعة مثلا إلى ضخامة الإنتاج والتخصص في العمل، وتركيز القوة في المدن وزيادة الهجرة الريفية إليها، وظهور علاقات اجتماعية وقيم اجتماعية جديدة فرضها إيقاع الحياة السريع والتغير الاجتماعي الجديد، كما أن التقدم التكنولوجي في المجالات الطبية ساعد في تخفيض معدل الوفيات وهذا يؤثر في التركيب السكاني، وبدوره يؤثر في الحياة الاجتماعية كما أن للإختراعات والإكتشافات العلمية الجديدة المتجددة أثرها الكبير في التغير الاجتماعي مثل اكتشاف وسائط النقل المتطور ووسائل الإتصالات والإعلام، فالتغير

التكنولوجي له آثار واسعة النطاق في تحديد شكل ووظيفة المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية، ويرتبط العامل التكنولوجي ارتباطا قويا بالعامل الثقافي، فالثقافة بمعناها الحديث تساوي كل ما أبدعه الإنسام من انتاج مادي وروحي، ولما كان الإنتاج المادي مرتبط بصورة أساسية بالتكنولوجيا فإن التكنولوجيا تكون على هذا الأساس جزء لا يتجزأ من النظام الثقافي في المجتمع.

ويمكن طرح السؤال التالي: هل نشهد دخول البشرية في مرحلة جديدة فريدة في الإكتشافات العلمية؟

لقد اعتبر البشر خلال التاريخ العلم والتكنولوجيا أداتان مساعدتان للإنسان وتوسيع للقدرة البشرية على التحكم في الأشياء، ولكن يبدو أن بعض التكنولوجيات توجد بموجب قوانينها الخاصة بها، وعلى نحو مستقل عن حاجة البشر إليها، ولأغراض ليس لها دخل يستحق الذكر بتوسيع القدرة البشرية، هذه التكنولوجيات تزاحم وتحل محل المعنى والمغزى البشريين.

ومن الأمثلة على ذلك قيام باحثين في معهد معنى بعلم ما يسمى "الإنسان الآلي" وتابع لجامعة كارنيجي مالن في الولايات المتحدة، باستحداث إنسان آلي سيقوم بحلول سنة 2020 حسب قولهم بأداء وظائف كثيرة يمكن للبشر أن يؤدوها، غير أن الإنسان الآلي سيؤديها على نحو أفضل، ويقولون أنه بحلول عام 2030 سيكون هذا الإنسان الآلي أشد أشكال الحياة ذكاء في الأرض ولا يسعنا إلا أن نسأل عما إذا كان من الممكن في النهاية استحداث إنسان آلي هكذا؟ وما الدافع وراء رغبة أي منظمة في تمويل اختراع إنسان آلي كهذا يتفوق على أداء البشر، ويتفضل بأن يسمح للجنس البشري أن يواصل وجوده. (تيسير الناشف، 2012، ص26)

العامل السياسي:

من أهم العوامل التي أدت دورا أساسيا في إحداث التغيير الاجتماعي هو العامل السياسي: نظام الحكم، التنظيم السياسي، الأحزاب..... إلخ.

ومن المتفق عليه أن حكومة أي دولة هي التي تؤدي الدور الحاسم في رسم سياسة هذه الدولة في الداخل والخارج، كما أن بعض الأحداث السياسية المفاجئة تؤثر تأثيرا مباشرا في التغير الاجتماعي.

وكلما كانت الحكومة في سياستها الداخلية قليلة الأعباء على الجماهير، أتاحت الفرصة للتعاون الحكومي الجماهيري، أو بمعنى أوضح وجدت لدى الجماهير قوة دافعة في ممارسة سلطتها، ويعتبر ذلك من أهم عوامل التغير التلقائي لأن شعور الأفراد بالتماثل مع السلطة يجعل وحدة الأمة حقيقة ملموسة، ولهذا فإن شكل نظام الحكم القائم في مجتمع معين يؤدي دورا بالغ الأهمية في تطلعات الجماهير، وفي إماكنية الوصول إلى تحقيق هذه التطلعات، فالحكم القائم على حرية الفكر وحرية

التعبير يختلف صداه عن الحكم القائم على الاستبداد والتسلط وكبت الحريات الخاصة. (محمد طلعت عيسى، ، ص35)

وتعتبر الثورة التي تتكامل فيها القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من العوامل الأولى الواضحة في إحداث التغير الاجتماعي والذي يكون في أحيان كثيرة تغيرا منشودا لم يجد له منفذا إلا قيام الثورة، والثورة تعني التغير الشامل بهدف تحقيق التقدم للمجتمع الذي طمسته عوامل التخلف بين مستعمر وإقطاع ورجعية على الرغم مما يرتبط به مفهوم الثورة في إراقة الدماء.

ويعتبر "جيندز" أن عامل التنظيم السياسي يساهم بشكل كبير في إحداث التغيير الاجتماعي، حيث تقوم العوامل الفاعلة مثل الزعامات، والملوك والحكومات بدور بالغ الأهمية في التأثير على مسارات النمو التي قد يتخذها المجتمع ويرى أن هناك أنواعا مختلفة من الأنساق السياسية قد تنشأ في مجتمعات تتشابه في نظم الإنتاج، فبعض المجتمعات القائمة على الرأسمالية الصناعية أفرزت أنساقا سياسية تسلطية.

ويرى "جيندز" أن النزعة القومية لم يكن لها نصيب من الاهتمام لدى علماء الاجتماع الكلاسيكيين وكان ماركس يعتبر أن القومية نزعة مدمرة في أغلب جوانبها لكن على العكس من ذلك يرى جيندز أن فكرة الدولة القومية قد ظهرت نتائجها في القرن العشرين وتبلورت في عدة مناطق من العالم وعلى الرغم من تزايد الإعتماد المتبادل بين دول العالم فإن فكرة القومية ترعرعت وتنامت بصورة متزايدة مما أسفر عن تأسيس العديد من الدول والنظم القائمة على أسس قومية.

العامل الإيديولوجي:

تعتبر الايديولوجيا قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقا لسياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة وتساندها عادة تبريرات اجتماعية أو نظريات فلسفية أو أحكام عقائدية من هنا ترتبط الايديولوجيا بالحركات الاجتماعية فهي ليست مجرد مجموعة من الافكار والمعتقدات والاتجاهات التي تمحور جمعا معينا من الناس سواء كان هذا طبقة اجتماعية . او مذهبا من المذاهب أو خزبا من الاحزاب أو مجتمعا ككل أو أمة من الأمم .انما هي فكرة هادفة لها فعالية ايجابية في البيئة الاجتماعية . وفي العلاقات الاجتماعية وكما تنعكس روحها على النشئة الاجتماعية .مما يؤدي إلى حدوث تغيير في القيم الاجتماعية والتدرجات الطبقية والعلميات الاجتماعية المختلفة .كما يؤدي انتشار المذاهب والتيارات الفكرية إلى تشريعات جديدة .وتنميط لأساليب حياة إجتماعية جديدة .وتقدير لعلاقة الفرد بغيره وبالجماعات التي يعيش فيها .والمؤسسات الاجتماعية التي يتعامل معها .ومن هن يكون انبثاق الأفكار والأراء المحركة من الوضعيات والفئات الاجتماعية الصادرة عنها عاملا محركا لكثير من التغيرات في المجتمع . (أحمد محمد الزغبي، 2003 ص72)

و تؤدي الاديولوجيا و الدين دورا بارزا في احداث أو مقاومة عملية التغير الاجتماعي فالاديولوجيا والأديان، بما تشتمل عليه من آداب ومعتقدات وطرق تفكير ومعايير السلوك. تؤثر في تنظيم الحياة الاجتماعية، وقد أثرت الأديان في مسيرتها التاريخية في احداث تغيرات جذرية اجتماعية وسياسية وفكرية في حياة الشعوب.
و من ناحية أخرى قد يكون الدين عاملا معوقا للتغير الاجتماعي مثل مقاومة رجال الدين فيما يتعلق بتحديد النسل أو تنظيم الأسرة وعموما فإن المفاهيم الدينية وتفسيراتها بالنسبة إلى القوة القائمة والرعاية والأخلاق تميل إلى الاستمرار على نفس الوتيرة وإلى معارضة التغير الإجتماعي.

إفرازات التغير الإجتماعي:

- الإستهلاك المظهري

بعد أن تصل عملية التغير الإجتماعي إلى نهاية مرحلتها لتبدأ مرحلة جديدة يصيب المجتمع حالة من الرفاهية والرخاء والذي يحمل أفراده يعيشون عيشة مترفة يتنعمون بنعيم التغير الذي جلب لهم المال الوفير يستخدمونه لإرقاء مستوى عيشهم فبنقلهم من الضروريات إلى الكماليات أي يذهبوا لإقتناء السلع النفيسة والملابس الفاخرة والعطور الغالية وبناء منازل فخمة والأثاث والسيارات الفارهة ليستمتعوا بجمالية ورونق الحياة التي جاء بها التغير لهم. وأبناء هذا المجتمع يكونون في الغالب عالة وعبئ على المجتمعات المنتجة ويكون مجتمعهم منحطا في وجوده خالي من الإبداع الخلاق غير قادر على الإسهام في بناء تغير لنفسه بل يستقبل المؤثرات الخارجية فيستجيب لها لأنه أضحى كارها للعمل اليدوي والإنتاج الثمر، هذا النوع من المجتمعات عالبا ما يكون مصدر تغيره أحد مصادر الطاقة أو الحرب أو التكنولوجيا (الزغبي ،2003).

- بروز ثقافة إلكترونية:

يظهر هذا النوع من الثقافة في مجتمع معلوماتي إذ تتبلور ثقافة إلكترونية داخل ثقافة الأسرة عملا على إرقاء تفاعلها مع ثقافات إجتماعية أخرى خارج حدود مجتمعها فتناول شتى المواضيع والإهتمامات مثل: الموسيقى، الطعام، والأزياء، وتتبادل المعلومات معها لترفع من نمط عيشها واشتراك أفرادها في عالم الأخبار المعاصرة ذات رؤى متباينة ومتعارضة وأزاء ذلك يتم انشاء قواعد أساسية لمعايير وقيم وسياسة وتجارة وجمال وترفيه بين الأفراد عبر الكون كله بسرعة فائقة تتوسع دائرة انفتاحهم على ثقافة الآخر . (معنى خليل العمر، 2004م، ص205)
و تكون المعلومات المستخدمة هنا من أجل التواصل البشري فضلا عن كونها سلعة يستفاد منها في الأنشطة الاقتصادية والسياسية وعنصرا نقديا بذات الوقت لنقد الأحداث والأشخاص وحري بنا أن نشير إلى اتصالات الأفراد هنا يتم عبر تقنيات إلكترونية يفضونها على الإتصال المباشر في معظم أوقات حياتهم. وحتى الحكومة

تتصل بمواطنيها وتعرفهم على سياساتها ومواقفها حول المواضيع التي تهتم بها أكثر من اعتمادها على التنظيمات الرسمية الوسيطة بينها وبين المواطنين مثل الأحزاب السياسية والبرلمان ووكالات الأخبار وذلك راجع إلى سرعة اتصالها بهم وكذا الحال بالنسبة لرجال الأعمال والأساتذة في المؤسسات التعليمية، وهذا النوع من الإفرازات يحصل بسبب ثورة المعلومات والتطورات التكنولوجية.

- ظهور مجتمع معلوماتي:

ينشأ هذا النوع من المجتمعات بسبب الأزمة الديموغرافية والتدمير البيئي المتطرف والتقنية البيولوجية وتأزم علاقة الشمال بالجنوب وهذا ما حصل في العالم الصناعي العربي الذي يستخدم أفراده ثقافة إلكترونية تسير وجودهم . وعلاقاتهم واتصالاتهم وتكثف ثقافتهم وتحررهم من طغيان وهيمنة الزمان والمكان. تقرب من تواصله من مهما تباعدوا جغرافيا وتعجل في تحقيق طلباتهم بسرعة فائقة ووقت وجيز، ويتصف هذا المجتمع بالصفات التالية: يكون الحاسوب مسيطرا على أذهانهم ومعتمدا على قوته الإنتاجية فهي غزو خصوصيات الناس وانتشار الإرهاب وكثرة الجرائم الإلكترونية ومن الصفات الأخرى في هذا النوع من المجتمعات هي أن معرفة استخدام الحاسوب بين الأفراد يعني امتلاك موهبة تمنح مالكها نفوذا أو اعتبارا وتميزا عاليا. كما كانت الأرض والمال يمثلان مصدرا للنفوذ والعزة والقوة عند أفراد المجتمعات التقليدية والريفية. وبالتالي فإن كل تغير واقع في مجتمع ما يمثل في طياته مجموعة في الإفرازات في عديد الميادين والمجالات بجوانبه السلبية والإيجابية . (معنى خليل العمر، المرجع، ص 267)

التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية:

لقد توالت التغيرات الاجتماعية والثقافية على المجتمعات في العقود القليلة الماضية وخاصة على المجتمعات العربية ولعل من أبرز هذه التغيرات ظهور ظاهرة العولمة وما رافقها من ثورة معلوماتية حيث أحدثت تغيرا في المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع. (ماجد الزيود، ص 53)

وجعلت العالم أكثر اندماجا وجعلت التحولات السريعة هي التي ساهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات وهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وبالتالي في دخوله إلى عصر العولمة. (عبد الله عبد الخالق، 1999، ص39-94)

إن هذه التغيرات كان لها دور في تغير الثقافة الموروثة للمجتمعات أن ثورة المعلومات والاتصال قد أثرت وستؤثر في حياة الأفراد وهي اليوم من أهم العوامل التي تعقد تشكيل خبرات وثقافة وأذواق وسلوكيات الأفراد والمجتمعات. (سمير حسن، 2002، ص234)

وهذا ما أكده عويدات حيث يقول: "لقد ترتب على هذه لاثورة المعلوماتية حدوث تغير اجتماعي متسارع في القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والإنفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي بفضل وسائل الإعلام السريعة.

وتقف الأسرة العربية حائرة بين المحافظة على الثقافة الموروثة وبين الثقافة الغربية الناجمة عن العولمة والمعلوماتية التي غزت العالم بما لا تملكه من تقنيات متطورة وأساليب غغواء متحدية بذلك الخصوصيات مهما كانت وأينما وجدت. فمن المتفق عليه أن أي مجتمع إنساني له خصوصياته الثقافية بحكم تاريخه الإجتماعي الفريد والذي لايمكن أن يتكرر فهي أشبه بالبصمة الثقافية المنفردة كما أي منطقة حضارية لها خصوصيتها المميزة مثل المنطقة العربية، إلا أن العولمة تطمح إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني وتكون ما يسمى بالقواعد الأخلاقية الكونية والتي تركز على حرية سياسة التعددية الفكرية واحترام حقوق الإنسان وتقبل الآخر، وتعمل وسائل الاتصال على زيادة التفاعل الثقافي على المستوى العالمي إلا أن الدول التي تمتلك القدرات التكنولوجية سوف تملك القدرة على بث ونشر الرسائل الإعلامية الثقافية بكل ما فيها من قيم وقد تعمل في بعض الأحيان غزوا ثقافيا قد يعدد الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات.

ومن مظاهر التغير في صف الروابط الأسرية والتواصل الأسري حيث تشهد الأسرة العربية من التفكك بسبب تراجع سلطة الوالدين في السيطرة على ضبط سلوك الأبناء، فعلاقة الآباء بالأبناء وعلاقة الرجل بالمرأة كانت تحدد على أساس النظام الأبوي والذي يتمثل في هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الكبار على الصغار بما يعني توزيعا هرميا للسلطة على محرري الجنس والسن.

وتمثل قيم الشرف والإحترام والطاعة عناصر أساسية في هذا النظام وتتصل قيمة الشرف بسلوك الفرد ولكنها لا تقتصر عليه بل تمتد تشمل العائلة كجماعة تتوحد فيها المسؤولية وتتماثل فيها الذات مع الجماعة، وعلى وجه التحديد تربط هذه القيمة سلوك المرأة بشرف الرجل. (ثريا تركي، هدى رزيق، 1995، ص90)

فهذه القيم تلاشت وتغيرت النظرة إلى المرأة من خلال وسائل الإعلام من أجل تسويق المنتوجات وجني الأرباح وقد وافق ذلك كله تهميش متعمد من قبل الإعلام لصورة المرأة المثقة العاملة والمنتجة الحربية والمناضلة.

ومن أهم نتائج التي توصلت إليها الباحثة عدلي رضا أن القيم الاجتماعية السلبية التي حملتها الأم من المسلسلات هي: حب التباهي والمظاهر، والنظرة المادية للحياة وروابط الزواج بالمصالح المادية والشخصية، وربط العلاقات الإجتماعية بالمصالح، كما تراجعت وتغيرت القيم الأصلية في الأسرة العربية لتحل محلها قيم ذات صفة نفعية برجماتية، وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات العربية لدى الشباب حيث أظهر تفضيلا لقيم مثل النفعية وقيم الربح والكسب وقيم الاستهلاك.

كما تأخر سن الزواج عند الأبناء وإلى حين إتمام دراستهم والحصول على وظيفة وتأمين البيت واستئجاره أو بنائه، كما أن القيمة الاجتماعية اليوم للشباب ليست بالزراعة والمساحات الأرضية من المواشي، ولكن بما يحصله الواحد منهم من علم وشهادات وما يملكه من رصيد بنكي. (سلام حلاب، 1994، ص188)

كما ظهر الإنحراف الأخلاقي والسلوكي لدى الشباب في ظل ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وضعف سلطة الأبوين، فقد ظهرت على الأسرة العربية ظواهر جديدة كالسرقة والتحرش والإنحلال الخلقي والاعتداء والسطو وتعاطي المخدرات.

ومن مظاهر التغير انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية واالتي فيها الإتصالات بين الأفراد تقل وتحد من إمكانيات كل فرد معرفة الآخر شخصيا، فالاعتماد على النفس صفة تميز سكان المناطق الحضرية. (على مانع، 2002، ص188)

وضعف العلاقات الودية يؤدي إلى إضعاف الضبط الاجتماعي التقليدي في المنطقة الحضرية وبالتالي تتغير الكثير من القيم لدى الأفراد بمجرد انتقالهم من الريف إلى الحضر كما تكثر الإنحرافات السلوكية والجريمة والقطيعة مع التقاليد والذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الثقافي والتعرض إلى المعايير الاجتماعية المتناقضة، ويرى توجي بأن البلدان المصنعة والسائرة في طريق التصنيع تزداد فيها الهوة بين المراهقين والكبار، فالتوجهات والإرشادات الموجهة إلى الأبناء من قبل الوالدين والجدات تكون غير مجدية ولا يخضعون لها هذا كون أن الجيل الجديد معرض لتأثيرات جديدة تعكس معايير وقيم التحضر والتصنيع ويصبح الشباب المراهق معرض لتأثيرات الأصدقاء وجماعة الرفاق وتوجيهاتهم. ويقل الارتباط بالأسرة الممتدة أو العائلة الكبيرة وتقل مكانة المسن ويذهب الأبناء إبى المدارس ويتعلمون فيها المعايير الحضرية الجديدة ويحملون خواص وصفات ومعرفة العالم المعاصر والحديث.

فعندما يحصل التحضر داخل المجتمع تظم تشكيلات جماعية ثانوية من الأصدقاء والزملاء والمعارف لا تقام على العلائق القرابية بل على أساس قيم حضارية وتظهر هذه التشكيلات في مجال المكاتب داخل العمل والمدارس والتنظيمات المحلية إزاء ذلك لم يلتزم الفرد بمعايير اجتماعية تنتقل عبر الأجيال لتنظيم سلوكهم حتى ولو لم تكن مسايرة مع المتغيرات الجديدة بل يختار ما يتناسب مع مؤهلاته أي يتحرر من التماثل مع أنماط عيش عاشها آباؤه وأجداده، وهذه الحالة لم تكن سائدة من قبل التحضر إد كانت الجماعة الاجتماعية الأولية تمنحه الدفء والحنان والمساعدة والدعم المادي والمعنوي تسنده في السراء والضراء فيكون محصنا نفسيا واجتماعيا، ومن مظاهر التغير أنه أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتقنية الحديثة الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل خارج البيت والمساواة بالرجل

والحصول على أجر نظير هذا العمل بعدما كانت المرأة التقليدية إما ماكثة بالبيت أو تعمل في الزراعة لتساعد زوجها أو تعمل عمل حرفي كالطرز والخياطة وهي في بيتها فكانت القيم السائدة أن تتفرغ الزوجة لرعاية الزوج والمنزل والأولاد وخروج المرأة على العمل كان له تأثير على الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية وتأثير الأبناء بعمل المرأة في العصر الحديث، كما فتح التحاق المرأة بالعمل أمامها مجالات واسعة من النشاط الاجتماعي وأحدث تغييرات هامة في مكانتها في المجتمع. (عبد المجيد سيد منصور وزكريا أحمد الشريفي، 2000، ص143)

فأحدث عمل المرأة عدة تغيرات منها إرسال الأولاد على دور الحضانة والاستعانة بالخادمات، واستخدام الأدوات المنزلية الحديثة والعمل على تنظيم النسل والإقلال من الزيارات العائلية واستقبال الضيوف من أهل الزوج والأقارب بسبب عدم تواجدها في البيت في أغلب الأوقات، وطرح مشاكل جديدة كالصراع الظاهر أو المستمر بين الزوج والزوجة على السيادة والميزانية والإدخار ومعاملة الأطفال والصلة بالنسق القرابي وتمضيته وقت الفراغ وغير ذلك من المسائل التي تطرحها وأفرزها التغير الاجتماعي.

وقد أدى خروج المرأة إلى العمل والتعلم إلى أن تنزع اللباس التقليدي وتقتني ألبسة تواكب العصر والموضة وهذا ما جعل كثير يصرفن جزء كبير من رواتبهن على أدوات الزينة والملابس الغالية فأصبحت كثير من الأسر تتبنى قيم الاستهلاك بدلا من قيم أُنتاج.

ولقد انعكست هذه التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات العربية عامة والمجتمع السوداني على وجه الخصوص على مجموعة من العوامل والمتشابكة والتي أحدثت تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة في البنى الإجتماعية والإقتصادية والسايسية والثقافية، فضلا عن تأثيراتها الواضحة في بنية الأسرة باعتبارها من أهم النظم الإجتماعية خاصة في مجال التنشئة الإجتماعية وإعداد الأجيال القادمة وفي أساليب التنشئة الإجتماعية. (سعيد عبد الله الكبيسي، 2001، ص 22/21)

وهذه التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات العربية خاصة الأسرة لم تكن فقط تغيرات من المستوى الخارجي المادي وإنما جاءت هذه التغيرات على مستوى القيم الاجتماعية.

وتتبنى الباحثة في تفسير ظاهرة التحرش الجنسي بالأطفال نظرية الضبط الاجتماعي، حيث أن هذه النظرية تركز على العوامل الاجتماعية لتفسير كيف أن الأفراد مقيدون عن التصرف بأي طريقة تسبب الضرر للآخرين. حيث يُلاحظ في كثير من الدراسات أن الجريمة لا تلاحظ في أغلب المجتمعات التي تنتمي إلى نوع معين، ولكنها تلاحظ في كل المجتمعات حيث لا يوجد مجتمع خال من الجريمة. وتعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يمكن تلافيها ولكن حينما ترتفع بنسبة

الانحراف والإجرام ارتفاعاً مفرطاً يعتبر ذلك وضعاً شاذاً. كما أن مفهوم الشخصية والتنشئة الاجتماعية شائعة ومنتشرة وتستخدم في الدراسات الاجتماعية عن الانحراف بالإضافة إلى البحوث التي أبرزت أهمية الأسرة والدين والمدارس وجماعة الرفاق وتنظيمات المجتمع المحلي في ضبط الانحراف.

واستناداً على هذه النظرية فإن الباحثة ترى أن انتشار التدين في المجتمع، وتحسين الأوضاع الاقتصادية ومحاربة البطالة وإقامة المناشط الاجتماعية كالجمعيات ومشاريع العمل الخيري، فإن كل ذلك من شأنه أن يحد أو يقلل من فرص انتشار الانحرافات السلوكية المختلفة كجرائم التحرش والسرقات وغيرها.

المبحث الثالث
الدراسات السابقة

تمهيد:

تعتبر الدراسات السابقة والتي ارتبطت بموضوع الدراسة الراهنة من قريب أو من بعيد مصدراً هاماً لإلقاء الضوء عليها. لذا فان البحوث السابقة عن أي بحث هي بمثابة حجر الأساس الذي يرتكز عليه في بداية الأمر وأساس التحليل الذي تنتهي به الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاطلاع على الدراسات السابقة لا يعني تلك الدراسات الملتصقة بالدراسة التصاقاً تاماً أو تلك الدراسة التي تحمل نفس العنوان أو تدرس نفس المشكلة فقد يكون هذا صحيحاً إذا كانت مثل هذه الدراسات متوفرة.

أولاً: الدراسات الاجنبية:

1-دراسة Roni Stiller 2001

والتي استهدفت الربط بين التحرش الجنسي للفتيات الجامعيات وبين حدوث اضطرابات أو سوء الهضم لهن وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين التحرش الجنسي للفتاة وبين حدوث بعض المتغيرات الفسيولوجية مثل سوء الهضم وبين متغيرات نفسية مثل الاحساس بالخجل والعار الشديد من الاعتراض الصامت والانكفاء على الذات كما اكدت الدراسة على أهمية الدور المحوري للأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع المشكلة.

2-دراسة Ganga Vitay Asiri 2008

افادت هذه الدراسة خوف السيدات العاملات من التبليغ الرسمي عن حالات التحرش الجنسي خوفا من الانتقام عن التحرش، وتكتفي بتعرضها لآثار نفسية سيئة مثل الاكتئاب والتوتر والغضب والاعراض الجسدية مثل فقدان الوزن ، وبالتالي تزداد تغيبهن عن العمل واشارت الدراسة أيضاً إلى خسارة الشركات الحكومية لحوالي 189 مليون دولار خلال سنتي (2008-2007) نتيجة التغيب عن العمل انخفاض الانتاجية وزيادة مطالب التامين الصحي.

3-دراسة Mickson H. Kayuni 23009 (62)

اشارت الدراسة إلى تقرير بحثي من الرابطة الأمريكية للجامعات على دراسة المؤسسات التعليمية وان ما يقرب من 62% من طلاب الكلية شملهم الاستطلاع في مايو 2005م لانهم تعرضوا للتحرش الجنسي بينما .

4- دراسة Juliette C Reder storff vicole T.

اكدت الدراسة على الآثار النفسية السلبية الناتجة عن التحرش الجنسي مثل المعتقدات السلبية عن النفس وضعف المعتقدات الشخصية وضعف الثقة بالنفس والشعور بالعجز والعرق والضغط النفسي.

ثانياً: الدراسات العربية:

(1) دراسة محمد الضوء (2002م):

بعنوان: الاعتداءات الجنسية على الأطفال دراسة في مركز الطبابة الشرعية بحلب
أهداف الدراسة: التعرف على حجم هذه الظاهرة في مجتمعنا. التعرف على كيفية تشخيص حالات الاعتداء. التوصيات بالطرق التي تكفل القضاء إلى هذه الظاهرة أو الحد منها.

مجال الدراسة: تحليل احصائي لحالات العنف ضد الأطفال التي تم الكشف عليها في مركز الطبابة الشرعية في مدينة حلب خلال عام 2002م.

عينة الدراسة: وتم تقسيم الفئات العمرية إلى ثلاثة مجموعات:

- المجموعة الأولي: من عمر 0 – 8 سنوات.
- المجموعة الثانية: من عمر 8 – 15 سنة.
- المجموعة الثالثة: من عمر 15 – 18 سنة.

منهج الدراسة: تحليل احصائي لحالات العنف الجنسي ضد الأطفال التي تم الكشف عليها للوقوف على حجم هذه الظاهرة ومحاولة تحديد العوامل التي تقف خلفها والمقترحات التي تساعد في القضاء على هذه الظاهرة.

نتائج الدراسة: عدم وجود نص تشريعي صريح في قانون العقوبات المصري أو أي قانون اخر يجرم التحرش الجنسي ويضع له العقوبة المناسبة. تبدو آثار رأفة القضاة بتبديل العقوبة على الرغم من التشدد في العقوبات التي نظمها المشرع المصري مؤخرا لحماية العرض عدم جدوي عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة في شأن مكافحة التحرش والاغتصاب. ان الضرر المترتب على عدم تنفيذ القانون الدولي الانساني تنفيذاً فعليا في ظل ظروف النزاعات المسلحة والاحتلال الحربي- خاصة في أن حماية الأطفال – غالبا يكون ضررا لا يعوض ويتعذر تداركه أو اصلاحه، وهكذا تبدو الضرورة الملحة التي تقتضي تنفيذ هذا القانون. احجام عدد كبير من المجني عليهم في مثل هذه الجرائم عن الابلاغ بالاقسام والمراكز لما يسببه هذا الأمر من حرج بالغ لهن نظراً لعدم الرغبة في التعامل في مثل هذه الموضوعات.

(2) دراسة مديحة احمد عبادة وخالد كاظم ابو دوح 2007:

استهدفت هذه الدراسة فحص طبيعة افعال التحرش الجنسي العام والتحرش الجنسي بالمحارم من الابعاد الاجتماعية المرتبطة بهذه الافعال داخل السياقات المتباينة للحياة اليومية الخاصة بالمرأة والوصول لاهم اشكال التحرش الجنسي الموجودة داخل سياقات التفاعل الاجتماعي القائم بين الانثي والبيئة الاجتماعية المحيطة بها ورصد اهم التداعيات المترتبة على تعرف الانثي لاي شكل من اشكال التحرش الجنسي ، واهم الاستراتيجيات التي تم تبنيها من قبل الضحايا لمواجهة هذه الافعال ك لهذا مع الاخذ في الاعتبار جملة العناصر الداخلية التي تحكم الموقف

اضافة إلى العناصر الخارجية التي تتشكل من مجموعة الظروف الثقافية والاجتماعية التي تؤطر للموقف سياقه.

ولقد كشفت نتائج الدراسة عن حقيقة أن التحرش الجنسي واشكاله المختلفة ظاهرة موجودة بين عينة الدراسة حيث رات منظم عينة الدراسة وبنسبة 78،6% أن الاونة الأخيرة لافعال التحرش الجنسي الموجه ضد الانثي.

كما اكدت نتائج الدراسة أن 62،1% من عينة الدراسة اكدت أن جميع النساء عرضة لافعال التحرش الجنسي بمعني أن هذه الافعال لم تعد موجهة نحو شريحة معينة من النساء.

(4) دراسة :رشا محمد حسن 2008.

استهدفت التوصل الى تفسير حول ظاهرة التحرش الجنسي وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 2500 مفردة من النسائ المصريات والاجنبيات وتوصلت الدراسة أن النساء الاكثر عرضة للتحرش الجنسي وهم من الفئة العمرية من 19-25 سنة وكذلك المظهر العام للنساء هو سبب اساسي مندوافع التحرش.

واثبتت الدراسة أن النساء اللاتي تعرضت للتحرش الجنسي يعانين من آثار نفسية واجتماعية سليمة وخلصت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من جمهور البحث 91.3% من الاجانب،(83.5%) من المصريات 78.7% من الذكور اكدوا بالفعل تزايد ظاهرة التحرش الجنسي في الاونة الأخيرة .

اهم التوصيات الدراسة ضرورة نشر الوعي لمفهوم التحرش الجنسي وضرورة العمل على تكثيف الدراسات والابحاث.الاجتماعية والنفسية والقانونية والاقتصادية بهدف التعمق في المشكلة بكل جوانبها وتفسيرها من زوايا مختلفة وضرورة عمل دورات تدريبية لرجال الشرطة فيكيفية التعامل مع قضايا التحرش الجنسي، وتكثيف الوجود الامني وسرعة تحرير المخالفات ومساندة الضحية وانشاء نمط من مكاتب لتقي شكاوى التحرش الجنسي وضرورة تضامن مؤسسات المجتمع المدني من اجل وضع استراتيجية للحد من هذه الظاهرة واستحداث قانون لتحديد مفهوم القتل وتجريمه وقواعد الاثبات فضلا على اعطاء صلاحية الضبط القضائي لضباط الامن في الشارع.

ثالثاً: الدراسات المحلية:

(1) دراسة مبارك سعيد الصافي 2016م

بعنوان: الاعتداءات الجنسية المرتكبة ضد الأطفال واثارها الاجتماعية والنفسية دراسة حالة وحدة حماية الأسرة والطفل ولاية الخرطوم

أهداف البحث: هدف البحث إلى التعرف على اسباب انتشار ظاهرة جريمة الاعتداء الجنسي على الأطفال في السودان والقاء الضوء على الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة عليها والعمل على وضع المعالجات لها.

منهجية الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي الاحصائي والمنهج العلمي المعاصر.

فرضيات الدراسة:

1. ظاهرة الاعتداء الجنسي على الأطفال ظاهرة حديثة في المجتمع وازدادت معدلاتها في المجتمع السوداني.
2. وجود وحدات حماية الأسرة والطفل جعل من جرائم الاعتداء الجنسي جرائم مكشوفة للمجتمع وهي كانت من جرائم الطفل.
3. تلعب الأسرة دوراً فاعلاً في حماية الأطفال من الانتهاكات والاساءات الجنسية والعاطفية والاهمال في حال اهمال الأطفال وعدم متابعتهم.
4. للمجتمع دور هام وفعال في حماية الأطفال من الانتهاكات والاساءات الجنسية. وذلك عبر التوعية والارشاد والتبليغ عنها.
5. للاعلام دور في حماية الأطفال من الانحرافات السلوكية والاخلاقية والاعتداءات الجنسية المرتكبة ضدهم وكيفية التعامل معها.
6. تلعب منظمات المجتمع المدني دور مهما وفاعلا في توفير الحماية للأطفال والمحافظة على حقوقهم القانونية ومشاعر على التوعية المجتمعية للحد من جرائم الاعتداءات الجنسية.
7. العولمة ووسائل الاتصالات الحديثة ادت إلى تطور جرائم الاعتداءات الجنسية وزيادة معدلاتها حتي خلال المواقع الاباحية.
8. هل العقوبات التي وردت بقانون الطفل عام 2010م رادعة للحد من جرائم الاعتداء الجنسي.
9. هل تترك جريمة الاغتصاب آثار نفسية على المعتدي عليه في المدى القصير والمدى البعيد.

أهم النتائج:

1- العنف الجنسي ضد الأطفال يشكل انتهاكا جسيماً انتهاكا جسمياً لحقوق الطفل، ومع ذلك يمثل أيضاً واقعاً عالمياً في كافة البلدان وبين جميع الفئات الاجتماعية.

2- تعتبر ظاهرة التحرش الجنسي ضد الأطفال مشكلة عالمية تعاني منها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

3- التقليل من هذه الظاهرة ينبغي أن يكون وفق استراتيجية تشارك فيها جميع المؤسسات الاجتماعية كل منها حسب نطاق عملها حتي تتحقق الفاعلية في مواجهة الظاهرة والقليل قدر الامكان من مخلفاتها.

(2) دراسة الطيب أحمد عمر (2015م):

بعنوان: جريمة اغتصاب الأطفال بولاية الجزيرة الاسباب والحلول

أهداف البحث: القاء الضوء على جريمة الاغتصاب بولاية الجزيرة والتعرف عليها ومعرفة الاسباب التي ادت إلى بروزها وظهورها في الفترة الأخيرة ووضع

الترتيبات ومقدمات الحلول اللازمة لمعالجة المشكلة والتعرف على الدور الذي تقوم به وحدة حماية الأسرة والطفل بولاية الجزيرة.

فرضيات الدراسة:

1- الثقة الزائدة في الاقارب والجيران تؤدي إلى ظهور مثل هذه الجرائم.
2- الدور الذي تقوم به وحدة حماية الأسرة والطفل في التوعية والحد من الجريمة ساعد بحدوث الجريمة في العلن.
3- القوانين الموجودة والاليات الخاصة بتنفيذها تكفي لتقليل أو انتهاء هذه الجرائم أو الحد منها.
4- الخوف من المجتمع والوصمة الاجتماعية يساعد في ازدياد وتكرار الجريمة.
5- الاستقرار الاسري والامان والمحبة الاسرية من ابرز وسائل الحماية من هذه الجريمة.

منهج الدراسة وادواته: عتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والاحصائي واجراء بعض المقابلات مع الجهات ذات الصلة واستطلاع الاراء (استبيان)

(3) دراسة بشير عامر ادم ابوديك 2016م

بعنوان جريمة اعتصاب الأطفال في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي

أهداف الدراسة:

1- معرفة السبب المباشر الذي يؤدي إلى ارتكاب هذه الجريمة والتزايد المستمر في ارتكابها ومن ثم اتخاذ الحل المناسب لها ما امكن ذلك..

اسئلة الدراسة:

1- من هو الطفل في نظر الفقه الاسلامي والقانون وهل ميز الفقهاء بين الذكر والانثي في التعريف.
2- ما هي النتائج المترتبة على الطفل والأسرة بعد ارتكاب جريمة الاغتصاب.
3- هل هنالك محاكم خاصة أم أنها عامة لكافة الناس.
4- هل الجناة يرتكبون هذه الجريمة بمحض ارادتهم.

منهج الدراسة:

اختار الباحث المنهج الاستقرائي الوثائقي لجريمة اغتصاب الأطفال في الفقه الاسلامي والقانون وقد تمكن الباحث من خلال هذا المنهج الوثائقي من جمع المفردات وتفاصيل الفقهيه والقانونية.

تعريف الطفل في قانون العمل

في القانون الجنائي

قانون الاحوال الشخصية

رعاية الأحداث

مفهوم الطفل في علم النفس والاجتماع.

(4) دراسة هبة ابراهيم الحاج علي
بعنوان اثبات جرائم الاعتداء الجنسي عن طريق الاستدلال الطبي
أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى التعريف بماهية الاعتداء الجنسي والجريمة الجنسية ودور الايثار في الكشف عن هذه الجرائم ومعرفة مفهوم جرائم الاغتصاب.
المنهج المستخدم الاستقرائي التحليلي حيث يتم جمع المادة العلمية من المراجع والمصادر الفقهية والقانونية واتولي وشرحها ومقارنتها وادلي بالراي حولها التقيد بالامانة العلمية إرجاع المعلومات إلى أصحابها.
تعقيب على الدراسات السابقة:
بعد اطلاع الباحثة على هذه الدراسات تبين أن ايا منها لم يتناول بطريقة مباشرة الموضوع المطروح بنفس الشكل الذي تعتزم الباحثة تناوله وهو دور الأسرة في حماية الأطفال المراهقين من خطر التعرض للتحرش الجنسي.
حيث من خلال هذه الدراسات تعرفت الباحثة على المنطلقات النظرية لتلك الدراسات واساليب المعالجات المهنية التي تمت بها وكذلك النتائج التي توصلت اليها للاستفادة منها.
وتكمن أوجه المقارنة مع الدراسة بعض النقاط، فدراسة مبارك سعيد الصافي 2015م هدفت للتعرف على الاعتداءات الجنسية المرتكبة ضد الأطفال واثارها الاجتماعية والنفسية إلى التعرف على اسباب انتشار ظاهرة التحرش الجنسي على الأطفال في السودان والغاء الضوء على الآثار الاجتماعية المترتبة عليها وركزت هذه الدراسة على الحقوق المكفولة للطفل عن طريق القانون ولكنه اشار إلى الدور الذي تلعبه الأسرة في حماية الأطفال من الانتهاكات والاساءات الجنسية والعاطفية.
كما هدفت دراسة الطيب احمد عمر 2015م للكشف عن اسباب زيادة معدل جريمة اغتصاب الأطفال والآثار المترتبة على الأطفال من ناحية عضوية ونفسية. ركزت هذه الدراسة على اسباب انتشار الظاهرة دون اشارة إلى دور الأسرة في الحماية.
واتبعت جميع الدراسات السابقة المنهج الوصفي لملامته لطبيعة هذه الدراسات الاجتماعية، كما استخدمت الاستبانة أداةً لجمع المعلومات، مع إضافة أدوات أخرى بجانب الاستبانة كدراسة الطيب أحمد عمر، التي استخدمت المقابلة الشخصية بجانب الاستبانة.
ما استفادته الباحثة من الدراسات السابقة:
1. ان موضوع دور الأسرة في حماية الأطفال والمراهقين من الموضوعات الهامة التي اهتمت بها العلوم الاجتماعية.
2. ان الأطفال والمراهقين من اكثر الفئات احتياجا للحماية والرعاية من جانب الأسرة.

3. إن الدراسات السابقة بلورت مشكلة الدراسة الراهنة كما أن كثير من النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسات اكدت الحاجة إلى ضرورة اجراء مزيد من البحث في هذا الجانب.
4. أوصت الدراسات السابقة أهمية موضوع التحرش للأطفال.
5. استفاد الباحثة من هذه الدراسات السابقة في بلورة إطار نظري حول ظاهرة التحرش الجنسي ودور الأسرة، كما استفادت منها في اختيار المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسات وصياغة أسئلة الاستبانة لجمع المعلومات.

الفصل الثالث

المبحث الأول : التحرش الجنسي بالأطفال

المبحث الثاني : دور الأسرة في وقاية الأطفال من التحرش الجنسي

المبحث الثالث : دور المؤسسات في وقاية الأطفال من التحرش الجنسي

المبحث الأول
التحرش الجنسي بالأطفال

تمهيد :

يعد الاستغلال الجنسي واحدا من اخطر أعمال العدوان التي يمكن أن ترتكب ضد أي طفل، فهي جريمة بكل معني الكلمة. طبعا نحن نتحدث عن بغاء ودعارة الأطفال الذين لم يتموا الثامنة عشرة من العمر، الذين يستغلون في تجارة الجنس، سواء كانوا مرغمين على ذلك أم طوعا منهم.

تتصدر مشكلة الاعتداءات الجنسية عامة وعلي الأطفال بشكل خاص اهتمام كافة المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الطفل في جميع انحاء العالم، ويتفق الجميع على ضرورة التصدي لهذه الانتهاكات ومحاربة جميع اشكال الاعتداءات على الأطفال.

فإن التحرش الجنسي بالأطفال يعتبر من الجرائم، التي يجري التستر والسكوت عنها لأنها تدخل في اطار الممنوعات وثقافة العيب، فالأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية يخضعون لضغوط الترهيب والتهديد، وكذلك اسرهم فلا يستطيعون التبليغ عن هذه الافعال الشنيعة والمقرفة والمخزية إلى السلطات المعنية لفضح المجرمين وكسر جدار الصمت لمتابعة ومقاضاة المجرمين، خاصة أن الضحايا واسرهم تخيفهم حتي فكرة ولوج المحكمة، لانها ستزيد من حدة الاضطرابات النفسية، التي يعانيها الأطفال المعتدي عليهم جنسياً، وتؤجج معاناة اسر ضحايا هذه الاعتداءات البشعة (احمد زيدان ، اعتماد علام ،2001 :35).

حيث أن التحرش الجنسي بالأطفال ظاهرة آخذة في التنامي في العديد من المجتمعات، ومنها مجتمعاتنا العربية وعلي رغم أن الإحصائيات التي تحدد إعداد الأطفال الذين يتعرضون للتحرش غير متاحة بدقة في مجتمعاتنا، إلا أن اكتشاف جريمة تهز الرأي العام كل فترة وأخرى تفتح هذه الملف وكيفية التعامل معه. وأول ما يجب أن يعرفه الناس أن من يتحرش جنسياً بالأطفال هو شخص بالغ عادة، ولا يقوم بذلك من اجل الجنس في المقام الأول، انما يكون دافعه الأساسي هو الانتقام، فعادة ما يكون المتحرش جنسيا تعرض لعملية عنف جسدي في طفولته (تحرش أو اغتصاب) وعندما يكبر يقوم بالشيء نفسه الذي حدث معه كنوع من التعويض أو الانتقام من الأطفال الذين يتحرش بهم، لكي يخفف من حدة الالم النفسي الذي مر به يوما، وهو يقوم بذلك مع الطفل الصغير لانه يعرف أنه اكثر قوة بينما لا يستطيع أن يفعل ذلك مع شخص كبير. كما أن هذا المتحرش يجد لذة في اخضاع الطفل وقهره وهي اللذة التي يبحث عنها في المقام الأول. (دلال ملحسن استيتية، 2001، ص121)

تعريف مفهوم التحرش الجنسي:

التحرش الجنسي Sexual ha-rassment هو مضايقة تحرش، أو فعل غير مرحب به من النوع الجنسي. يتضمن مجموعة من الافعال من الانتهاكات البسيطة إلى المضايقات الجادة التي من الممكن أن تتضمن التلفظ بتلميحات جنسية أو إباحية، وصولاً إلى النشاطات الجنسية، ويعتبر التحرش الجنسي فعلاً مشيناً بكل المقاييس (عبد اللطيف ، عبد الغفور ،2004).

يعتبر التحرش الجنسي شكل من اشكال التفرقة العنصرية الغير شرعية، وهو شكل من اشكال الإيذاء الجسدي (الجنسي والنفسي) الاستئساد غلي الغير.

ويعرف المؤلف المصري لحقوق المرأة التحرش الجنسي بانه: كل سلوك غير لائق له طبيعة جنسية يضايق المرأة أو يعطيها احساسا بعدم الامان.

ويشير التحرش الجنسي إلى مجموعة متنوعة من تعليقات وسلوكيات غير مرغوب فيها، وتشمل السلوكيات اللفظية وغير اللفظية للجنس الاخر. وكذلك الايماءات الجنسية أو النكات أو اللمس غير المرغوب فيها للطفل.

وعليه يمكن التحرش بالأطفال هو كل فعل يخرج من شخص بالغ، تجاه طفل ما، حتي يشبع رغبة جنسية كامنة داخله، سواء تم ذلك عن طريق اللمس، أو بطريق اخر لا يستخدم فيه اللمس. كما أنه يمكن أن يحدث كذلك بين طفلين قاصرين، يبلغ فارق العمر بينهما خمسة اعوام (قطب ، 2008 :40).

يمكن تقسيم التحرش الجنسي بالتالي لأفعال معتمدة على اللمس كمحاولة لمس اجزاء حساسة في جسد الطفل، كلمس صدر الفتاة، أو المنطقة السفلية من الجسم، أو أي لمس لا يرتاح الطفل له، وكذلك محاولة تقبيل الطفل على غير رغبته.

الاستغلال الجنسي:

الطفولة:

تعتبر الطفولة مرحلة هامة في حياة الإنسان، فهي الفترة ما بين نهاية الرضاعة وسن البلوغ، وتنقسم عادة إلى ثلاث مراحل حسب وهي:

- الطفولة المبكرة أو الأولي: تمتد من نهاية السنة الثانية إلى نهاية السادسة.
- الطفولة الوسطي: وهي الفترة التي تمتد من السادسة إلى العاشرة.
- الطفولة المتاخرة: وتمتد من السنة العاشرة إلى الثانية عشرة، وهي مرحلة البلوغ أو ما قبل المراهقة.

وقد نجد بأن الطفولة تنقسم إلى مرحلتين: الطفولة المبكرة (عامين إلى ست سنوات) اما المرحلة الثانية فتسمي الطفولة المتاخرة (تمتد من السنة السادسة إلى غاية السنة الثانية عشر).

اطلق مسمي التحرش الجنسي بالطفل (Child Sexual Abuse) على كل اثارة يتعرض لها الطفل/ الطفلة عن عمد بتعريضه للمشاهد الفاضحة أو الصور الجنسية العارية أو غير ذلك من المثيرات كتعمد ملامسة أعضاءه التناسلية أو حثه على لمس اعضاء شخص اخر أو تعليمه عادات سيئة كالاستمناء مثلا – فضلا عن الاعتداء الجنسي المباشر في صورة المعروفة الطبيعي منها والشاذ.(مصطفي سويف، 1975م)

كما أن الاعتداء أو التحرش الجنسي بالطفل: هو استخدام الطفل لإشباع الرغبات الجنسية لبالغ أو مراهق. ويطلق التحرش الجنسي على كل اثارة يتعرض لها الطفل عن عمد، وذلك بتعرضه للمشاهد الفاضحة أو الصور الجنسية أو العارية، أو غير ذلك من مثيرات كتعمد ملمسه أعضائه التناسلية فضل عن الاعتداء الجنسي المباشر في صورة المعروفة، الطبيعي منها والشاذ (عبده ،2009 :60).

المتحرش جنسياً "المعتدي" هو شخص يكبر الضحية بخمس سنوات على الاقل وله علاقة ثقة وقرب للضحية، وقد يمارس التحرش الجنسي شخص غير معروف للضحية وفي كثير من الاحيان يكون المتحرش شخص تربطه بالضحية صلة قرابة أو معرفة أو عمل، لذا قد يكون المتحرش أي فرد من أفراد المجتمع (حسين ، 2008 :53) .

كما يعرف المعتدي العلماء بانه شخص يكبر الضحية بخمس سنوات على الاقل، وقد يكون المعتدي أي فرد يتعامل مع الطفل. فقد يكون الاب، الام، الخال، العم، الجار، المربي، المدرس، صديق العائلة أو أي فرد اخر. من المفارقات المحزنة أن عدداً كبيراً من المعتدين يحبون أطفالهم بصدق ولكنه يجدون انفسهم في مواجهة مواقف حياتية خارجة عن نطاق سيطرتهم ويعجزون عن التكيف معها، وهم عادة انطوائيون أو محرومون من الاصدقاء أو العائلة وربما ليس لديهم من يمدهم بالدعم

المعنوي والعاطفي الذي يحتاجون. وربما كانوا يمقتون انفسهم أو عاجزين عن تلبية احتياجاتهم العاطفية الكامنة.

اشار ابو رياش واخرون (2006 :20) ان الأسباب المؤدية إلى الاستغلال الجنسي للأطفال تتمثل فى الاتي :

العوامل الاقتصادية:

وقد يكون هذا العامل متمثلاً في تمزق الأسرة، من قبيل وقوع العائلة فريسة للمرض أو فقده لعمله، أو موت واحد من الابوين أو آلامها بسبب مرض وترك الأطفال دون دعم على يد الكبار، وقد يكون العامل قيد النظر من العوامل الخارجية مثل زيادة تكاليف الغذاء أو الوقود وارتفاع اسعار السلع الأساسية تبعاً لذلك وترك الاسر في وضع متردد من الناحية الاقتصادية. والاحداث من هذا القبيل، وهي احداث تقلل من دخل الأسرة ومن قدرتها على المواجهة، تدفع بالاسر إلى البحث عن طرق للبقاء وتوحي إلى من ينتظرون استغلال مواطن الضعف هذه بأن الأطفال قد اصبحوا ثمرة حان قطافها.

العنف العائلي:

يعد العنف العائلي أيضاً من عوامل زيادة الضعف، فالأطفال قد يهربون من المسكن المعرض للعنف ليعيشوا بالشارع، حيث يتزايد انهيار موقفهم امام الاستغلال والعنف والاتجار. والكثير من الأطفال الذين يندرجون في تجارة الجنس لانهم قد تعرضوا للاستغلال في بداية الأمر من قبل احد الاقرباء، ولان مثل هذه الانتهاك بمثابة عامل محدد فيما يتعلق بفرارهم من المسكن، ووقوعهم في نهاية المطاف فريسة للاستغلال والتحرش الجنسي.

العوامل النفسية:

يعاني المتحرش الجنسي عادة من نقص في الثقة بالنفس، وهو بالتالي يجد نفسه اقل مكانة من الآخرين. وفي الغالب يكون عنيفاً غير قادر على بناء علاقات حميمة يفكر ويتحدث بشكل دائم تصرفاته لدرجة أنه قد يصل إلى مرحلة الاقتناع التام بموافقة ضحيته. بتعبير اخر المتحرش الجنسي يعاني من خلل نفسي عززته عوامل اقتصادية أو اجتماعية. (مصطفي سويف، 1975م)

يجد البعض في الدين رادعا لمثل هذه التصرفات إذ أن الاديان السماوية على اختلافها تشدد على الاحترام والتسامح والعدل، ناهيك عن مبدأ الثواب والعقاب ومعصية الله من خلال التعرض للآخرين، واهانتهم لفظياً وجسدياً.

ثالثاً: اشكال التحرش الجنسي بالأطفال:

أوضحت ايمان السيد (2005 :33) ان التحرش الجنسي بالأطفال شكل من اشكال الاساءة للأطفال والتي تنقسم إلى:

الإساءة الجسمية : Physical Abuse

هي ايقاع اثر مؤلم على الجسد تحس به الوصلات العصبية عن طريق الشعيرات الدموية المنتشرة في اجزاء الجسم، وتنقله إلى الذهن، ويرتبط به الم نفسي إلى جانب الالم الحسي المباشر، ولذلك يتضاعف اثره، ويقوي تاثيره وان اصابه الطفل اصابة شديدة غير عرضية بل متعمدة قد تنتج عن اعتداء من أي نوع يتعرض له الطفل مثل: الضرب بالسياط وحشو في فمه لخنق الصوت، ولكم وضرب الوجه، كذلك الدفع بعنف والرجرجة الشديدة، والركل بالرجل، كذلك القرص، والعض، والخنق، وشد الشعر، والحرق بواسطة السجائر، والماء المغلي، أو اشياء أخرى ساخنة.

الاساءة الجنسية Sexual Abuse:

هي عمل جنسي بين انسان ناضج وطفل، ويتضمن الاشكال التالية:

1. دعارة الأطفال، ومداعبة ولمس وتقبيل الاعضاء التناسلية للطفل.
2. اجبار الطفل على مداعبة الاعضاء التناسلية للإنسان الناضج.
3. تعريض الطفل للممارسات الجنسية بين البالغين.
4. التلصص على الطفل للتلذذ بمشاهدته وهو عار أو اجباره على خلع ملابسه (تعريته).
5. وتشجيع الأطفال على الاشتراك في الأفلام والمجلات المواقع الإباحية في (الانترنت).

وتعد الإساءة الجنسية من اخطر أنواع الإساءة التي يتعرض لها الطفل وتكمن خطورتها في بقاء أثرها حتى البلوغ إذ يظل يذكرها ذلك الطفل المعتدي عليه جنسيا فتسيطر عليه مشاعر الكآبة والمحرجة التي يتعرض لها في صغره، وحالة اهون بقليل ممن لو كان المعتدي عليها جنسيا (طفلة) لأن ذلك يؤثر مستقبلا وبدرجة اكبر في اتجاهها نحو الزواج والحمل وفكرة الارتباط بالرجل وربما اثر ذلك حتي مدي اقبالها على الحياة.

تاثير التحرش الجنسي للأطفال:

هناك عدة عوامل قد تزيد من تاثر الطفل بالتحرش الجنسي (خالد حامد، 2008م :18):

1-سن الطفل عند بداية التحرش الجنسي: فكلما كان سن الطفل صغيراً عند بداية التحرش كلما حمل معه ذكريات حسيه أو جسدية للتحرش، وغالبا لا يستطيع التعبير عنها ولا يوجد كلمات يعبر بها عن غضبه، وفيما يلي مثال على ذلك:

ضحية للتحرش الجنسي في طفولتها عرفت بعد فترة من العلاج النفسي السبب في كونها تثار جنسيا كلما رات أو احست مروحة في الغرفة، وذلك لانها كانت دائما في خلفية الغرفة التي تعرضت فيها للتحرش.

وكلما حدثت الاساءة قبل سن البلوغ وقبل تاكد الهوية الجنسية كلما كانت تاثير تلك الاساءة اعمق.

2-العلاقة بين المعتدي والطفل: ثقة الطفل في راعية الأول ضروري وهما في علاقاته بعد ذلك. 3-وقت استمر الاعتداء: فكلما طال امد الاعتداء كلما لام الطفل نفسه اكثر لاعتقاده أنه كان باستطاعته ايقافه، وكلما زاد اعتقاده أنه سيء ومذنب.

4-وجود عنف اثناء الاعتداء: في معظم الاحوال عندما يتضمن الاعتداء الجنسي وجود عنف أو تهديد إذا لم يتعاون الطفل يكون الاذي النفسي اكبر.

5-النظام الاجتماعي الذي يوجد فيه الطفل اثناء التحرش: عندما يجد الطفل من يكلمه عن التحرش ويحذره منه.

رد فعل البالغين للطفل – عندما يخبرهم عن الاعتداء من المهم جدا الهدوء البالغ في التعامل مع ذلك الموقف، ومن الطبيعي أن تشعر بالغضب المدمر ، ولكن الطفل قد يشعر أن ذلك الغضب موجها إليه. لابد أن يشعر الطفل بالامان والمساندة حتي يستطيع الكلام. (أحمد زيدان واعتماد اعلام، 2001، ص 20)

6-الهوية الجنسية: لو كانت الهوية الجنسية لدي الطفل قد تكونت ستكون الاساءة الجنسية اقل واقعا. لأن غالبا عندما يحدث التحرش من نفس الجنس (ذكر لذكر) أو (انثي لانثي) فان ذلك يترك خوفاً من المثلية الجنسية.. يجب شرح أن الجسم مليء بالخلايا العصبية وعند استشارة تلك الخلايا بواسطة اللمس (بغض النظر من رجل أو امرأة). فاننا نشعر وهذا لا يعني اطلاقا اننا مثليين.

المبحث الثاني

دور الأسرة في وقاية الأطفال من التحرش الجنسي

تمهيد :

الأسرة هي جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة (تقوم بينهما رابطة زوجية مقررة) وأبنائهما، ومن أهمّ الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة

إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة العلاقات الجنسية، وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء، ويُلاحَظ أن الجماعة التي تتكون علي الأساس السابق وتمارس هذه الوظائف، تختلف في بنائها اختلافاً واضحاً، ومن ثم يتعين عند تعريف الأسرة أن يتضمن التعريف الإشارة إلى النماذج المحتملة لهذه الجماعة كالآتي:

(أ) أسرة نواة Atomistic Family

نموذج أسرى يتميّز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية وبالتحرر الواضح من الضبط الأسري، مما يترتب عليه أن تعلو مصلحة الفرد على مصالح الأسرة ككل، وتمتاز الأسرة النواة بصغر حجمها، حيث تتكون عادة من زوج وزوجة وأبنائهما غير المتزوجين ولا يحدث إلا نادراً وفي ظل ظروف استثنائية أن يعيش أحد الأبناء المتزوجين، مع والديهم . ويري كثير من الباحثين في علم الاجتماع الحضري أن هذا النموذج من الأسرة هو الذي يتزايد انتشاره في المجتمعات الحضرية.

(ب)أسرة ممتدة Extended Family

1- أسرة تتكون بنائياً من ثلاثة أجيال أو أكثر ولهذا تضم الأجداد وأبناءهم غير المتزوجين وأبناءهم المتزوجين (أو أبناءهم) وكذلك أحفادهم.

2- أسرة مركبة تضم أسرتين نوويتين أو أكثر بصرف النظر عما إذا كانت الأسرتان تنتميان إلى نفس الجيل أو إلى جيلين مختلفين لكنهما لا يتحدان عن طريق الزواج ألتعددي(محمد عاطف غيث، 2006م، ص 159 - 161)

وتري سناء الخولي أن الاعتماد الاقتصادي في الأسرة النواه يتركز داخل الأسرة وليس علي أي من الأقارب، فهي من الناحية الاقتصادية تعتمد علي دخل الزوج من عمله وربما أيضاً علي مرتب الزوجة . كما تظهر بوضوح دلائل المحبة والعواطف الصادقة الخالصة بين الآباء والأبناء وبين الأسرة، أما الأسرة الممتدة فهي تتكون من تجمعات للأسر النواة، وجدير بالذكر أن شكل الأسرة الممتدة هو الذي كان شائعاً في الماضي في معظم المجتمعات، أي أنه نتيجة لتحول كثير من المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة، انهارت روابط الأسرة الممتدة وتناقصت أهميتها. (سناء الخولي، 2009م، ص 65)

ويؤكد هذا الرأي تعريف أنطوني غدنز للعائلة بنفس المفهوم إذ يقول : في أكثر المجتمعات النامية أو التقليدية تكون الأسرة النووية عنصراً جوهرياً في ما يسمي (العائلة الممتدة) التي قد تشمل بالإضافة للزوجين والأبناء والآباء والأمهات وربما الأجداد علاوة علي الأشقاء والشقيقات وأزواجهم والأعمام وربما الاخوال وأبنائهم من الذكور والإناث، غير أن مفهوم العائلة في كثير من المجتمعات النامية أو التقليدية يتسع ليشمل منظومة علاقات فاعلة ومؤثرة أكثر اتساعاً وتشابكاً هي

العشيرة أو حتى القبيلة وتضم العشيرة بهذا المفهوم مجموعة من الأفراد الذين يعتقدون أنهم ينتسبون إلى سلالة واحدة أباً عن جد لعدة أجيال، وينحدرون من أصل واحد عبر رجال هذه المجموعة ونسائها من أجيال سابقة، ويحسب هؤلاء أنفسهم مثلما يحسبهم الآخرون وحدة اجتماعية ذات هوية متميزة، وتشترك هذه الوحدة الاجتماعية في منظومة واحدة، أو متقاربة في القيم والتقاليد والعادات، وتقيم هي وفروعها في منطقة واحدة أو مواقع متقاربة، وتربط بين أعضائها علاقات والتزامات اقتصادية واجتماعية متبادلة، ويتسع مفهوم القرابة ودرجاتها ودوائرها ليتجاوز بكثير الحدود البيولوجية بحيث يعدُّ أحد أعضاء هذه الوحدة جميع الأعضاء الآخرين بمنزلة الأخ أو الأخت أو الأب أو الأم، بمن في ذلك أبناء أقربائهم من الجانبين،العمومة والخؤولة القريبة والبعيدة علي حد سواء(أنطوني غدنز، 2005م، ص 245) وهذان النموذجان هما أكثر أنواع الأسرة شيوعاً خاصة في الدول العربية والإسلامية إلا أن (عاطف غيث) ذكر مع هذين النوعين أنواعاً أخرى كثيرة للأسرة وفقاً للروابط الأسرية والأعراف والتقاليد الاجتماعية والمعتقدات الدينية والقوانين، إذ تتطلب في بعض المجتمعات اعترافاً اجتماعياً أو دينياً أو قانونياً، وفي بعضها يعيش جيلان فقط وفي البعض الآخر يعيش ثلاثة أجيال معاً، وقد تمثلت كل نماذج الأسرة في الأنواع الآتية:

1-أسرة نواه :

نموذج أسرى يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية وبالتحرر.

2-أسرة مرافقة (الرفقة) :

أسرة يقوم السلوك فيها علي العاطفة، والاتفاق المتبادلين بين الأعضاء، وقد ارتبط ظهور أسرة الرفقة بانهيار الاقتصاد التقليدي، واختفاء الوظائف التربوية والدينية.

3-أسرة مركبة :

نموذج أسرى يصاحب نماذج تعدد الأزواج أو تعدد الزوجات، حيث تتحد أسرتان نوويتان عن طريق الزوج المشترك أو الزوجة المشتركة.

4-أسرة زواجيه:

أحد نماذج التنظيم الأسري الذي تكون فيه العلاقات الأساسية قائمة علي محور العلاقة بين الزوج والزوجة أكثر من قيامها علي العلاقات الدموية، ويقوم بالأدوار المهمة في هذا النموذج الزوج والزوجة وأبناؤهما غير المتزوجين .

5-أسرة قرابية أو دموية:

أحد نماذج التنظيم الأسرى الذي ينصب التأكيد الأساسي فيه علي روابط الدم بين الآباء، والأبناء، أو بين الأخوة والأخوات أكثر مما ينصب علي العلاقة الزوجية بين الزوج والزوجة، ومعني هذا أن علاقة القرابة الدموية تعلو علي علاقة الزوجين، وتشكل الأسرة القرابية أو تتحول إلى أسرة ممتدة.

6-أسرة عائلية :

نموذج أسرى يتوسط الأسرة النواة وأسرة الوصاية، وتتميز بأنها أكثر وحدة وأقل فردية من النواة لأن أكثر اهتماماتها تدور بين الآباء وأبنائهم حتى بعد زواجهم، عن طريق التشاور والزيارات وربما العون المتبادل، وعلي هذا تظل الأسرة العائلية بعيدة علي أن تكون جماعة متكاملة كاسرة الوصاية.

1-أسرة متسعة:

أسرة زواجية يعيش فيها غريب غير متزوج لأحد الزوجين مثل الأخ أو الأخت أو ابن العم أو ابن الخال.

2-أسرة المساواة :

نموذج أسرى يقوم علي المساواة بين جميع الأعضاء وخاصة الزوج والزوجة، ومن المعروف أنه في مثل هذا النموذج الذي يتزايد انتشاره في المجتمعات الصناعية المتقدمة، لا يكون لأي من الزوجين سلطة خاصة، أو امتياز لا يتمتع به الآخرون، ويفضل بعض الدارسين تسمية هذا النموذج بالأسرة الديمقراطية .

3-أسرة ممتدة :

تتكون من ثلاثة أجيال(عاطف غيث، 2006م، ص 159 - 160) وقد ورد تعريفها سابقاً.

مفهوم الأسرة في الإسلام :

لم ترد كلمة أسرة في القران الكريم، ولا في السنة النبوية كاسم أو صفة لنظام الزوجية الإنساني أو غيره، فالقران الكريم أشار للزوجين الذكر والأنثى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) الحجرات(13)، وأشار للنسل بالأولاد والبنين والبنات في قوله تعالي : (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) الطور(39) وقوله تعالي : (الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) البقرة (233) وهكذا يصبح الزوجان كما سماهما القران الكريم الوالدين ويصبح الأبناء والبنات اخوة وأخوات.

وسمي القران الكريم رابطة زوجية البنات والبنين بالصهر والنسب، ويصبحون للناتج عنهم أي الحفدة كما سماهم القران الكريم أعماماً وعمات وأخوالاً وخالات في قوله تعالي (لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتاً فَسَلِّمُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُون) النور(61) .

وقد جمع القران الكريم ما انحدر من الزوجين وأبنائهم تحت اسم الأرحام، وهي أسم لكافة الأقارب(أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ص74) أي الذين تجمع بينهم قرابة الدم، وهي مشتقة من الرحم مستودع الجنين في أحشاء الأم، وسماهم القران أيضاً بالأقربين وذوي القربى. وجاءت في القران الكريم كلمة أهل بمعني الزوجة كما في قوله تعالي:(۞اسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاء مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوَءاً إِلاَّ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) يوسف(25) وجاءت بمعني الزوجة والأبناء ِذْ رَأَى نَاراً فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى) طه(10) وجاءت بمعني الوالدين والإخوة(خديجة كرار الشيخ الطيب بدر، 2005م، ص 24) في قوله تعالي (وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي{29} هَارُونَ أَخِي) طه(29،30).

يتضح من ذلك أن الأسرة تحتوي معنًى شاملاً للأهل والعشيرة إذ تمثل المجتمع في صورته الصغرى كما أن الناس علي اختلاف ألسنتهم وألوانهم نشأوا من نفس واحدة، تكونت منها أسرة، وجاء ذلك في قوله تعالي (ا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً) النساء : 1 .

وقد أطلق علماء المسلمين لفظ الأسرة لاحقاً علي حياة الزوجين معاً والأولاد والأقارب والأرحام، يقول الشيباني : أن الأسرة في الإسلام تبدأ بذلك الرباط المقدس الذي يربط بين رجل وامرأة عن طريق زواج شرعي مستوف لأركانه وشروط صحته، وبهذا يكون الزوجان هما الركنين الأساسيين للأسرة، وتصبح الأسرة في أبسط وأضيق مفاهيمها هي عبارة عن وحدة اجتماعية، تتكون أساساً من زوج وزوجته، أو هي عبارة عن اجتماع مشروع بين رجل وامرأة واتحاد مستمر بينهما، وسكن كل منهما إلى الآخر علي صورة عينها الدين والمجتمع، حتى إذا أنعم الله علي الزوجين بولد أو أولاد أصبح هذا الولد أو هؤلاء الأولاد الركن الأساس الثالث في كيان الأسرة، فبعد أن ألغي الإسلام نظام الادعاء ومنع التبني أصبحت الأسرة تعتمد علي ما نسميه اليوم بالأسرة الزوجية وأحياناً تسمي النووية، وهي التي تتألف من

الزوجين والأولاد خاصة الذين لم يبلغوا الرشد ولم يتزوجوا لأنهم حين زواجهم يشكلون أسراً زوجية أخرى (مصدر سابق).

يقول أكرم الرضا : إن الأسرة في الإسلام لا تتكون إلا بالزواج، وقد وضع الإسلام للزواج شروطاً ومعايير وضوابط حيث ألغى الإسلام كل أشكال الزواج الجاهلي التي كانت من قبل. وأبقى فقط الزواج الواضح الجلي بولى ومهر وشاهدين وإعلان، وأي علاقة خارج هذه العلاقة المقننة نوعاً من الحرام المنهي عنه شرعاً، ويعرف الزواج بأنه يعطي معني انضمام شيء إلى آخر ليصيرا زوجاً أو زوجين ولفظ الزوج يطلق علي خلاف الفرد، فكل واحد من الرجل والمرأة إذا أصبحا زوجين يسمى زوجاً، قال تعالى لأدم عليه السلام (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَـذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ) البقرة (35) وقد أجمعت تعريفات علماء المسلمين للزواج في معنى محدود اختاره عبد الكريم زيدان وهو :(الزواج عقد يفيد شرعاً حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر علي الوجه المشروع) ومن أكثر التعريفات شمولاً للزواج وتوضيحاً لمقاصد الشريعة السامية هو تعريف الإمام أبي زهرة الذي اختاره البلتاجي وغيره وهو :(إنه عقد يفيد حِل العُشرة بين الرجل والمرأة بما يحقق ما يتقاضاه الطبع الإنساني، وتعاونهما مدى الحياة ويحدد ما لكليهما من حقوق وما عليهما من واجبات)(أكرم رضا، 2005م، 25 – 26).

وجدير بالذكر أن نوضح أن إضافة عنصر الأولاد إلى مفهوم الأسرة، فإنها لا تزال في حدود المفهوم الضيق لها، حيث إنها بمفهومها الواسع في الثقافة العربية والإسلامية، وكذلك في السودان تتجاوز حدودها الزوجين والأولاد، لتشمل معهم ذوي القربى من الاخوة والأجداد والأعمام والخؤولة وأبناء العمومة والخؤولة، وقد قسمها المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة في بعض أبحاثه الإسلامية حسب مفهومها الواسع إلى ثلاثة أقسام :

- القسم الأول يتمثل في ركنيها الأساسيين وهما الزوجان.
- القسم الثاني يتمثل في الأولاد.
- القسم الثالث يتمثل في ذوي القربى(أكرم رضا، 2003، ص 26).

وإذا كانت العلاقة بين الزوجين من ناحية وبين الأبوين والأولاد من ناحية أخرى ينبغي أن تكون قائمة علي المودة والعطف والتراحم والعدل، فان العلاقة بين الأقارب ينبغي أن تقوم هي الأخرى علي أساس من التعاون المتواصل والاحترام المتبادل (عمر محمد التوم الشيباني، مجرع سابق، ص 499).

وتؤكد كثير من المصادر الإسلامية علي مفهوم الامتداد الأسرى والعائلي واتساع الأسرة، حتى تشمل المجتمع كله الذي يبني الأمة ويصل بالناس إلى غاية

الاستخلاف في الأرض علي أساس من الضوابط والمعاملات الشرعية، التي توضح الحقوق والواجبات وتنظم المعاملات ولمزيد من التأكيد نذكر ما يؤكد هذا المفهوم الشامل كما جاء في ميثاق الأسرة في الإسلام وهو : أن الأسرة في الإسلام لا تقتصر علي الزوجين والأولاد فقط، وإنما تمتد إلى شبكة واسعة من ذوى القربى من الأجداد والجدات والأخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات، وغيرهم ممن تجمعهم رابطة النسب أو المصاهرة أو الرضاع أينما كان مكانهم، وتتسع حتى تشمل المجتمع كله، قال الله تعالي (والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون) النحل(73-72)، وقال عز وجل :(وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً وكان ربك قديراً) الفرقان(54)، وقال رسول الله صلي الله عليه وسلم (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) (أخرجه البخاري ومسلم، 1422هـ) حديث صحيح رواه البخاري ومسلم.

والدليل علي اتساع الروابط الأسرية لتشمل المجتمع كله قوله تعالي: (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحسانا وبذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخورا) النساء (36)(مجموعة من العلماء، 2007م، ص 126)

التغير في وظائف الأسرة ومفهومها :

يرى بعض المفكرين والفلاسفة أن وظائف الأسرة يمكن أن تتحول إلى هيئات أخرى، وقد حاولت بعض المجتمعات تطبيق هذه التصورات بالفعل مثل الكميونات الصينية Commune Chinese،والكيبوتز الاسرائيلى Israeli Kibbutz والكلخوز الروسية Russian Kolkhoz وذلك عن طريق نقل وظائف الأسرة التقليدية (التغذية – الرعاية – التنشئة الاجتماعية – الضبط الاجتماعي) إلى جماعات متخصصة إلا أنها لم تنجح ويمكن القول :

1- لا يوجد أي مجتمع فصلت فيه هذه الوظائف إحداها عن الآخر بصورة طبيعية خلال النمو التاريخي .
2- عادة ما يتم فصل هذه الوظائف نتيجة إلى تخطيط معين أو حماس أيدولوجي لابد أن يبتعد الأفراد عن هذا المجتمع بالتدريج عن النموذج الجديد ويعودوا إلى النسق التقليدي الذي تُعدّ فيه وظائف الأسرة الطبيعية مسئولية متكاملة تنهض بها ككل .

آثار تغير مفهوم الأسرة :

أحدثت التغيرات التي جرت في الثقافة المعاصرة تغيرات عميقة في الإدارة السياسية، والتشريعات القانونية المتعلقة بالأسرة والحياة الاجتماعية، فقد جرى إصدارها وتطبيقها لصالح رأس المال العالمي دون الإنسان، فمثلاً كان الزواج

والأسرة طوال الأزمنة هما الدعامة الرئيسية للمجتمع المستقر، وكانت الشرائع والمواثيق تعدّ الزواج رباطاً مقدساً ومنه تتوثق جميع الروابط الاجتماعية، أما اليوم فلم يعد الزواج في الغرب ميثاقاً ولا رابطاً واستحال إلى علاقة ملاطفة وتراض بين ذكر وأنثى، ترافقه الاحتياطات والتحفظات التي تتوقع فشله في المستقبل، ولم تعد توجهه التشريعات والتعاليم الدينية والفضائل الاجتماعية (ماجد عرسان الكيلاني، 2005م، ص 180)، كما أن النظام القانوني المدني لم يعد يعتني بالزواج بل هو في كثير من قوانينه يثبط الراغبين به من خلال الأحكام والتشريعات التي تعاقب الزوج إذا نوت الزوجة التنكر للزواج – كما أحلت كل العلاقات خارج نطاق الزواج – ووفرت موانع الحمل، وأحلت الإجهاض مما قلل من قيمة الزواج والأسرة ولقد علق علي هذا الوضع البروفيسور وندل برى فقال (إذا هونت من قيمة الزواج وجديته وجعلته علاقة شهوة بين ذكر وأنثى مجردة من روابط الأسرة وذريتها وأحفادها، فانك تكون قد مهدت الطريق لشيوع عدوى الطلاق وإهمال الأطفال وتدمير المجتمع وانتشار الإحساس بالوحدة .

أهمية الأسرة :

إن أهمية الأسرة من الأمور التي اتفقت عليها البشرية جمعاء تأكيداً لما هو مستقر في الرسالات السماوية والتراث الفكري الإنساني، إذ إن الأسرة هي ركيزة المجتمع ودعامته الأساسية للحفاظ على النوع الإنساني وتنميته كماً وكيفاً فالفرد داخلها تتوافر له الحياة في بيئة إنسانية تحيطه بالرعاية الكاملة وتغرس فيه قيم وفضائل المجتمع ليصبح فرداً صالحاً وسليماً متوافقاً مع الآخرين والمجتمع، (وزارة الرعاية الاجتماعية، 2009م، ص2) .

ومما يؤكد أهمية الأسرة أن هنالك كثيراً من المجتمعات قائمة بالفعل دون أن يكون لها نسق رسمي للتسوق أو نسق قانوني أو سياسي محدد، إلا أنه لا يوجد أي مجتمع في العالم ليس له بناءات أسرية محددة رسمياً، ففي كل مجتمعات العالم تتحدد المكانة أو الوضع الاجتماعي للأطفال عن طريق انتمائهم الى أسر معينة، حيث ينشأون ويخضعون للضبط الاجتماعي، (سناء الخولي، 2003، ص 56) اذ يخضع الفرد منذ لحظة مولده لتأثير الأسرة التي تقوم بتشكيل شخصيته حيث لا يقف دور الأسرة عند المحافظة على حياته وتلبية احتياجاته من مأكل وملبس ومأوى بل يتعداه إلى محاولة صياغة طابع شخصيته وفقاً لما ترتضيه، فتحرم عليه من السلوك والأفكار ما تراه سيئاً وتجيز له من السلوك والأفكار ما تراه جديراً، حيث أن للأسرة وظيفة اجتماعية مهمة إذ تقوم بصياغة سلوك الطفل بصفة اجتماعية، ويرى حسنى الجبالى أن هناك عده عوامل تكسب الأسرة هذه الأهمية منها :

1/ أنها تمثل الجماعة الاجتماعية الأولى التي تستقبل الطفل وليداً وتنهض برعايته أنها تعد بمثابة حلقة الاتصال بينه وبين المجتمع من خلال نقل الذات الحضاري والثقافي للمجتمع إليه .
2/ تقوم بتنمية ما يتلقاه من أفكار وقيم وخبرات من خارجها فهي تحدد له ما تراه ملائماً لثقافتها فهي البوتقة التي تتشكل فيها شخصية الفرد.
3/ تحدد نطاق حركته في المجتمع في إطار ظروفها الاجتماعية والاقتصادية.
وتكمن أهمية الأسرة في حاجة المولود البشرى إلى من يرعاه منذ ولادته ويوفر له الأمن والطمأنينة لينمو ويترعرع فى جو من الحب والعطف والحنان وتتشكل لديه شخصية متوازنة قادرة على العطاء عندما يكبر مما يشير إلى أن أهمية الأسرة إضافة إلى ما تقدم تكمن في الآتي :
أ/ إنتاج الأطفال وتوفير المحضن والبيئة المتكاملة التي تشبع حاجات الطفل البيولوجية والاجتماعية.
ب/ تقوم بتمليك الطفل مهارات ووسائل التفاعل مع المجتمع بتكوين ذواتهم .
ج/ تقوم بتعريف الطفل بالقيم والعادات والأعراف التي يحتاجها للمشاركة في حياه المجتمع والرقى به .(حسن الجبالي، 2003، ص320)

يقول عالم الاجتماع الألماني (رينبه كوننتج Reno Koning) بأن الميلاد البيولوجي للإنسان ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره، وإنما العامل الحاسم هو الميلاد الثاني، أي تكوينه كشخصية اجتماعية ثقافية، تنتمي إلى مجتمع بعينه، وتدين بثقافة بعينها، والأسرة بطبيعة الحال هي صاحبة الفضل الأكبر في هذا الميلاد.

تعريف الأسرة السودانية :

تمثل الأسرة السودانية مزيجاً من الأعراق والقبائل، إذ ذهب بعض المؤرخين الى أنه عند فجر التاريخ غلبت على سودان وادي النيل أعراق أفريقية وبعض الشعوب الناطقة بالحامية أو الكوشية، وكان نهر النيل مهداً لتلك الحضارات السودانية القديمة، فعلى ضفافه من الشلال الأول وحتى ملتقى النيلين الأبيض والأزرق ازدهرت مملكة مروى وجاءت على اثرها بعد ظهور المسيحية ممالك المسيحية الثلاث، النوبة – المغرة – علوة، وجاءت المسيحية إلى السودان بواسطة أقباط مصر، ورُسل الإمبراطورية البيزنطية، حيث انتشرت أولاً بين النخبة الحاكمة، إلا أن أثرها على الشعوب القاطنة شرق النيل وجنوب سنار كان محدوداً، ثم جاء الإسلام إلى السودان في مرونة ويسر وحمل المسلم رسالته في صدق عقيدة وحضارة، وامتزج بالسكان الأصليين تزاوجاً وتصاهراً وتآخياً واستيطاناً، الأمر الذي جعله يصير فى وقت وجيز جزءاً من التركيبة السكانية وعنصراً أصيلاً، وغلب بدينه حضارياً في كل المناطق التي وصلها . وقد كان ذلك في القرن الأول الهجري

وحتى القرن الخامس، وأشهرها هجرة بني ربيعة في هجرات جماعية من اليمامة في شرق جزيرة العرب للسودان وقد توافدت القبائل الإسلامية عبر باب المندب وطريق البحر الأحمر وبرزخ السويس، وأدت هذه الهجرات إلى امتزاج سكاني مبكر تغيرت بموجبه بعض الخصائص والعادات والتقاليد، وأصبحت السمة الغالبة والمعتقد السائد للأسرة السودانية أنها أسرة مسلمة، حيث تقوم الأسرة على أسس وقواعد الشريعة الإسلامية في عقد الزواج والميراث والطلاق وغيرها (أحمد عبد الله آدم، بدون تاريخ، ص 2) كما أن علاقات التراحم والتواصل والتكافل التي اتسمت بها الأسرة السودانية، والتي تمثل الأسرة الممتدة مما يشمل الأبناء وذوى القربى والأرحام وامتدادها إلى الجيران والعشيرة تحقيقاً للاستخلاف وتعزيزاً للنسيج الاجتماعي، تدل على المرجعية الإسلامية، والتي تبرز بوضوح في القيم والعادات والتقاليد والمحاكم الشرعية والدستور، الذي يتحاكم إليه أهل السودان وتمثل الشريعة المرجعية الأولى فيه. (الإستراتيجية الوطنية للأسرة، (السودانية) ص 1)

يقول محمد أبو زهرة : سبق السودان مصر في العمل بقانون حقوق العائلة وان لم يسبقها في الفكرة، ذلك أنه في اللائحة الأولى التي وضعت في سنه 1902م قد نصت على أن لقاضى القضاة أن يصدر من وقت لآخر بموافقة الحاكم العام تعليمات تتناسب مع هذا القانون لتنسيق قرارات ونظام وتشكيل وسلطة وعمل المحاكم الشرعية، وجاءت من بعد لائحة سنة 1915م تنص على أنه يجب أن يقضى في المحاكم الشرعية بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة، واستثنى من ذلك الأحوال التي يأمر فيها قاضى القضاة بموجب منشور أو مذكرة قضائية، وأن إعطاء منشورات قاضى القضاة لها قوة القانون ومنذ ذلك الحين بدأ الاحتكام في أحوال الأسرة إلى الشريعة الإسلامية على المذهب الحنفي إلى عام 1916م وفيه صدر منشور ينص على الأخذ بمبدأ التطليق لعدم الإنفاق، وأحكام المفقود المأخوذة من الأمام مالك. (محمد أبو زهرة، بدون تاريخ، ص 21)

ونسبة لأن غالبية السكان بالسودان من المسلمين وكل القوانين المنظمة لشئون الأسرة مستمدة من الشريعة الإسلامية، فان الباحثة سوف تعالج الموضوعات الخاصة بالأسرة السودانية في الإطار النظري على أنها أسرة مسلمة في قيامها وتماسكها وأهميتها ووظائفها.

أهمية الأسرة في الإسلام:

إن الإسلام ينظر إلى الأسرة على أنها البيئة الأساسية والأولى التي يتفاعل معها الفرد، ويكتسب عن طريق التفاعل معها المقومات والخصائص الأساسية لبناء

شخصيته من الأخلاق والقيم والعادات والعواطف، كما يتعلم التفاعل مع الآخرين ويكتسب خبرات متراكمة من خلال معايشته لأفراد أسرته، مما يعينه على تحويل إمكانياته واستعداداته التي يولد بها إلى واقع حي وسلوك ملحوظ قال صلى الله عليه وسلم "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه"(أخرجه البخاري في صحيحة، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي ومات هل يصلى عليه، رقم (1358) – ومسلم في صحيحة كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (2658)) فالأسرة للفرد رمز للمعاني والخصائص النبيلة، من إيمان قوى بالله وتمسك بالدين وتضحية، وإيثار لفائدة المجتمع، وحب للخير والرفاه، وما إلى ذلك من المعاني النبيلة التي يمكن للأسرة أن تساعد الفرد على بنائها في نفسه لتضفي عليه عوامل الرحمة والحنان وتكسبه الشعور بالأمن والاستقرار، الذي يحتاج إليه في كل مراحل حياته من الطفولة الى الشيخوخة.

وبالأهمية ذاتها للفرد نجد أهمية الأسرة للمجتمع، إذ تمثل اللبنة الأولى والأساسية، حيث تحافظ على ثقافته وقيمه وعاداته وتقاليده وتعمل على استمرار هذه المكونات، التي تنتقل من جيل لآخر عن طريق الأسرة، التي تقوم بالمحافظة عليها بواسطة الفرد الذي تربيه وترسخ في ذهنه ووجدانه كل هذه الأشياء وهى تعدّ عنوان قوة المجتمع أو ضعفه حسب الصورة التي تكون عليها من القوة أو الضعف، فهي إذا سلم بنيانها واستقام أمرها سلم المجتمع، واستقام أمره، وإذا فسدت أحوالها فسدت أحوال المجتمع معها، وانهارت حياته الخلقية والاجتماعية لانهيار أهم أسسه وأركانه، وما حدث في المجتمعات الغربية بسبب تغيير مفهوم الأسرة ووظيفتها هو أكبر دليل على صحة هذا الحد

المبحث الثالث

دور المؤسسات فى وقاية الأطفال من التحرش الجنسي

تمهيد :

تمثل الإساءة الجنسية ضد الأطفال انتهاكاً صارخا لحقوق الطفل ، وواقعاً عالميا فى كافة البلدان وبين جميع الطبقات الاجتماعية ، وتتخذ شكل العنف الجنسي او الاغتصاب او الاعتداء الجنسي او البغاء او الاستغلال فى الاعمال الاباحية وتشير الإحصائيات لزيادة المعدلات عام عن اخر ، حيث رصدت اليونسيف فى تقريرها السنوي لعام (2016م) تعرض 3 مليون طفل للاساءة الجنسية فيما تزايدت الحالات لتصل الى 4.2 مليون طفل حول العالم فى (2017م) .

وقد ادى الانتشار المتزايد لظاهرة التحرش بالاطفال الى زيادة الطلب على توفير متخصصين فى رعاية الاطفال للعمل بشكل احترافى مع الحالات المبلغ عنها او التى تحتاج الى دعم لان هذه المشكله معقدة ومتعددة الاسباب وتتطلب إشراك العديد من المهن والموارد المجتمعية ، الرعاية الصحية ، تنفيذ القانون والصحة النفسية ،

والخدمة الاجتماعية وذلك للتحقيق فى الادعاءات وتوفير الحماية واعادة تاهيل الطفل
.

لجان حماية الطفل :

وتعد مهنة الخدمة الاجتماعية بشكل عام وطريقة خدمة الفرد بشكل خاص احد المهن الاساسية التى يجب ان تتوفر فى المؤسسات العامله فى مجال رعاية الطفولة حيث تقوم بالتعامل مع مشكلة التحرش الجنسي من قدر مناسب من المرونه والمهنية وباستخدام وسائل وادوات ونماذج متنوعه يطبقها الاخصائي الاجتماعي بهدف احداث التغيير والدفاع عن الاطفال ، وتمارس مهنة الخدمة الاجتماعية ادوارها المختلفة فى العديد من المؤسسات الأولية منها والثانوية ، مثل برامج الصحة النفسية والمجتمعية والمستشفيات وبرامج اعادة التاهيل ولجان الحامية والامن للطفل ، وبشكل عام اهم هذه المؤسسات واكثرها تفعيلا هي لجان حماية الطفل ويتمثل دورها فى الاستجابة السريعه للمخاطر المرتبطة بالمشكلة والتصدي لها على جميع المحاور وبالاخص الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والامن والعدل ويرتبط عملل لجان حماية الطفولة العامة والفرعية ارتباطا وثيقا بحق الطفل فى الحماية من الاساءة والعنف المذكور فى المادة (19) من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وليس حماية حقوق الطفل كما هو شائع ، حيث يقتصر اختصاص عمل لجان حماية الطفل فقط على حق حماية الاطفال من العنف والاساءة (المجلس القومي للامومة والطفولة ،2014: 29)

أشارت العديد من الدراسات ومنها دراسة محمد (2016) ودراسة السوالفة (2016) الى اهمية تقديم المساعدة الاجتماعية والنفسية والدعم المباشر للاطفال الذين تعرضوا للتحرش الجنسي وذلك من خلال دور رعاية متخصصة وتحت اشراف متدربين متخصصين بهذا المجال لما له تاثير فى مساندتهم اجتماعيا ونفسيا وعاطفيا فى مشكلات اضطراب ما بعد الصدمة وخفض حدة الاكتئاب والقلق ،الغضب والوساوس القهرية ، الميل الى العزلة ، الشعور بالخزي والعار ، الميول الانتحارية ، والتخلص من الممارسات السلوكية الشاذة ، واضطراب الوزن

مسؤولية المجتمع تجاه حماية الاطفال من التحرش الجنسي :

حدد عبد اللطيف (2004 :45) مجموعة من الموضوعات التي يمكن من خلالها حماية ووقاية الاطفال من التحرش والاستغلال الجنسي وهى كالتالى :

1/ ايجاد الوعي الاسرى بالتربية الجنسية ومساعدة المؤسسات التعليمية الاجتماعية وتبنيها لهذا الجانب منذ سنوات الطفل الاولى

2/ على الاعلام مسئولية كبرى فى التوعية وعدم تداول الجانب المثير فى الموضوع بل التركيز على توعية الاسر واستنهاض المسئولين بعلاج المشكلة

3/ توفير القوانين التى تحمي العاملين فى مجال الارشاد مع حالات ضحايا الاعتداء

4/ وجوب تكاتف المؤسسات العاملة فى مجال الصحة النفسية والخدمة الاجتماعية وتطوير مهارات العاملين فيها لتقديم التوجيه والارشاد المناسب للطفل الضحية .
5/ ضرورة تحمل الجهات المسئولة كالشرطة والهيئات الرسمية والوزارات المسئولة عن الطفولة الشئون الاجتماعية مسئولية هذه القضية فى السعي لاتخاذ القرارات وسن القوانين المناسبة

الوثيقة الدولية لحماية الطفل :

سنت الامم المتحدة مجموعة من المواثيق الدولية لحماية الطفل وتعريف حقوقه الاساسية وضمانها لتامين حياة سعيدة له ، ولخيره وخير المجتمع عبر هذه الوثيقة التي اقرت عام (1989) حددت هذه الاتفاقية الحقوق الاساسية للطفل فى كافة المجالات ومنها الحق فى الحياة وفي تلقي الرعاية والحماية من التنكيل والاستغلال ، وتضع الاتفاقية الحد الادنى من الاستحقاقات والحريات التي على الحكومات والافراد احترامها وقد اكد زعماء العالم باقرار هذه الوثيقة على حاجة اطفال العالم الى اتفاقية خاصة بهم لانه فى الغالب يحتاج من هم دون سن الثامنة عشر الى رعاية خاصة وحماية لا يحتاجها الكبار (اليونسيف ،2009 : 17) .

فقد أشارت الوثيقة الى انه من المهم العمل بصورة فعالة على تقديم الحماية للاطفال ذلك لان من حق الاطفال تلقي المساعدة والعيش بامان ومحبة دون عنف او تهديد ، وان الاطفال لا يعرفون الى من يتوجهون وكيف يطلبون المساعدة وان الاعتداء يخلف من ورائه ضحايا يعانون (اليونسيف ،2004: 19)

ورغم ان المواثيق الدولية قد نصت على مراعاة حق الطفل فى عدم التحرش به الا انه نجد ان 29 دوله فقط اعتمدت خطة عمل تشمل حملات توعية وتشديد القوانين ذات الصلة بظاهرة استغلال الاطفال جنسيا ، وانه لا يوجد ميثاق واحد يتحدث عن حق الطفل فى عدم التحرش به .

لكن هنالك كسر للصمت لظاهرة التحرش بالاطفال ويرجع هذا الفضل الى المنظمات الاهلية التي تعمل فى المجتمع المدني التي تتلقى الشكاوي فى هذا المجال وتعطى الاستشارات القانونية لهولاء الضحايا الا ان قوانين التحرش الجنسي فى البلاد العربية تحتاج الى المزيد من التطوير لكي تناسب مدى انتشار الظاهرة واستفحالها وتطورها ، خاصة انه لييس هنالك تشريع واضح ودقيق يجرم التحرش الجنسي ، بل نجد بعض التشريعات التي تدخل فى مجال انتهاك الاداب (موسى ،2009: 40)

أن تغييرا كبيرا قد حدث على واقع الطفل فى السودان، خاصة في مجال الحقوق، لكن الوقائع تشير إلى تطورات كبيرة حدثت في مجال حقوق الأطفال بالبلاد، ولعل ما شكل أكبر دفعة وتقدم في مجال الحقوق للأطفال، إصدار قانون الطفل لسنة 2010 م ، الذي مثل تطورا ملحوظا لحفظ حقوق وحماية الأطفال، لكن القانون نفسه لاتزال تحديات كبيرة تواجهه، وأبرزها أن كثيرا من نصوصه لم تجد حظها من

التنفيذ، بسبب غياب وعدم وجود اللوائح المفسرة، باستثناء المادة (45) من قانون الطفل لسنة 2010م، المتعلقة بالتحرش واغتصاب الاطفال نجد أن كثيرا من نصوص القانون لم تنفذ بعد.

تم إنشاء أول وحدة لحماية الطفل فى السودان فى العام (2007) بشرطة ولاية الخرطوم ومن ثم انتشرت وحدات حماية الاسرة والطفل بالولايات الى ان بلغت (18) وحده بجميع ولايات السودان والتى من اختصاصاتها اجراء التحريات فى المخالفات التى ترتكب ضد الأطفال ةاتخاذ التدابير الكفيلة بوقاية الاطفال من كافة اشكال الانتهاكات واجراء التنسيق اللازم مع الجهات ذات الاختصاص لتقديم العلاج النفسي والاجتماعي للأطفال الضحايا .

وترى الباحثة ان الأجيال نتاج المجتمع.. ومسؤولية تهذيب أخلاقياتها وتقويم سلوكياتها تقع على عاتق مؤسسات المجتمع ككل البيت والمسجد والمدرسة والإعلام ورجال القانون وكل منها يسهم في بناء جزء من شخصية الفرد روحياً وجسدياً وعقلياً فإذا تضافرت جهودها أكتمل البناء وتشكل لدينا أفراد أسوياء منتجين ، مما يسهم في تطوير مجتمعهم.. ولضمان استقامة الشخصية لابد أن تبدأ تلك المؤسسات بتشكيل الوعي الديني والثقافي والاجتماعي لدى الفرد من مراحل الطفولة الأولى .. حيث يكون البيت هو الحضن الطبيعي للطفل في تلك الفترة .. مما يجعل جل المسؤولية عليه و تربيته لبِنات أولى و خطوط أساسية في رسم شخصيته في باقي المراحل .

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

المبحث الأول : إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفروض

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

مقدمة :

تناولت الباحثة في هذا الفصل ، راسة الميدانية الخاصة بالبحث، والتي تشمل وصفاً للمنهج المستخدم فى هدا البحث، ثم وصفاً لمجتمع البحث، وكذلك عينة البحث وطريقة اختيارها علاوة على وصف الأدوات المستخدمة فى جمع البيانات وخطوات تطبيق ادوات البحث، وأخيراً والأساليب الإحصائية التي استخدمتها الباحثة في معالجة البيانات.

منهج البحث :

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف الى دراسة ووصف الظاهرة السلوكية، كما يحدث فى الطبيعة، وتعتمد الباحثة على جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضوع البحث مباشرة من الأفراد أو الجهات المعنية عن طريق أداءة جمع البيانات.

مجتمع البحث :

وُيقصد بالمجتمع الأفراد الذين يُجرى عليهم البحث بغرض التوصل الى نتائج قابلة التعميم ويمثل مجتمع هذا البحث الأسر التي تعرض أحد أبنائها إلى حالات تحرش جنسي، وقد استعانت الباحثة بمركز.

عينة البحث :

تتكون ألعينه من (300) أسرة بولاية الخرطوم بمحلياتها الثلاث، استطاعت الباحثة الالتقاء بهم في المركز على مدى ستة شهور. وقد استطاعت الالتقاء بالغالبية العظمى منهم، مع إحجام عدد قليل جداً في التجاوب مع الأسئلة.

أدوات البحث :

قامت الباحثة بالاطلاع على عدد من الاستبانات التى تناولت موضوع التحرش الجنسي ودور الأسرة استعانت بها الباحثة لتصميم استبانة.

بعد التشاور وعرض الاستبانة على المشرفة تم تعديلها بما يتلاءم مع طبيعة أهداف الدراسة والمجتمع السوداني، ومن ثم تم عرضها على عدد من الخبراء في مجال الدراسات الاجتماعية والنفسية بغرض تحكيمها.

الخصائص القياسية للاستبانة :

صدق المقياس : أن صدق اى مقياس هو التاكد من أن هذا المقياس يقيس فعلاً ماوُضع لقياسه أم يقيس شيئاً آخر.

الصدق الظاهرى :

لتحقيق الصدق الظاهرى للاستبانة عرضت الباحثة الاستبانة فى صورتها الأولية على عدد من المختصين أصحاب الخبرات الواسعة فى مجال علم الاجتماع وعلم النفس ، وخبرة في مجال تحكيم الاستبانة ليتم تحكيمها فاجمعو على الاستبانه ومناسبتها لموضوع البحث ملحق رقم (2) يوضح أسماء المحكمين .

تتكون الاستبانة من قسمين :

القسم الأول :البيانات الأوليه

صفحة التعليمات والبيانات الشخصية لم يُطلب ذكر الإسم كي لا يؤثر ذلك على إجابات المفحوصين.

القسم الثانى :عبارات الاستبانة :

يشمل (5) اسئلة على المفحوص أن يقرأ العبارة ثم يضع علامة (✓) أمام الخيار الذي يمثل رأيه بصدق (وفي الغالب قامت الباحثة بتوجيه الأسئلة ووضع العلامة أمام الإجابة التي يختارها المفحوص (ملحق رقم 1) .

ثبات الاستبانة (صدق المحتوى) :

المقياس الثابت يعطى نفس النتائج اذا قاس الشئ عدة مرات متتالية، قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة على (30) من الأسر التي وقع عليهم الاختيار ثم قامت الباحثة بتوجيه الاستبانة لهم ومن ثم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل عبارة علي حدة وللعبارات ككل فبلغت (0.872) وهي قيمة مرتفعة تشير إلى الإتساق الداخلي العالي لعبارات الاستبانة الجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (1) يوضح معامل الثبات والصدق للاستبانة

العدد	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
30	.872	0.93

من الجدول أعلاه يتبين أن معامل الثبات (0.872) ومعامل الصدق (0.93) وهي قيمة عالية مما يشير إلى صلاحية الاستبانة لإجراء الاختبار.

المعالجة الإحصائية:

قامت الباحثة بتفريغ البيانات فى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث قامت بإجراء الآتي:

معادلة سبير مان : لحساب معا مل ثبات عبارات الاستبانة

معامل ألفا كرونباخ : لحساب الإتساق الداخلي لعبارات الاستبانة

التكرارات والنسب المئوية.

اختبار كاي^2.

اختبار (ت) لعينة مستقلة.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفروض

يتم في هذا المبحث عرض بيانات الدراسة الميدانية التي تم جمعها بواسطة الاستبانة. حيث يتم في القسم الأول توزيع البيانات حسب خصائص العينة. وفي القسم الثاني يتم عرض البيانات المتعلقة بالفروض ومناقشتها:

القسم الاول : عرض بيانات العينة:

توزيع أفراد العينة حسب النوع:

جدول (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	124	%41.3
أنثى	176	%58.7
المجموع	300	%100

(الدراسة الميدانية،2020)

شكل (2) توزيع أفراد العينة حسب النوع

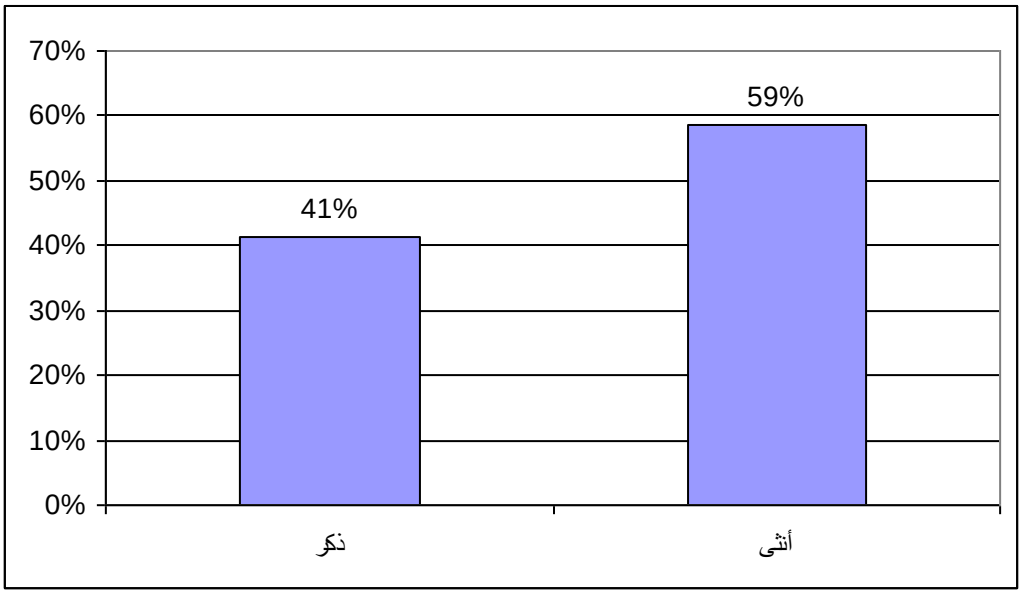

يتبين من الجدول والشكل (2) أن العينة مكونة من 41.3% من الذكور، و58.7% من الإناث، وقد لاحظت الباحثة من خلال الدراسة الميدانية أن الأمهات هن في الغالب يرافقن أطفالهن ممن تعرضوا لحالات تحرش جنسي. كما يُلاحظ أن التحرش يقع على الإناث بصورة أعل ىمن الذكور ومارفقة الأمهات توضع أن الأعباء تقع عليهن لغياب الآباء لأي سبب كالعمل لفترات طويلة أو السفر أو الطلاق.

توزيع أفراد العينة حسب العمر:

جدول (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	75	%25
30- 40 سنة	102	%34
41-وأقل من 50 سنة	79	%26.3
50 سنة فما فوق	44	%14.7
المجموع	300	%100

(الدراسة الميدانية،2020)

شكل(3) توزيع أفراد العينة حسب العمر

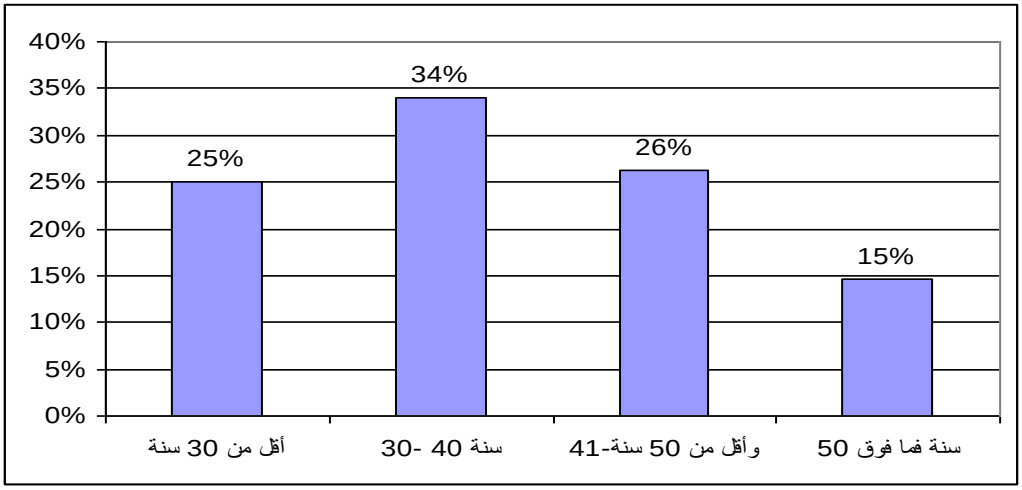

يتبين من الجدول والشكل(3) أن غالبية أفراد العينة أعمراهم بين 30-40 سنة ، ويمثلون 34، يليهم 26% أعمارهم من 41-50 سنة، و25% أعمارهم أقل من 30 سنة، و15% أعمارهم 50 سنة فما فوق. وترى الباحثة أن أعمار أفراد عينة البحث في الفئة العمرية أقل من 30 سنة تعكس أن سن الزواج مرتفعة وأن أعلى نسبة للفئة 30-40 سنة 34% تبين أن سن الإنجاب في هذه الفئة العمرية يكون الأطفال في عمر يتعرضون فيه للتعرض للتحرش الجنسي، والفئة من سنة فما فوق هي 14.7% حيث يكون الأبناء قد تجاوزوا أعمار الطفولة.

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

جدول (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
أمي	17	%6.3
يقرأ ويكتب	22	%7.3
أساس	54	%18
متوسط	79	%26.4
ثانوي عالي	151	%37
جامعي	25	%5
المجموع	300	%100

(الدراسة الميدانية،2020)

شكل (4) توزيع أفراد العينة حسب العمر

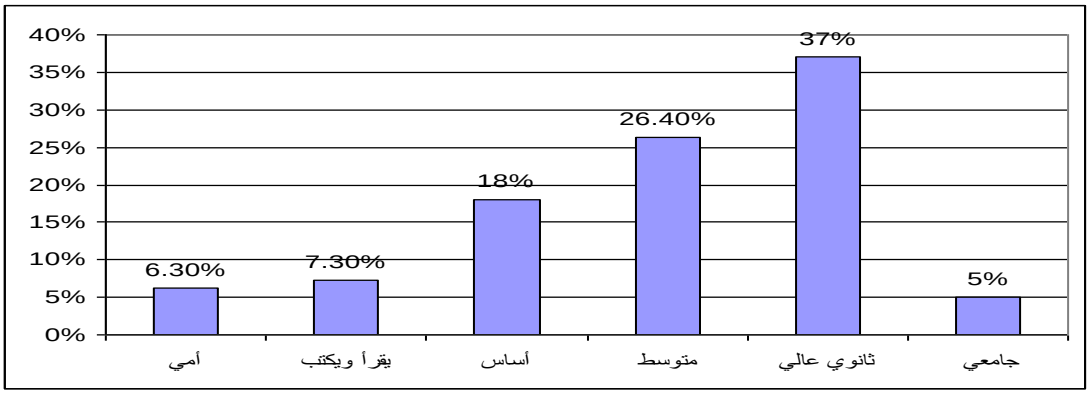

يتبين من الجدول والشكل(4) أن غالبية أفراد العينة تعليم دون الثانوي، حيث أن 26% تعليمهم متوسط، و18% أساس، و7% بحد أدنى من التعليمن و6% أميين. أما الحاصلين على تعليم ثانوي فيمثلون 37%، ويمثل الجامعيون 5%. ويُلاحظ من هذه النسب أن المترددين على المراكز بمستوى أقل من التعليم. وقد يرجع ذلك إلى أنهم أكثر ارتباكاً في حال تعرض أطفالهم إلى تحرش جنسي.

ترى الباحثة أن الأفراد الأعلى في مستوى التعليم قد يسعون إلى معالجة الأمر داخل الأسرة خوفاً من الوصمة الاجتماعية. وقد يكون السبب أن المترددين على مركز حماية الأسرة والطفل يأتون من مناطق مستوى التعليم فيها منخفض للأسر.

توزيع أفراد العينة حسب المهنة:

جدول (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة المئوية
عامل	57	%19
موظف	18	%6
أعمال حرة	124	%33.7
ربة بيت	101	%41.3
المجموع	300	%100

(الدراسة الميدانية،2020)

شكل (5) توزيع أفراد العينة حسب المهنة

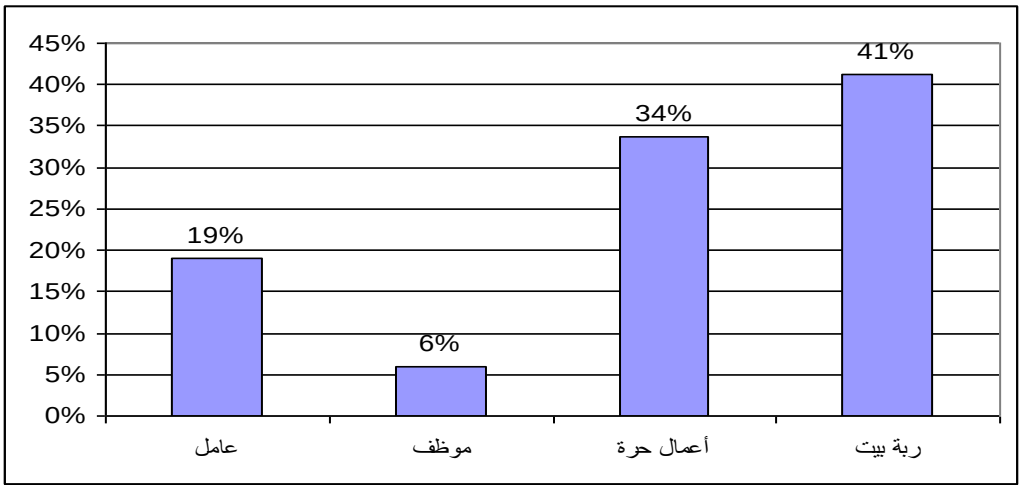

يتبين من الجدول والشكل (5) أن غالبية النساء في عينة الدراسة ربات منازل، ويمثلن 41% من عينة الدراسة. يليهم 34% أعمال حرة، و19% عمال، والموظفون فقط 6% من مجموع أفراد العينة.

وتعكس هذه النسبة أن ربات المنازل هن الأكثر حضوراً لمركز حماية الأسرة، تليها الأعمال الحرة، وغالبية الأعمال الحرة أعمال هامشية تتمثل في مهن لا تحتاج إلى مهارات عالية، وهذا له علاقة بمستوى الدخل. ثم تليها فة العمال الذين يمثلون النسبة الأقل وتمثل نسبة الموظفات 6% وهنا تلاحظ تقارب النسبة بين مستوى التعليم والموظفين.

توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن:

جدول (6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن

نوع السكن	العدد	النسبة المئوية
ملك	113	%37.7
إيجار	187	%62.3
المجموع	300	%100

(الدراسة الميدانية،2020)

شكل (6) توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن

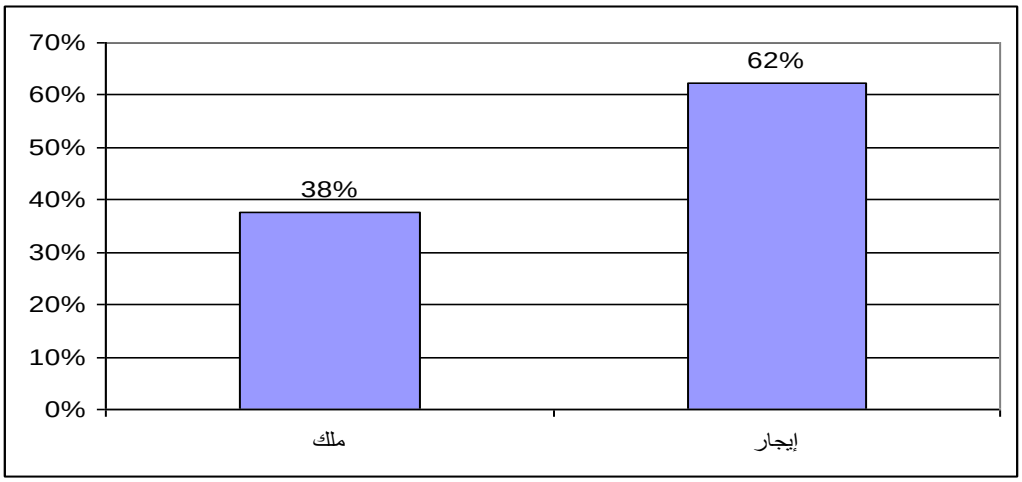

يتبين من الجدول والشكل(6) أن غالبية أفراد العينة يسكنون في مساكن إيجار، ويمثلون 62%، و38% يسكنون في مساكن ملكهم. كذلك يعكس هذا الجدول أن غالبية أفراد العينتة يسكنون في مساكن إيجار بسبب حالات الهجرة إلى العاصمة لأسباب مختلفة قد تكون بسبب الحروب أو النزاعات أو أسباب اقتصادية أخرى.

توزيع أفراد العينة حسب عدد الأطفال:

جدول (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد الأطفال

عدد الأطفال	العدد	النسبة المئوية
طفل واحد	27	%9
2 وأقل من 5 أطفال	184	%61.3

5 أطفال فأكثر	89	%29.7
المجموع	300	%100

(الدراسة الميدانية،2020)

شكل (7) توزيع أفراد العينة حسب عدد الأطفال

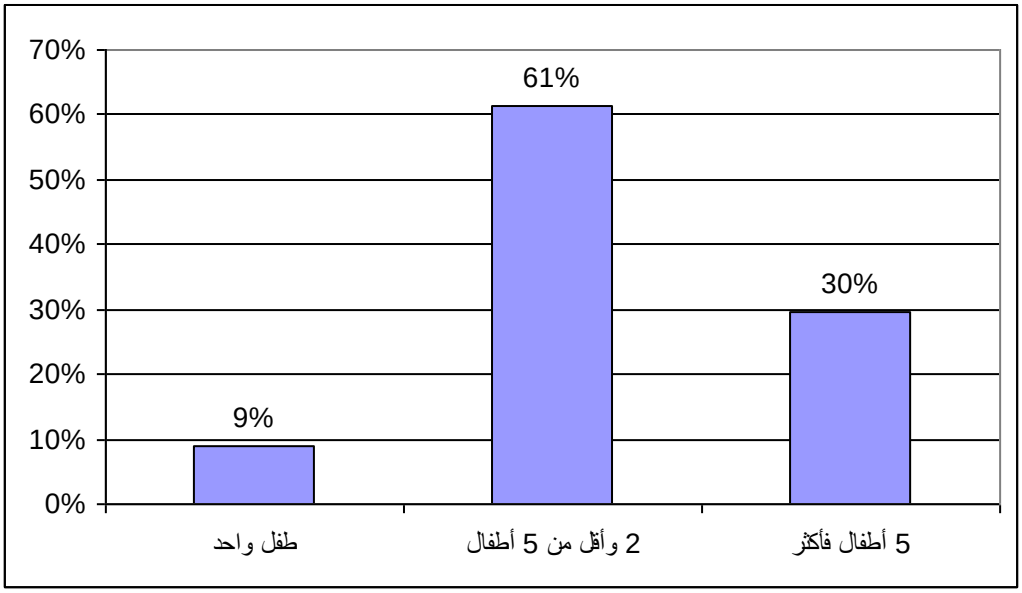

يتبين من الجدول والشكل (7) أن غالبية أفراد العينة لديهم 2-4 أطفال، و30% لديهم 5 أطفال فأكثر، و9% لديهم طفل واحد. هذا الجدول يعكس انخفاض التحرش في الأسرة التي لديها طفل واد، تلءيها الأسر التي لديها أكثر من خمسة أطفال، ربما يعكس ذلك ماية الأطفال لبعضهم ، أما أعلى نسبة للتعرض للتحرش فهي الأسر التي لديها بين 2 و4 أطفال.

توزيع أفراد العينة حسب مستوى الوضع الاقتصادي:

جدول (8) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوضع الاقتصادي

الوضع الاقتصادي	العدد	النسبة المئوية
جيد	67	%22.3
كافٍ	43	%14.3
غير كاف	190	%63.3
المجموع	300	%100

(الدراسة الميدانية،2020)

شكل (8) توزيع أفراد العينة حسب الوضع الاقتصادي

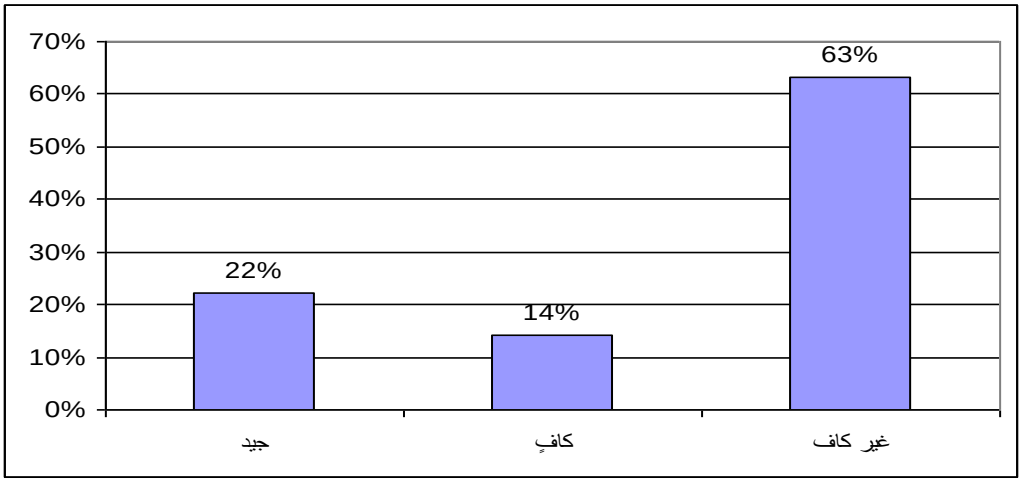

يتبين من الجدول والشكل (8) أن غالبية أفراد العينة يرون أن دخلهم الشهري لا يفي بمتطلباتهم المعيشية، حيث بلغت نسبتهم 63%، و22% يرون أن دخلهم مناسب، و14% يرون أن دخلهم بالكاد يكفي متطلباتهم المعيشية. هذا الجدول يعكس انخفاض مستوى المعيشة لدى غالبية أفراد العينة مما يجعل الأسرة تقضي ساعات أطول خارج المنزل لكسب مزيد من الدخل لتبية الاحتياجات الأساسية.

ثانياً: عرض تحليل بيانات الاستبانة:

السؤال الاول: الأشخاص المحتمل أن يتعرضوا للأطفال بالتحرش الجنسي حسب وجهة نظر أسرهم:

جدول رقم (9) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأشخاص المعتدين على الأطفال

صفة المعتدي	العدد	النسبة المئوية
صاحب الدكان في الحي	58	%19.3
أحد الجيران المتداخلين مع الأسرة	102	%34
الأقارب والأصدقاء والمعارف	127	%42.3
أي شخص ففي الشارع العام	13	%4.3
المجموع	300	%100

(الدراسة الميدانية،2020)

شكل (9) توزيع أفراد العينة حسب الأشخاص المعتدين

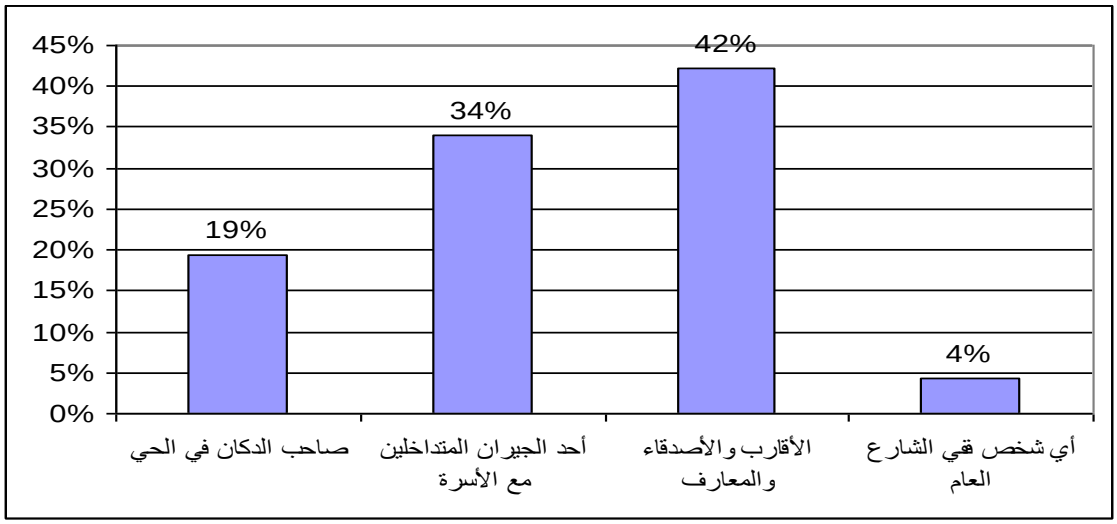

يتبين من الجدول والشكل (9) أن أكثر حالات الاعتداء جاءت من الأقارب أو الجيران أو المعارف المتداخلين مع الأسر، حيث يمثلون 76% من حالات الاعتداء، و19% تعرضوا لحالات تحرش من أصحاب المتاجر بالحي، و4% فقط من شخص ما في الشارع. تُلاحظ الباحثة أن غالبية الحالات هي من ألاقارب أو الجيران، أي أنها من المجتمع المحيط القريب من الأسرة، وهذا يتناسب مع انحياز الباحثة لنظرية الضبط الاجتماعي في تفسير ظاهرة التحرش الجنسي بالأطفال، حيث أن انتشار الظواهر سالبة أو إيجابية في المجتمع إنما تتعلق مباشرة بخصائص المجتمع التي يتشكل منها، سواء كان الوازع الديني أو الأخلاقي، أو غيره من الضوابط التي تشكل سمة هذا المجتمع.

السؤال الثاني: الإجراء الذي قام به الوالدان تجاه تعرض طفلهم لاعتداء جنسي

جدول رقم (10) يوضح الإجراءات التي يتبعها الوالدان في حالات الاعتداء على أطفالهم

الإجراء	العدد	النسبة المئوية
القيام باتباع إجراءت قانونية ضد المتحرش	17	%5.7
التدخل مباشرة وحسم الأمر مع المتحرش	84	%28
منع الأطفال ن الخروج من المنزل	110	%36.7
السكوت على ما حدث	89	%29.7
المجموع	300	%100

(الدراسة الميدانية،2020)

شكل (10) توزيع أفراد العينة حسب الإجراء المتبع تجاه المتحرش

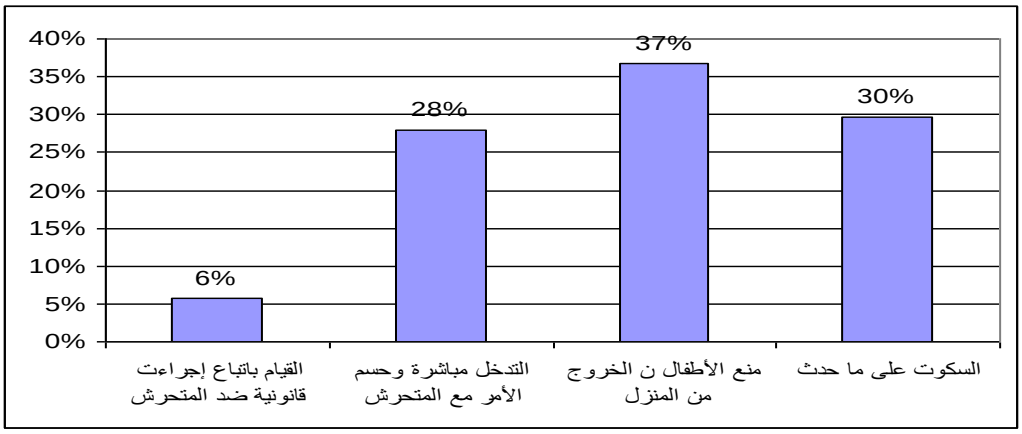

يتبين من الجدول والشكل(10) أن غالبية أفراد العينة حينما يتعرض أطفالهم للتحرش يعملون على منعهم من الخروج من المنزل، حيث أجاب 37% منهم بذلك. أما الذين يتدخلون مباشرةً لحسم الأمر فنسبتهم 28%، و30% يفضلون الصمت والتكتم على الأمر، و6% فقط يعملون على اتباع إجراءات قانونية بحق المتحرش. ترى الباحثة أن تدني نسبة الاستعانة القانونية في حدث التحرش يرجع لاعتبارات اجتماعية سيكولوجية أسرية. كذلك ترى الباحثة أن غالبية الأسر يلجأون لمنع الأطفال من الخروج من المنزل، وهذا لا يحد من حدوث المشكلة فعلياً، لأنه من الجداول السابقة قد تبين أن البية المتحرشين هم من الأقارب والجيران، وهي فئات متاح لها دخول منزل الأسرة. وهذا أيضاً يفسر قلة اللجوء إلى الإجراءات القانونية من قبل الأسر.

السؤال الثالث :الآثار النفسية والاجتماعية السالبة التي قد تظهر على الطفل المتحرش به جنسياً:

جدول رقم (11) يوضح الآثار النفسية والاجتماعية التي قد تظهر على الطفل

الآثار	العدد	النسبة المئوية
الخوف والقلق والتوتر من التعامل مع الآخرين	106	%35.3
الخجل وضعف الشخصية	84	%28
موجات من البكاء والتشنج	110	%36.7
لا يحدث له شيء	0	%0
المجموع	300	%100
الوسط الحسابي	1.99	
الانحراف المعياري	0.85	
قيمة كاي^2	3.92	
القيمة الاحتمالية	0.14	

(الدراسة الميدانية،2020)

شكل (11) توزيع أفراد العينة حسب الإجراء المتبع تجاه المتحرش

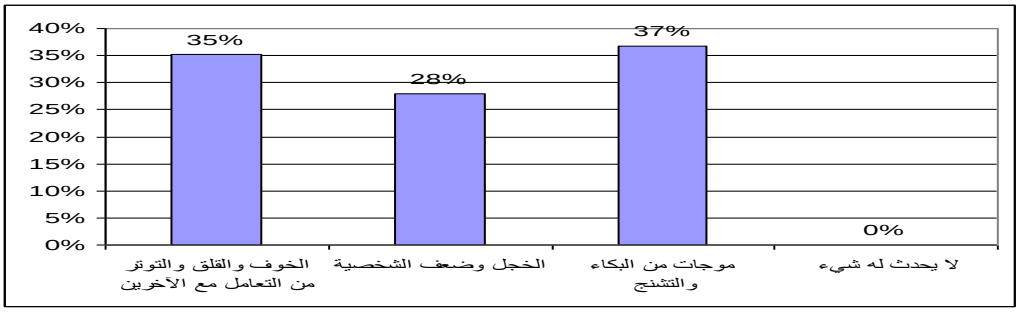

يتبين من الجدول والشكل (11) أن نسبة 37% يرون أن الطفل المتحرش به جنسياً تنتابه موجات من البكاء والتشنج، و35% يرون أنه يشعر بالخوف والقلق والتوتر من التعامل مع الآخرين، و28% يرون أنه يشعر بالخجل وضعف الشخصية. ويُلاحظ أن النسب هذه متقاربة، وبالنظر إلى قيمة كاي2 3.92، والقيمة الاحتمالية المقابلة لها 0.14 تشير إلى عدم دلالة الفروق بين هذه النسب عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) .

يُستنتج من هذه النتيجة أن هذه الآثار النفسية جميعها قد تظهر على الطفل المتحرش به جنسياً. مما يعرضه لاضطرابات نفسية وسلوكية مستقبلاً تؤثر على حياته بشكل كبير.

السؤال الرابع : نظرة الأسر للتحرش الجنسي بالاطفال والمراهقين:

جدول رقم (12) يوضح نظرة الأسر للتحرش الجنسي بالأطفال المراهقين

نظرة الأسره للتحرش الجنسي	العدد	النسبة المئوية
مشكلة خطيرة ينبغي الانتباه لها	160	%53.3
موضوع بسيط وعادي ضخمه الأعلام فقط	115	%38.3
لا يوجد	25	%8.3
قضية وراءها منظمات أجنبية	0	%0
المجموع	300	%100
الوسط الحسابي	2.45	
الانحراف المعياري	0.64	
قيمة كاي2	94.5	
القيمة الاحتمالية	0.00	

(الدراسة الميدانية،2020)

شكل (12) توزيع أفراد العينة حسب نظرتهم للتحرش الجنسي بالأطفال والمراهقين

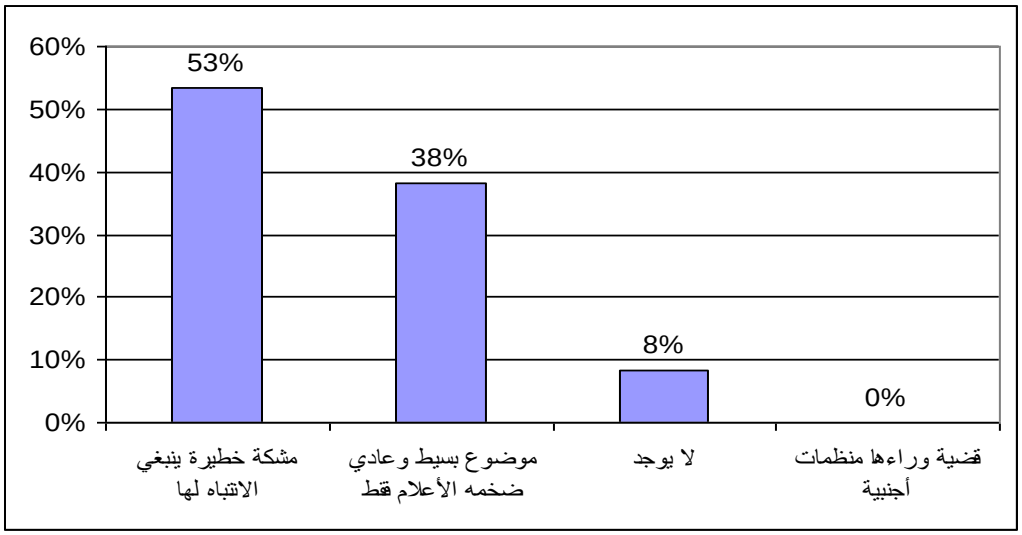

يتبين من الجدول والشكل(12) أن نسبة 53% يرون أن التحرش بالأطفال والمراهقين مشكلة خطيرة ينبغي الانتباه له، و38% يرون أنها موضوع عادي تم تضخيمه من قِبل الإعلام، و8% يرون أنه لا توجد مشكلة تحرش جنسي كظاهرة تفشت في المجتمع وإنما حالات نادرة. وبالنظر إلى قيمة كاي2 94.5، والقيمة الاحتمالية المقابلة لها 0.00 تشير إلى دلالة الفروق إحصائياً بين هذه النسب عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) .

يُستنتج من هذه النتيجة أن أسر الأطفال ينظرون إلى التحرش كظاهرة خطيرة ينبغي الانتباه لها ووضع الآليات للحد منها ومحاربتها..

السؤال الخامس: عدم توعية الأسر لأطفالهم بموضوع التحرش الجنسي:

جدول رقم (13) يوضح أسباب عدم توعية الأسر لأبنائهم بموضوع التحرش الجنسي

السبب	العدد	النسبة المئوية
لحساسية الحديث عن التحرش	157	%52.3
مسألة خلقها الإعلام ولا وجود لها في الواقع	115	%38.3
الشعور بوعي الأبناء وعدم حاجتهم للحديث معهم في الأمر	25	%9.3

(الدراسة الميدانية،2020)

شكل (13) توزيع أفراد العينة حسب نظرتهم للتحرش الجنسي بالأطفال والمراهقين

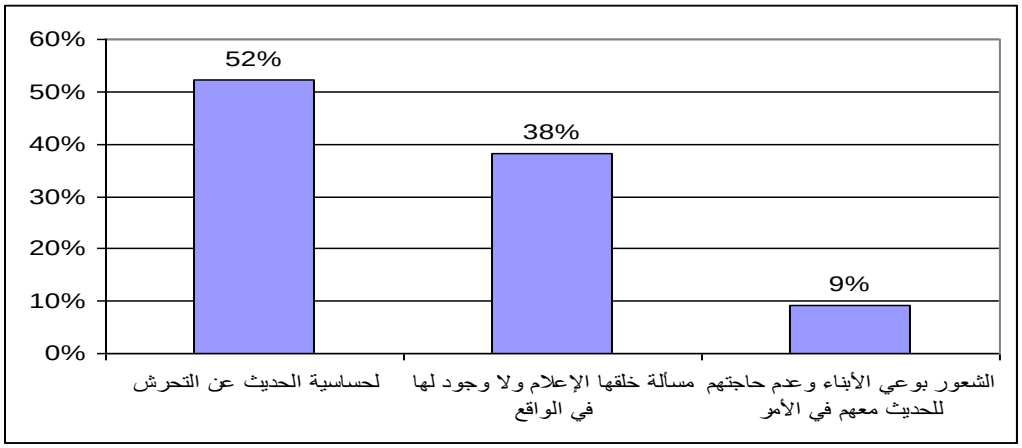

يتبين من الجدول والشكل (13) أن نسبة 52% أجابوا بعدم خوضهم في الحديث عن التحرش الجنسي مع أبنائهم لحساسية الموضوع، و38% يرون أنه لا حاجة للحديث عنه في الأساس لعدم وجوده وإنما تم تضخيمه من قِبل الإعلام، و9% يرون أنه لا توجد مشكلة تحرش جنسي كظاهرة تفشت في المجتمع وإنما حالات نادرة.

السؤال السادس : تتبع الأسر تدابير لحماية أطفالها من التعرض للتحرش الجنسي.

جدول رقم (14) يوضح التدابير التي تتبعها الأسر لحماية أطفالها من التعرض للتحرش الجنسي

السبب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	القيمة الاحتمالية	الاستنتاج
سؤال الطفل عمن يتعاملون معهم خارج المنزل	2.16	0.76	3.63	0.00	دالة
الحرص على إلباس الأطفال والمراهقين لبساً محتشماً	2.13	0.81	2.70	0.00	دالة
عدم تركهم لوحدهم	2.11	0.76	2.59	0.00	دالة
عدم السماح لهم بالكلام مع أشخاص غريبين	2.25	0.81	5.25	0.00	دالة
تفقُّد الأطفال ومعرفة مكانهم إذا كانوا خارج المنزل	1.97	0.82	0.71-	0.00	سلبية دالة

(الدراسة الميدانية،2020)

يتبين من الجدول (14) أن المتوسطات الحسابية لأربع من التدابير الواردة في الجدول جاءت أكبر من الوسط المحكي (2) حسب مقياس ليكارت الثلاثي وقيم (ت) لمقارنتها مع الوسط المحكي جاءت موجبة والقيم الاحتمالية 0.00 تشير إلى دلالة الفروق بينها وبين الوسط المحكي بمستوى ثقة أعلى من 99%. وهذه التدابير التالية:

- سؤال الطفل عمن يتعاملون معهم خارج المنزل
- الحرص على إلباس الأطفال والمراهقين لبساً محتشماً
- عدم تركهم لوحدهم
- عدم السماح لهم بالكلام مع أشخاص غريبين

أما (تفقد الأطفال ومعرفة مكانهم إذا كانوا خارج المنزل، فجاء الوسط الحسابي 1.97 وقيمة (ت) سالبة الإشارة أي الوسط المحسوب أقل من الوسط المحكي مع وجود دلالة إحصائية (القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05).
يمكن استخلاص الآتي من هذه النتيجة:
أن التدابير التي تحرص الأسر على اتباعها لحماية أطفالهم من التحرش الجنسي، متابعة الأطفال ومعرفة رفاقهم خارج المنزل، والحرص على ارتداء زي محتشم

القسم الثاني : مناقشة الفروض:

الفرضية الأولى: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم تتبع الأسر لأبناءها وعدم وجود وسائل لحماية أطفالها من التعرض للتحرش الجنسي).للتحقق من الفرضية قامت الباحثة بإجراء اختبار (ت) للمتوسط الحسابي. والجدول التالي يوضح نتيجة الإجراء.

جدول رقم (15) يوضح اختبار (ت) لعينة مستقلة لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة في محور مستوى تتبع الأسرة لأبنائها

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط المحكي	قيمة (ت)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
2.13	0.21	2	6.10	80	0.00	دالة

من الجدول اعلاه يتبين أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة 2.13 وهو أكبر من المتوسط المحكي، حيث أن قيمة (ت) موجبة الإشارة 6.10، والقيمة الاحتمالية المقابلة لها 0.00 تبيّن وجود دلالة إحصائية للفرق بين المتوسطين عند مستوى دلالة معنوية (0.05).
تستنتج الباحثة من هذه النتيجة تحقق الفرضية الأولى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم تتبع الأسر لأبناءها وعدم وجود وسائل لحماية أطفالها من التعرض للتحرش الجنسي.
وتتفق هذه النتيجة الى ما ذهبت اليه سنا خولى (2003) ان لا يقف دور الاسرة عند المحافظة على حياة الطفل وتلبية احتياجاته من مأكل وملبس ومأوى بل يتعداه الى محاولة صياغة طابع شخصيته وفقا للظروف الاجتماعية
وترى الباحثة أن هناك عدد من الأسباب التي تؤدي إلى عدم تتبع الأسر لأبنائهم، الأمر الذي أدى إلى جعلهم عرضة للتعرض لحالات تحرش واعتداء جنسي. أهم هذه الأسباب الثقة الزائدة في المجتمع من حول الأسر، سواءً كان من الأقارب أو الجيران

أو حتى أفراد المجتمع في المدارس من معلمين وأقران وغيرهم. ومن المعلوم أن المجتمعات مهما كانت نسبة المحافظة فيها بين الأسر فلا بد من وجود شواذ يترصدون الفرص لإشباع رغباتهم الجنسية، ووجود الأطفال بلا متابعة من أسرهم يجعلهم يتعرضون لمثل هؤلاء، وينتج عن ذلك تعرضهم للتحرش أو الاعتداء الجنسي. وذلك يترتب عليه آثاراً نفسية على الطفل تنعكس في ظهور سلوكيات غير سوية كالانطواء والعزلة والخجل.

ولذلك ترى الباحثة أهمية توعية الأسر بمتابعة أبنائها في حلهم حتى في حال وجود أقارب في المنزل، فيجب أن تعي الأسر وعلى وجه الخصوص الأم بأن ترعى أبنائها عن قرب بحيث تلاحظ في تصرفاتهم وجود شيء مريب، وذلك يدفعها إلى التحقق من تعرض الأبناء لمشكلة ما، وهذا من شأنه الكشف عن المشكلة في وقتها قبل وقوع ما لا يُحمد عقباه. واتباع أساليب الوقاية أو الكشف المبكر عن المشكلة هو الطريبق السليم إلى تنشئة اجتماعية سليمة التي يحق للطفل التمتع به حتى يصل إلى سن الرشد.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وعي الأسرة التي يتعرض أطفالها للتحرش وعدم معرفتهم بالآثار المترتبة عليه نفسياً واجتماعياً.

للتحقق من الفرضية قامت الباحثة بإجراء اختبار (ت) للمتوسط الحسابي الذي يمثل إجابات أفراد العينة على عبارات محور وعي الأسرة لأبنائها. والجدول التالي يوضح نتيجة الإجراء.

جدول رقم (16) يوضح اختبار (ت) لعينة مستقلة لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة في محور مستوى وعي الأسرة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط المحكي	قيمة (ت)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
2.07	0.67	2	1.81	299	0.07	غير دالة

من الجدول أعلاه يتبين أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة 2.07 وهو أكبر من المتوسط المحكي، حيث أن قيمة (ت) موجبة الإشارة 1.81، والقيمة الاحتمالية المقابلة لها 0.07 تبيّن عدم وجود دلالة إحصائية للفرق بين المتوسطين عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

تستنتج الباحثة من هذه النتيجة أن مستوى وعي الأسرة بأهمية تتبع الأبناء ومراقبتهم ومتابعتهم مستوى متوسط. وهي درجة تُعتبر منخفضة ودون المستوى الذي يكفل توفير الأمان للأبناء. وبذلك تعتبر الفرضية الثانية قد ثبت تحققها بوجود علاقة ذات

دلالة إحصائية بين عدم وعي الأسرة التي يتعرض أطفالها للتحرش وعدم معرفتهم بالآثار المترتبة عليه نفسياً واجتماعياً.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مبارك سعيد الصافي (2016) التي اشارت ان الاسرة تلعب دورا هاما وفاعلا فى حماية الاطفال من الانتهاكات والاساءات الجنسية والعاطفية والاهمال فى حالة اهمال الطفل وعدم متابعته .

ترى الباحثة من خلال دراستها الميدانية أن غالبية الأسر ليس لديها فكرة حقيقية عن الآثار المترتبة على الطفل جراء تعرضه لحالة تحرش أو اعتداء جنسي، فوجود نسبة عالية من عدم الوعي بما ينجم عن هذا الاعتداء في نفسيات الطفل، يؤدي إلى تفشي الظاهرة، فأمر التربية لدى غالبية الأسر في المجتمع السوداني لتدني المستوى الثقافي والعلمي لدى الوالدين خاصةً في المناطق الريفية، يقتصر أمر التربية لديهم على توفير المأكل والمشرب والدراسة. وفي الواقع وكما أثبتت العديد من الدراسات أن الصحة النفسية شأنها شأن الصحة الجسدية، فيجب توعية الأسر بأهمية الصحة النفسية لأبنائها. وبطبيعة الحال فإن الصحة النفسية تتطلب ملاحظة الطفل وسلوكياته وظهور أي قلق أو خوف لدى الطفل فيجب على الأسر الاجتهاد في معرفة السبب والمشكلة للعمل على معالجتها واحتواء آثارها المترتبة على الطفل مستقبلاً.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة التحرش الجنسي في المجتمع وبين انتشارها وتحولها إلى مشكلة.

للتحقق من الفرضية قامت الباحثة بإجراء اختبار (ت) للمتوسط الحسابي الذي يمثل إجابات أفراد العينة على عبارات محور عدم الكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة التحرش. والجدول التالي يوضح نتيجة الإجراء.

جدول رقم (17) يوضح اختبار (ت) لعينة مستقلة لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة في محور عدم الكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة التحرش

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط المحكي	قيمة (ت)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
2.18	0.61	2	5.10	2.99	0.00	دالة

من الجدول اعلاه يتبين أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة 2.18 وهو أكبر من المتوسط المحكي، حيث أن قيمة (ت) موجبة الإشارة 5.10، والقيمة الاحتمالية المقابلة لها 0.00 تبيّن وجود دلالة إحصائية للفرق بين المتوسطين عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

يتبين من هذه النتيجة تحقق الفرضية الثالثة والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة التحرش الجنسي في المجتمع وبين انتشارها وتحولها إلى مشكلة.

وتوكد دلال محسن (2008) الى ما ذهبت اليه هذه النتيجه بان التحرش من الجرائم التي يجيى التستر والسكوت عنها فالأطفال يخضعون لضغوط وتهديد وكذلك اسرهم فلا يستطيعون التبليغ الى السلطات المعنية وخوفا من وصمة العار والخزي .

لاحظت الباحثة من خلال إجراء الدراسة الميدانية والعدد الكبير من الأسر التي تتردد على المركز الاجتماعي ، إحجام الوالدين عن الإفصاح عن الكثير من المعلومات حول حالة التحرش التي تعرض لها أبنائهم، خاصةً الأسباب كما يرونها، والصلة بالشخص المتحرش. فهذا الإحجام عن هذه المعلومات يؤدي إلى تفشي الظاهرة بنسبة أكبر لعدم وجود الرادع، ولأن المتحرش لا يخشى من افتضاح أمره في المجتمع، وهذا يشجع على الاستمرار في الاعتداءات والتحرش بالأطفال. وترى الباحثة أن هذا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة التحرش بالأطفال، والتي يجب على الجهات الحكومية والمنظمات المجتمعية التعاون مع الأسر في معالجتها للحد من تفشي الظاهرة والوقاية منها.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الوصول إلى الأساليب التي يمكن أن تتبعها الأسر لوقاية أطفالها من التحرش الجنسي وبين عدم معالجة المشكلة.

للتحقق من الفرضية قامت الباحثة بإجراء اختبار (ت) للمتوسط الحسابي الذي يمثل إجابات أفراد العينة على عبارات محور الأساليب التي يمكن أن تتبعها الأسر لوقاية أطفالها من التحرش الجنسي. والجدول التالي يوضح نتيجة الإجراء.

جدول رقم (18) يوضح اختبار (ت) لعينة مستقلة لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة في الأساليب التي يمكن أن تتبعها الأسر لوقاية أطفالها من التحرش الجنسي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط المحكي	قيمة (ت)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
2.27	0.58	2	8.05	299	0.00	دالة

من الجدول أعلاه يتبين أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة 2.27 وهو أكبر من الوسط المحكي، حيث أن قيمة (ت) موجبة الإشارة 8.05، والقيمة الاحتمالية المقابلة لها 0.00 تبيّن وجود دلالة إحصائية للفرق بين المتوسطين عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

تستنتج الباحثة من هذه النتيجة تحقق الفرضية الرابعة والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الوصول إلى الأساليب التي يمكن أن تتبعها الأسر لوقاية أطفالها من التحرش الجنسي وبين عدم معالجة المشكلة.
تبيّن هذه النتيجة أهمية توعية الأسر بأساليب الوقاية لأطفالها من ا لتعرض للتحرش الجنسي. وترى الباحثة أن هذا الهدف جماعي، لكلٍ من الشرائح في المجتمع دور للقيام به، فالدولة والأسرة ومنظمات المجتمع المدني والمدرسة والمسجد والإعلام، لكلٍ دور في تحقيق هذا الهدف. فليس كل الأسر على قدر من الوعي والثقافة للإلمام بأساليب الوقاية ومخاطرة الظاهرة، ولذلك من المهم أن تضطلع كل هذه المؤسسات المجتمعية –وعلى رأسها الدولة متمثلة في الوزارة المعنية بشئون المجتمع والأسر - بتوزيع الأدوار وعقد المؤتمرات في هذا الشأن وتقديم الدراسات والأبحاث من قبل الخبراء في مجالات علم الاجتماع وعلم النفس وعلم القانون والأمن، ومناقشة الأبحاث والخروج بالتوصيات لصياغة إستراتيجية واضحة توضح دور كل فئة من فئات المجتمع ومن ثم إنزال هذه الأدوار على أرض الواقع. وهذا هو السبيل للحد من الظاهرة وتفشيها، وضمان بناء مجتمع سليم معافى.

التوصيات – المقترحات

التوصيات:

ومن خلال ما توصلت اليه الباحثة من نتائج توصي بالآتي:

1- قيام الأسرة بمتابعة الأبناء وعدم إعطاء الفرصة لمعرفة أصحاب السوء.
2- خلق الثقة بين الآباء وأبنائهم الأمر الذي يجعلهم يصارحون أهلهم بما يحدث من حالات تحرشات.
3- توعية الأسرة للأطفال بالسلوكيات السليمة وغير السليمة بأسلوب غير مباشر ليمكن الأطفال من تجنب وقوع تحرش جنسي بهم.
4- تفعيل دور المجتمع المدني في الضغط على الحكومة في تشديد عقوبة التحرش الجنسي في التشريع.

5- السعي لمواجهة المشكلة وتحجيمها من خلال القيام بأبحاث علمية لمعرفة كل ما يحيط بأسباب ومخاطر التحرش بالأطفال للعمل على وضع تدابير للحد منها والوقاية منها ومنعها.

المقترحات:

تقترح الباحثة إجراء الدراسات التالية:

1- التدين في الأسر السودانية وعلاقته بالتوافق الاجتماعي والنفسي لدى الأطفال والمراهقين.
2- دور التنشئة الأسرية والاجتماعية في الحد من الظواهر السالبة في المجتمع بولاية الخرطوم.
3- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية للوقف على مدى انتشار التحرش الجنسي بالأطفال في ولايات السودان.

المـــصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- القرآن الكريم.
- السنة النبوية الشريفة.

ثانياً: الكتب العربية:

1- ابن خلدون (2004م): مقدمة ابن خلدون، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.

2- أبو رياش ,حسين ,وآخرون :(2006) **الإساءة والجندر** ,الطبعة الأولى ,دار الفكر ,عمان.

3- أبو زهرة، محمد (2007م): تنظيم الأسرة وتنظيم النسل، دار الفكر العربي، القاهرة.

4- آدم، أحمد عبد الله (2006م): قبائل السودان، نموذج التمازج والتعايش، مطابع السودان للعملة، الخرطوم.

5- استيتة، دلال ملحسن (2008م): التغير الاجتماعي والثقافي، ط2،عمان، الأردن.

6- توفيق، نبيل محمد (2004م): الإسلام وقضايا علم النفس الحديث، ط5، دار الشروق، جدة

7- الجبالي، حسن (2003م): علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

8- حامد، خالد (2008م): المدخل إلى علم الاجتماع، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر.

9- حسين ,طه :(2008) .**إساءة معاملة الأطفال النظرية والعلاج** ,الطبعة الأولى ,دار الفكر ,عمان

10- الحوارجي، محمد عبد الكريم (2008م): النظرية المعاصرة في علم الاجتماع التوازن التفاعلي توليفة بين التوازن والصراع، دار مجدلاوي، عمان.

11- خليل، معنى (2004م): التغير الإجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

12- الخولي، سناء (2009م): الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

13- الدقس، محمد (1996م): التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق،ط2، دار مجدلاي للنشر والتوزيع، الأردن.

14- رضا، أكرم (2005م): الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، ط5، دار الكتب، القاهرة.

15- لرفاعي ,عايشه :(2007) .العنف الجنسي ضد الطفلات والمراهقات في الضفة الغربية من منظور النوع الاجتماعي , مركز الدراسات النسوية , فلسطين.
16- الزغبي، محمد أحمد (2010م): التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاشتراكي، دار العلم للملايين، بيروت.
17- زيدان، أحمد وإعلام، اعتماد (2006م): التغير الإجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
18- الزيود، ماجد (2001م): الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19- سرحان، منير المرسي (1981م): في اجتماعيات التربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
20- السمالوطي، نبيل (1981م): علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت.
21- سويف، مصطفى. (1975م): معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
22- السيد ,إيمان : (2005) .التحرش الجنسي بالأطفال ,دار القلم للنشر , بيروت.
23- الشيباني، عمر محمد (1982م): من أسس التربية الإسلامية، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، القاهرة
24- طاهر، ميسرة عايد . دمنهوري، رشاد صالح (2000م): علم النفس التربوي، مكتبة دار جدة، جدة.
25- عاطف غيث (2006م): قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
26- غالب، مصطفي (1979م): سيكولوجية الطفولة والمراهقة، مكتبة الهلال، بيروت.
27- غدنز، أنطوني (2005م): علم الاجتماع، ترجمة فائز الصياغ، ط1، مؤسسة ترجمان، عمان.
28- غيث (2006م): قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
29- القاطرجي، نهي (2006م): المرأة في منظومة الامم المتحدة، رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
30- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (2003)، الجامع لأحكام القرآن، ج3، ط4.

31- قطب، محمد (1992م): جاهلية القرن العشرين،ط2، دار الشروق،.
32- كرار، الشيخ (2005م): الأسرة في الغرب أسباب تغير مفهومها ووظيفتها، دراسة نقدية تحليلة، مطابع السودان للعملة، الخرطوم.
33- الكيلاني، ماجد عرسان (2005م): ثقافة الأسرة المعاصرة، دار القلم.
34- مانع، على (2002م): جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الإجرام المقارن، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
35- مجموعة من العلماء (2007م): ميثاق الأسرة في الإسلام، دار النهضة المصرية، القاهرة.
36- معن، خليل عمر (2000م): التغير الاجتماعي، دار الشروق، عمان، الأردن.
37- منصور، عبد المجيد سيد. الشريفي، زكريا أحمد (2000م): الأسرة على مشارف القرن 21 الأدوار- المرض النفسي- المسؤوليات، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
38- الناشف، تيسير (2012م): التغير الاجتماعي والكنولوجي وآثاره في الإنسان والمجتمع الدولي، مجلة أفلام، دمشق.
39- الهواري، عادل مختار (1981م): التغير الاجتماعي والتنمية في العالم التابع، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد 9.

المجلات و الرسائل :

40- .تركي، ثريا . رزيق، هدى (1995م): تغير القيم في العائلة العربية، مجلة المستقبل العربي يصدرها مركز الدراسات الوحدة العربية، الكويت.
41- حسن، سمير (2002م): الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها، مجلد الجامعة دمشق، المجلد 18، العدد1.
42- حلاب، سلام (1994م): بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي، مجلة الحداثة العدد3و4، السنة الأولى، بيروت.
43- سرور ,سعيد **:(** 2005) .فاعلية برنامج إرشادي تدريبي للحماية من الإساءة الجنسية لذوات الإعاقة العقلية البسيطة ,مجلة كلية التربية ,العدد ,(29)المجلد (3).ص ص179
44- عبد الخالق، عبد الله (1999م): العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفلك، مجلد 28، العدد2، الكويت.
45- عبد اللطيف ,ريم ,عبد الغفور ,شاهيناز : (2004) .الاستغلال الجنسي لجسد الطفل .أوراق المؤتمر الإقليمي لحماية الطفل ,عمان ,الأردن.

46- انور ، انور محمد (2005) : تقويم دور الاخصائي الاجتماعي فى العمل مع الحالات الفردية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلون
47- الكبيسي، سعيد عبد الله (2001م): التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية.

ثالثاً: الكتب المترجمة:

1- وولمان، ب. ب. (1985م): مخاوف الأطفال، ترجمة عبد العزيز القوصي ومحمد عبد الظاهر الطيب، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية.
2- فوازو، برناد (1976م): نمو الذكاء عند الأطفال، ترجمة منيرة العصرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
3- سلندر، جون (1994م): الاستقرار الانفعالي داخل العائلة، مجلة الثقافة النفسية، مجلد 5 العدد 17، بيروت.
4- كونجر، جون (1970م): سيكولوجية الطفولة والشخصية، ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة، وجابر عبد الحميد جابر، دار النهضة العربية، القاهرة.
5- شلتر، دوان (1983م): نظريات الشخصية، ترجمة عبد الرحمن العتيبي، مكتبة جامعة بغداد، بغداد.
6- تشيلد، دينيس (1983م): علم النفس والمعلم، ترجمة عبد الحليم محمود السيد وآخرون، الطبعة الثالثة، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
7- انجلش، سبرجن . فوستر، كونستانس (1960م): كيف تكون أباً ناجحاً، ترجمة إبراهيم حافظ وعبد العزيز القوصي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
6- شيفر، شارلز . وسليمان، هوارد (1989م): مشكلات الأطفال والمراهقين وأساليب المساعدة فيها، الجامعة الأردنية، عمان.
7- تقرير لجنة حقوق الطفل (2012) : الامم المتحده ، نيويورك

رابعاً: المراجع الأجنبية:

stif.J. ، Berttels،Peat Diana ; Theories of social change pandan 2005.

الملاحق

ملحق رقم (1)
صورة الاستبيان

النوع : ذكر أنثى

العمر : اقل من 30 30-40
41 –واقل من 50 50 فأكثر

المستوى التعليمي :
امي يقرا ويكتب أساس متوسط ثانوي جامعي

المهنة : عامل موظف أعمال حرة ربة بيت

نوع السكن : ملك أيجار

عدد الأطفال : طفل واحد أقل من5 أطفال فأكثر

الوضع الاقتصادي : جيد كاف غير كاف

صفة المعتدي : صاحب الدكان أحد الجيران رئيس العمل

والأصدقاء والمعارف أي شخص في الشارع العام

1/ الإجراءات التي اتبعاها الوالدي حالات الاعتداء على أطفالهم

القيام بإتباع الإجراءات القانونية ضد المتحرش

التدخل المباشر وحسم الأمر مع المتحرش

منع الأطفال من الخروج من المنزل

السكوت على ما حدث

2/ الآثار النفسية والاجتماعية السالبة التي قد تظهر على الطفل المتحرش به جنسياً

الخوف والقلق والتوتر من التعامل مع الاخرين

الخجل وضعف الشخصية

موجات من البكاء والتشنج

لا يحدث له شي

3/ نظرة الأسرة للتحرش الجنسي بالأطفال والمراهقين :

مشكلة خطيرة ينبقي الانتباه لها

موضوع بسيط وعادي ضخمه الأعلا

لا يوجد

قضية ورآها منظمات أجنبية

4/ توعية الأسر لأطفالهم بموضوع التحرش الجنسي:

لحساسية الحديث عن التحرش

مسالة خلقها الأعلام ولا وجود لها في الواقع

الشعور بوعي الأبناء وعدم حاجتهم للحديث معهم في الأمر

5/ تتبع الاسر تدابير لحماية أطفالها من التعرض للتحرش الجنسي :

سؤال الطفل عن من يتعاملون معهم خارج المنزل

الحرص على الباس الأطفال والمراهقين لبساً محتشماً

عدم تركهم لوحدهم

عدم السماح لهم بالكلام مع أشخاص غريبين

تفقد الأطفال ومعرفة مكانهم اذا كانوا خارج المنزل

ملحق رقم (2)
اسماء المحكمين

م	الاسم	الدرجة	الجامعة
1	د.عنايات النقر عبد الرحمن	استاذ مشارك	جامعة النيلين
2	د. اسيا محمد شريف	استاذ مشارك	جامعة النيلين
3	د.الجيلي صالح محمد	استاذ مشارك	جامعة ام درمان الاسلامية
4	د.يعقوب محمد ادم	استاذ مشارك	جامعة القران الكريم